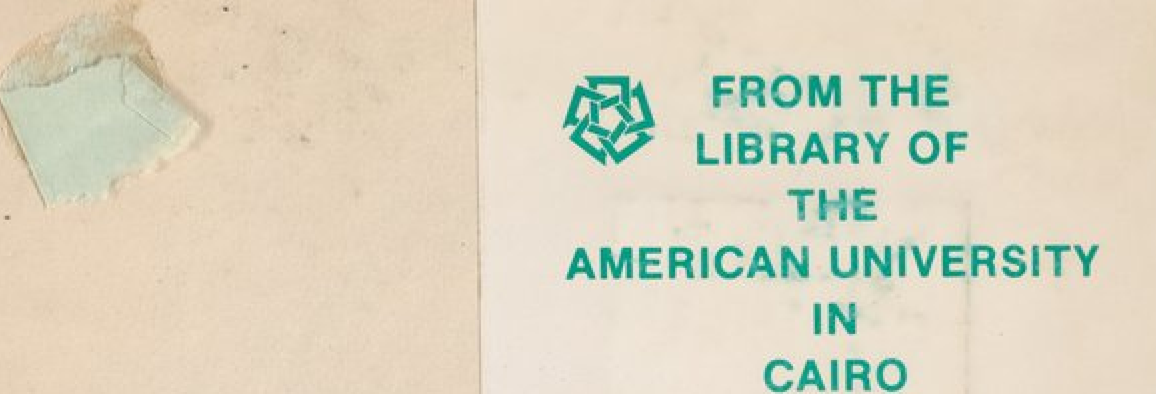

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 00992 3701
HB


FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO
من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة

حسين عبد الله

# السكان وموارد الثروة

## في مصر

البحث الفائز بجائزة المغفور له أحمد عبد الوهاب باشا لعام ١٩٥٢

ملتزمة النشر والطبع
مكتبة النهضة المصرية
٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

# الاهداء

إلى كل من شب فى أحضان هذا الوادى ، وروى من مائه ..

إلى كل من عرف لهذه الأرض فضلها ، فأحبها وسعى إلى خير أهلها ..

إلى الباحثين عن الحقيقة ، أيا ما كانت وأيا ما تكون ..

إلى هؤلاء جميعا ، ثم إلى الأستاذ الجليل محمد عزت طاهر ، الوكيل المساعد لديوان المحاسبة ، أهدى هذا الكتاب .

حسين عبد الله

٥

# الفهرس



## القسم الأول — عرض المشكلة



## القسم الثانى — زيادة الإنتاج

صحيفة



## القسم الثالث ــ السياسة السكانية

# فهرس اللوحات

# المراجع


## مراجع أساسية :

Ragnar Nurkse : Some Aspects of Capital Accumulation in Under-Developed Countries, ( N. B. E. 1952 )
Charles Issawi : Egypt, An Economic & Social Analysis, ( 1947 )
United Nations : Domestic Financing of Econ. Development (1951)
« « : Measures for the Economic Development in Under-Developed Countries. (1951)
« « : Methods of Financing Economic Developmenf in Under-Devloped Countries. (1949)
Milbank Memorial Fund : Demographic Studies of Selected Areas of Rapid Growth. (1944)

الأستاذ مريت غالى : تقرير عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٥٢)
الدكتور محمد عوض محمد : سكان هذا الكوكب (١٩٤٧)
الدكتور جمال الدين سعيد : دراسة إحصائية لنمو السكان فى مصر (١٩٥٢)
الدكتور راشد البراوى : مشروع السنوات الخمس (١٩٤٨)
المؤتمر الاقتصادى الأول : كتاب مجموعة أعمال المؤتمر (١٩٤٦)

## مراجع إحصائية :

مصلحة الإحصاء والتعداد : الأطلس الإحصائى (١٩٥٢)
» » » : إحصاء الجيب (١٩٥١)
» » » : إحصاء الإنتاج الصناعى (١٩٤٧)

مصلحة الإحصاء والتعداد : النشرة السنوية للتجارة الخارجية .
« « « : إحصاء الشركات المساهمة ( ٤٩ — ١٩٥٠ )
اتحـاد الصنـاعـات : الكتاب السنوى ( ٥١ — ١٩٥٢ )

مراجع هامشية :

Charles Issawi : Population & Wealth in Egypt. (1949)
M. Ali Rifaat : Unpublished Papers & Lectures on Finance of Economic Development.

الدكتور عبد الرزاق صدقى : تطور الثروة الحيوانية بمصر ( ١٩٥٢ )
الأستاذ مريت غـالى : الإصلاح الزراعى ( ١٩٤٥ ) وسياسة الغد ( ١٩٤٤ )
الدكتور جمال الدين سعيد : اقتصاديات مصر ( ١٩٥١ )
حسـين عبـد الله : سياسة التأميم ( ١٩٥١ )
غرفة الاسكندرية التجارية : نهضة مصر ( ١٩٤٠ )
« « « : التطور الاقتصادى فى مصر ( ١٩٥١ )
البنـك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ( ١٩٤٨ — ١٩٥٢ )
حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية : مجموعة البحوث والتقارير ( الدورة الثانية ١٩٥٠ )
جمعية الاقتصاد والإحصاء والتشريع : مصر المعاصرة ( يوليو ١٩٥١ )

# تصدير

بقلم الاستاذ وهيب مسيحه
رئيس قسم الأقتصاد بكلية التجارة جامعة القاهرة

(١)

ما أظن أن هناك بلدا فى العالم تستبد به مشكلاته وتعنف فيه الصعاب التى يواجهها ، والمتاعب التى يلاقيها ، كما تستبد بمصر مشكلاتها ، وتعنف فيها متاعبها وآلامها . وما أظن أن هناك شعبا يواجه مثل هذه المشكلات والمتاعب والآلام، بروح قوامها التهوين من شأنها ، والاستخفاف بنتائجها وآثارها ، كما يلاحظ الباحث والمدقق فى مصر . ولو أردنا أن نتفهم السر فى تزاحم هذه المشكلات ، وأن نتعرف حقيقة سريان هذه الروح المتواكلة المتخاذلة ، التى تشيع بين جمهورنا ، متعلمه وجاهله على حد سواء ، لوجدنا أن كل ذلك إنما يرجع إلى تاريخ طويل ، كانت تحكمنا فيه حكومات لا تستهدف فى أعمالها الخير العام ، وإنما كانت تعمل على اشباع شهوات القلة من الجماعة ، تمكن لها من أسباب الثراء الغاشم ، وتهيىء لها جميع الفرص ، التى تعينها على الاحتفاظ بمزاياها ، بل على توسيع مجال سلطانها ونفوذها .

هكذا عشنا طويلا ، نحن المصريين ، فى ظل حكومات غريبة عنا ، لا تستوحى فى سياستها — إذا صح أن كانت لها سياسة تذكر — ما يعود على جمهرة الشعب بالخير العام ، ولا تقيم من نفسها وصيا أو رقيبا ، يشرف من كثب على مختلف الاتجاهات ، فيشجع ما يراه منها متفقا مع الصالح العام ، ويؤيده بكل ما تملك الحكومة من سلطان التشريع وقوة التنفيذ ، ويحول دون ما يراه مجافيا للصالح العام ، متعارضا معه ومنافيا له ، حتى لا تترك أقدار الشعب فى المستقبل القريب أو البعيد ، عرضة للأذى ونهبا للشر ، الذى لا بد وأن يحيق به ، إذا تركت الاتجاهات الخطرة ، تسير فى مجراها ، دون أن تجد ما يسد عليها طريقها ، أو يقطع عليها سبيلها .

ولقد استبشر المصريون فى النهاية خيرا . إذ وجدوا أن السبيل إلى حياة برلمانية دستورية كريمة قد أتيح لهم ، ليحكموا عن طريقه أنفسهم بأنفسهم ، وليحققوا ما تضمنته مادة أساسية من مواد الدستور الذى قضت الأحداث أخيرا بالغائه ـ وهى أن الأمة مصدر السلطات ، استبشروا بذلك الدستور الخير كل الخير . وعلقوا عليه آمالا واسعة ، ورجوا أن يكون من وراء تطبيقه ، ما يدفع إلى قيام حكومات شعبية ، تعمل على إشاعة الخير والمعروف ، وتنفذ مواد الدستور حرفا وروحا ، وتحافظ على حرمته ، وتذب عن المصريين جميعهم ، أجيالهم الحاضرة وأجيالهم المستقبلة ، على حد سواء ، كل عوادى الشد والأذى والخطر ، وتكفل لهم حياة اجتماعية وسياسية مستقرة ، تصان فيها الحريات ، ويأمن فيها الناس على أموالهم ومواردهم وثرواتهم ، وينفسح فيها المجال لظهور الكفايات التى تحتاج اليها البلاد ، فى سبيل تحقيق تقدمها ، وتدعيم كيانها ، إلا أن هذه الآمال التى ذخرت بها نفوس المواطنين المفكرين ، سرعان ما تداعت ، لأنه قد بدا لهم جليا واضحا . أن البرلمانية المصرية الفتية ، قد تركت قيادها لقوى خبيثة ساخرة عابثة ، ترفع بعض أحزابها إلى القمة ، كلما عنت لها مصلحة فى ذلك الرفع ، وتهوى بهذه الأحزاب إلى الحضيض ، وتعرضها لكل ألوان الهوان كلما وجدت أن مصلحتها تدعوها إلى القذف بهذه الأحزاب إلى الهاوية . وقد سمحت البرلمانية المصرية لنفسها أن تكون ألعوبة فى أيدى هذه القوى ، مسخرة لأغراضها وشهواتها ومآربها ، علها تجد فى ذلك نجاة لها من الهوان والأذى ، أو علها تجد فى ذلك ما يدعم مصالحها ويحقق مآربها من غنم تظفر به على حساب الصالح العام ، وبذلك أضاعت البرلمانية المصرية فرصة فذة ، كانت فرصة الدهر ، لتقيم من نفسها السيد المطاع والآمر الناهى ، والمتصرف الذى لا يرد له قرار ، لأنها آثرت لنفسها أن تقف موقف الموجَّه لا الموجِّه ، وغلبتها شهواتها الذليلة وصرعها امعانها فى التكالب على الحكم ، فأقام من بعضها عدوا لبعض ، ونأت

بها خصوماتها وصرفتها عن تحقيق سيادة الشعب ، وتدعيم سلطان الأمة ، والظفر لها بكل المقومات التي تجعل منها أمة قوية عزيزة المنال مرهوبة الجانب .

إلا أن الفساد الذى ألم بالبرلمانية المصرية ، لم يقف عند حد قبولها أوضاعا ذليلة مهينة ، أفقدتها عزتها وكرامتها ، وجعلتها مسودة لا سيدة ، ولكنه تجاوزها إلى سواد الشعب ، وتسرب منها إلى اداة الحكم . أما الشعب فقد عرضته البرلمانية المصرية لأقسى التجارب وأعنفها وأشدها مرارة ، وبدلا من أن تسوسه سياسة حكيمة ، تستهدف أن تجعل منه الحكم الأخير فى مصائر الأمور ، ينظر اليها بعين المصلحة العامة الدائمة الطويلة المدى ، إذ بها تزج به فى خضم من الخصومات ، وتجعل من بعض افراده أبواقا تشترى ، تجرى وراء صالحها الخاص ، وتندفع حيث تسجل الأرقام أكبر ثمن للتأييد والمناصرة ، وتجعل من بعضه الآخر ، جمهورا مغلوبا على أمره ، لا يدرى منه شيئا ، يساق سوقا ليلقى بأصواته مع الجانب الذى يملك كل أسباب القوة والبطش ، فاذا رغب نفر من الناس عن هذا المصير لنفسه ، ولم تهن عليه كرامته وحريته فى التعبير عن رأيه ، لم يجد فى النظام كله ، ما يعينه على الوصول إلى حقه ، والدفاع عن كرامته ، لأن القوة التنفيذية قد آلت على نفسها إلا أن تخرج على كل القواعد والأصول وان تنتهك جميع الحرمات ، وأن تعبث بكل القدسيات . وهكذا خرج جمهور الناس من مدرسة الدستور والبرلمانية المصرية ، وقد تعلموا فيها أن الملق والزيف والباطل والمداهنة هى البضائع المزجاة ، التى تقربهم من أهدافهم ، وتعينهم على تحقيق مآربهم ، وأن التمسك بالحق والتشبث بقواعد الفضيلة والسلوك الكريم هى البضائع البائرة ، التى تضيع عليهم حقوقهم وتعطل عليهم مصالحهم ، وتبعدهم عن تحقيق آمالهم .

وهكذا بدلا من أن تكون البرلمانية المصرية مدرسة حية لقواعد الديموقراطية

الصحيحة وأصولها ، تبث مبادئها فى نفوس المواطنين ، وتجعل منها قدسا من الأقداس ، يضحى فى سبيله الناس بكل مرتخص وغال ، إذ بها تحول نفسها بنفسها إلى حرب على الديموقراطية وأصولها ومبادئها ، تنشد بين الناس روحا شريرة من التعصب للافراد والزعامات ، بدلا من أن تنشد بينهم روحا من التسامح ، تقضى بالأخذ والعطاء والنقاش بالتى هى أحسن ، وتجعل الناس يتشبثون بأوضاع ديكتاتورية على أنها من صميم الديموقراطية ، بدلا من أن تشيع بينهم أن البشر غير معصومين من الخطأ ، وانهم عرضة للزلل ، ومن ثم كان عليهم أن يحكموا على الأعمال ، حكمهم على الحقائق الموضوعية ، دون أن يربطوا بينها وبين الأسماء والأشخاص .

أما اداة الحكم فتمد لحتفها أيضا من فساد وتعطن البرلمانية المصرية الشىء الكثير . لأنها جعلت منها وسيلة تعذيب وارهاب ، تطلقها على خصومها ، لتنتقم لها منهم فى أشخاصهم وأموالهم ، تستبيح فى سبيل ذلك كل المقدسات ، ولا تضع لنفسها حدودا تقف عندها فى سبيل تنفيذ التعليمات التى تصدر اليها ، ممن يقبضون فى أيديهم على أزمة الشئون . وقد انقسمت اداة الحكم إلى قسمين رئيسين ، قسم منها لا يناصر فريقا بالذات ولا يمت له بصلة ، ولكنه على استعداد دائما ، بحكم النظام القائم الفاسد ، لأن ينفذ سياسة الحاكم مهما كان لونه ، ومهما كانت اتجاهاته ، ومهما كانت التعليمات الموجهة مخالفة للقوانين منافية لها . وبذلك نشأت فى اداة الحكم طبقة من موظفى الدولة ، وهم جمهرتهم ، غلبت عليهم أمورهم ، فأضحوا يحرمون اليوم ما كانوا يحللونه فى أمسهم ، ويحللون اليوم ما كانوا يحرمونه فى أمسهم . وبذلك غدت أوضاع الحكم غير مستقرة ولا ثابتة ، بل نهبا للاغراض المتعارضة والمآرب المتقلبة . وبذلك مرة أخرى ، ضاعت المسئولية ، وغدا كل موظف ، لا يفكر فى واجباته كما تمليها عليه شئون وظيفته ، ومطالب المنصب الذى

بليه ، بل يفكر فى الحظوى برضاء رئيسه ، وهو الذى يمسك فى يديه بمصائره وأقداره ، ومن ثم شاعت فى دواوين الدولة ومصالحها روح خبيثة من الاستهتار ، والملق للرؤساء ، والرغبة فى مجاراتهم والتمشى مع رغباتهم ، حتى ولو كان ذلك على حساب الصالح العام .

أما القسم الثانى فهم فريق الموظفين الحزبيين المحظوظين ، الذين لا تكاد ترقى حكومة يوالونها مناصب الحكم ، حتى تغدق عليهم المرتبات والتعيينات والمناصب بلا حساب ، ودون مبالاة بالحاجة اليهم فى المناصب التى ينصبون اليها ، ودون رعاية لأهليتهم وكفايتهم فى الأعمال التى يعهد بها اليهم والواجبات التى يخلى بينهم وبين أدائها . ولكن ما تكاد الحكومة التى يناصرونها تهجر مناصب الحكم ، حتى يبعد الكثيرون منهم عن مناصبهم ، ليحل مكانهم طبقة جديدة من الحزبيين المحظوظين ، الذين عرف عنهم الولاء لأصحاب اللون الجديد من ألوان الحكم وهو الذى شاءت الأقدار السعيدة بأن يركب أصحابه مركب الحاوين المنبوذين .

وسواء كان موظفو الدولة ، من الفريق الأول ، الذى لا يعنى أفراده ، بأن يكون لهم لون ثابت لا يتغير ، أو كانوا من الفريق الثانى ، الذى يعنى أفراده ، بأن يعرف عنهم ، أنهم أنصار حكومات معينة بالذات ، سواء كانوا هذا أو ذاك ، فإن كثرتهم لا يلقون بالا كما أشرت إلى واجباتهم الأصيلة فى خدمة مصالح الدولة والشعب ، ولكنهم يعنون أول ما يعنون بالظفر برضاء السادة من الرؤساء والوزراء . ولن يتأتى لهم هذا الرضاء إلا إذا ساروا فى الشوط إلى نهايته ، متمادين فى التحايل على القانون كلما دعا الأمر إلى هذا التحايل ، وما أكثر ما كانت تبذل الجهود المضنية ، لتفويت نص من نصوص القانون ، أو للتفنن فى الخروج على روحه ومراميه . وإذن خرجت أداة الحكم كلها عن غرضها الأصيل ، فى العمل على خدمة الشعب وتحقيق مصالحه ، إلى العمل على تحقيق مصالح تلك الفئة

القليلة ، ممن أدركوا شئون الحكم وفازوا بمناصبه ، وإلى تدعيم صوالح أنصارهم وأذنابهم . وكل هذا أدى بطبيعة الحال إلى شعور الموظف الحكومى ، بأنه إذا كان عبدا مغلوبا على أمره لسادته من الحاكمين ، فإنه يتعين عليه أن يعوض أمام نفسه هذا النقص النفسى الذى يمضه كلما صحا له ضمير ، عن طريق ظهوره أمام أفراد الشعب الذين تدفعهم مصالحهم إلى اللجوء اليه ، بمظهر السيد المتصلت القوى المرهوب الجانب ، الذى لا يمكن أن يرد له قرار ، والذى يقبض فى يديه على السلطان ، إذا شاء ، دعم به مصالح من يهوى ، وإذا شاء ضيع به مصالح من لا يطيب له أن يأخذ بناصرهم . وقد كان هذا السلطان غير المردود للموظف الحكومى ، كما كان للأداة المعتمة التى سار بها نظام الحكم ، والتى حالت دون النظر فى شكوى المتظلمين وعدم فسح المجال لإنصافهم ، باعثا إلى انتشار الرشوة بين طوائف الموظفين كبارهم وصغارهم . واضطر أفراد الشعب اضطرارا إلى السلوك فى هذا السبيل العاثر المشين ، ليكفلوا مصالحهم ويضمنوا قضاء أمورهم .

وهكذا نجد أنفسنا أمام فساد يتغلغل فى كل ناحية من نواحى الحكم ، تتسع دائرته ، وينتشر شره حتى يغشى الحياة المصرية فى كل ناحية من نواحيها . وحتى يبدو فى أعنف مظهر من مظاهره فى شكل « بيروقراطيـــة » مصرية مستبدة ، ومستهترة عابثة ، لاهية عن اداء واجباتها ، ومعنة فى تحصيل أكبر قدر من الثراء ، كلما مكنتها الفرص من ذلك ، وكلما سولت لها مآربها أن تخرج على قواعد الأمانة والنزاهة والشرف .

لم تعمل البرلمانية المصرية إذن كما كان يجب عليها أن تعمل على صيانة اداة الحكم والمحافظة عليها من عوامل الفساد والاغراء . ولم تقم بخلق جو نزيه برىء

يفسح فيه المجال لتربية موظفى الدولة تربية استقلالية ، يراعى فيها تعويدهم على الاضطلاع بالمسئوليات ، وتحديد اختصاصات كبارهم وصغارهم تحديدا دقيقا ، ولم تقم البرلمانية المصرية ، بارساء القواعد الادارية على أسس نظيفة ، بحيث تقتضى من الموظفين أن يجعلوا حكم القانون هو الفيصل ، يرجعون اليه فى كل ما يعن لهم من شئون وظائفهم وواجباتهم ، ولم تضع التقاليد السامية الرفيعة التى تخول للمرءوس مهما هان عمله ، وصغر شأنه أن يقول لرئيسه « مكانك قف » ، حينما يجد أنه مطالب بانتهاك حرمة القانون والخروج على أوضاعه . لم تقم لنا هذه البرلمانية صرحا شامخا من الاداة الحكومية ، غايته اداء الواجب وتحمل المسئولية ، وتحقيق المساواة بين جميع أفراد الشعب ، ولم تشع بين الموظفين روح الجد والمثابرة والأمانة ، ولم تبث فى نفوسهم أنهم جميعا صغارهم وكبارهم ، قد ولوا مناصبهم ليخدموا الشعب الذى يدفع اليهم مرتباتهم ، لا ليسودوه ولا ليرهقوه من أموره عنتا ، ولكنها عملت عكس ذلك تماما ، فعاثت فى الاداة الحكومية فسادا . وأوهنت من قوتها فى الانتاج ، وجعلت من مناصب الدولة ومرتباتها ، مرتعا خصيبا لأنصارها ومجالا تنفذ منه إلى تحقيق أغراضها ومآربها . وهكذا سادت الوصولية والمحسوبية فى أشنع صورها وأسوأ مظاهرها .

ولكن هذه الشرور لم تقف عند هذا الحد وحده . لأن الشر لا يخلق غير صنوه والفساد لا ينبت عنه غير الفساد ، وكلها تغذى بعضها البعض ، مما يجعل منها جميعا قوة متماسكة رهيبة ، تعمل على حفظ كيانها واطراد نمائها ، ولو إلى حين . ولهذا لمسنا ذلك التهافت العجيب من جانب المتعلمين على مناصب الحكومة . ألم تكن هذه المناصب وسيلة هينة من وسائل الحصول على العيش ، لا تكلف صاحبها عنتاً ؟ أليست الواجبات التى تلقى على شاغليها ، قد بلغت حداً من اليسر ، تتضاءل معه قيود الوظيفة الحكومية ، وتهون معه كل الفرص المتاحة لعيش أرحب جناباً ولكن أكثر إرهاقاً فى غير دوائر الحكومة ؟

بل أين هذه القيود ، إذا صح أن للوظيفة الحكومية قيوداً ، أو أنه يجب أن تكون لها قيود ؟ أليست الوظيفة الحكومية ستراً للعجز فى الأداء ، وواقياً من افتضاح النقص فى الكفاية ، والافتقار إلى الصفات التى يقتضيها المنصب الحكومى ؟ ثم أليست الوظيفة الحكومية سبيلا ذلولا للكسب والثراء ، لمن تسول لهم نفوسهم الخروج على قواعد الأمانة والنزاهة والشرف ؟ ثم أخيراً ، أليست الوظيفة الحكومية ، وسيلة من وسائل الظهور بمظهر الجاه والسلطان والقوة تجاه المستضعفين من أفراد الشعب ؟ أى منصب إذن يمكن أن يعدل وظيفة الحكومة فى كل هذا الذى نذكره ؟ ولماذا إذن لا يسعى المتعلمون الأغنياء ذوو الضياع والأقطاعيات إلى مناصب الحكومة ، ليستزيدوا منها جاهاً على جاه ، وليظفروا منها على ذلك السلطان الذى تضفيه مناصب الحكومة على شاغليها ، حتى ولو كانت المرتبات التى يتقاضونها ، لا تكاد تغطى فى أول الأمر على الأقل نفقات وقود السيارات الفاخرة التى تحملهم إلى دواوينهم؟ ولماذا إذن لا يسعى إليها أبناء المستضعفين من الفلاحين وصغار الصناع ، حتى ولو كانوا فراشين أو سعاة أو خدما ؟ أليس للرداء الحكومى سحره البالغ فى استجلاب واجبات الاحترام والطاعة من غيرهم من المستضعفين الذين لم تسعدهم الأقدار بهذا النصيب ؟

بل فوق هذا كله لماذا لا يسعى المستضعفون من الفلاحين وصغار الصناع والموظفين إلى سلك أولادهم فى مراحل التعليم الطويلة المضنية ، حتى ولو كانت ميول أبنائهم وكفاياتهم واستعداداتهم لا تتفق مع المناحى التى يدفعون إليها دفعا ؟ أليست الشهادة الجامعية سبيلا ميسراً للظفر بوظيفة حكومية رفيعة ، ترفع بهم من طبقتهم الاجتماعية الذليلة إلى طبقات اجتماعية أرفع وأسمى : هى طبقات الحكام والموظفين ؟

وفقاً لهذه الأوضاع المشينة ، لم يعد التعليم غاية ، يهرع إلى بلوغها أصحاب الكفايات، ويتسابق إليها من يؤهلهم استعدادهم ومن تهيء لهم فطرتهم وطباعهم البروز والتفوق العلمى ، يقصدون منه خدمة بلادهم ، والظفر بالمكانة الرفيعة الجديرة بهم فى الجماعة ، ولكنه غدا طريقاً سهلا ميسوراً ، يستطيع أن يسلكه كل من يطمع فى جاه المنصب الحكومى . وبذلك هان التعليم على نفسه ، وهان التعليم على الأمة وهان التعليم على المتعلمين ، وغدا سلعة رخيصة فى متناول كل طالب لها سواء كان مستحقاً لها أو غير مستحق .

وهنا وجدت البرلمانية المصرية سلاحاً خطراً تستطيع أن تتقلده لتدافع عن سوءاتها ولتستر مخازيها ، فأذاعت أنها فى سبيل تعليم الأمة وتذليل طريق التعليم للجميع ، لجميع من يرغبون فى التعليم ، غير ملقية بالا إلى أنه إن كان نشر التعليم حسنة تذكر ، وفضيلة تؤثر ، وعملا صالحا يجب أن يشاد به ، فإن نشره بين العامة والكافة ، بالطريقة التى سارت عليها هذه البرلمانية ، ودون تمييز بين القادرين الأكفاء وبين العاجزين الضعفاء ، إنما هو سفه وتبديد فى موارد الأمة ، وإنما هو فى الوقت نفسه تهوين لشأن التعليم وحط من قيمته وخطره . إذ بات التعليم المنفذ الوحيد للمركز الحكومى الذى يسيل عليه لعاب العجزة الضعفاء ، الذين يستطيعون شراءه ، أو يعملون على شرائه ، وقد يضحون فى ذلك بكل ما يملكون . ثم بات مرة أخرى وسيلة من الوسائل لا غرضاً ساميا ينتج للأمة الأقوياء من أبنائها ، الأقوياء فى فنونهم وأخلاقهم ، يحفظون على أنفسهم كرامتهم ويحفظون على العلم كرامته .

ولم يكن هذا هو الشر الوحيد الذى لحق التعليم وأصابه ، بل لقد أصابته شرور أفدح وأقسى . لأن الطلاب الأبرياء لم يتركوا وشأنهم ، بل لقد تقاضتهم البرلمانية المصرية ثمن ذلك الفساد الذى أشاعته فى جو التعليم . فجندت منهم شيعا

وأحزابا ، وجعلت منهم عدواً لبعضه البعض . وقوضت أركان ذلك الجو الهنيء السعيد الذي يجب أن يسود البيئة المدرسية ، فخلقت الخصومات وهيأت الجو لقيام الفتن والمشاحنات بين مواطنين تقتضى طبائع الأشياء أن يسود بينهم روح عميقة من السلام والصفاء والود والمحبة . وألقت فى روع الطلاب أن مناصرتهم لهذه البرلمانية على اختلاف مناحيها ومذاهبها ، إنما هو انتصار الديموقراطية ، ودفاع عن حقوق الوطن وذود عن الحرية .

ولكن البرلمانية المصرية لم تكتف فقط فى سبيل سيطرتها على مشاعر الطلاب ، وإخضاعهم لسياساتها واتجاهاتها ، إلى التمويه عليهم بالمثل الوطنية الرفيعة ، والتلويح لهم بما يتعين عليهم من القيام بالتضحية فى سبيل الوطن ، ولكنها أمعنت فى غيها ، فعرضت نفوسهم البريئة لكل وسائل الترغيب . عرضت هذه النفوس البريئة لأقسى التجارب التى يمكن أن تواجه شبابا تعوزه الحنكة ويفتقر إلى التجربة والخبرة . لأنها لوحت لفريق منه ببريق الذهب ، وبضمان المنصب الحكومى إذا حان وقت التخرج ، ما فتىء الفريق الحاكم ممسكا بصولجان الحكم . ولوحت للشباب كله ، بأنها مستطيعة أن تغدق عليه ما يرغب فيه من تيسير فى التعليم وتسهيل أسبابه ، فهلهلت البرامج الدراسية وجعلتها فى متناول الطلاب العجزة الضعفاء وأضاعت هيبة الامتحانات وجعلت مستوياتها رهن رغبات الطلاب والشكاوى التى كانت تترى من ذويهم ، حاملة الرجاء تلو الرجاء بمزيد من الرفق والحنان . وهكذا تركنا الطلاب يتعلمون ما يشاءون ، وينجحون فى الامتحانات كما يشاءون وبدلا من أن نرفع بمستويات التعليم وأن نجعلها شاقة صعبة لا يظفر بها غير الجديرين الأكفاء ، لنخرج للبلاد قادة فى التفكير وأئمة فى العلوم والفنون ، هبطنا بهذه المستويات فغدت فى مقدور أضعف الضعفاء ، ثم تطاولنا وتفاخرنا بعد هذا كله ، لأننا كنا نلقى فى روع الناس بأننا نشيع التعليم ونوسع من رقعته ، ونمد من دائرته ، وبذلك نهىء

للديمقراطية جميع الأسباب التى تمكن لها فى بلادنا ، وترفع بنودها فوق كل البنود والرايات .

وهكذا بدأت البرلمانية المصرية أول عهودها . وجميع الآمال القوية الصالحة تتركز عليها كقوة فتية ناهضة ، يرجى منها أن تأخذ بأسباب التقدم والنماء وإشاعة الخير والسعادة بين المواطنين ، وإذا بها تتحول إلى أداة للإفساد ، افساد كل مقومات حياتنا القومية ، كل المقومات الروحية والمادية جميعاً . فلم تضع أمامنا أسمى المثل وأرفعها ولم تهب بالمواطنين أن يدافعوا عن كرامتهم وحقوقهم ، ولم تعمل على فتح آفاق العمل المنتج فى بلادنا ، ولكنها على النقيض لم تدخر وسعاً فى سبيل نشر أحط المثل وأدناها ، وبينما كانت تحرق البخور فى هيكل الشرف والنزاهة والمبادىء القويمة التى تعتبر حجر الأساس للرفعة الوطنية ، وبينما كان يتشدق أساطينها بأنهم يعتزون بالمثل القويمة العليا وبمبادىء الديمقراطية السليمة الصحيحة ، إلا أنهم كانوا إذا خلوا إلى شياطينهم ، عادوا ينكرون بأفعالهم وأعمالهم ، ويتنكرون بالمثل السىء والقدوة الشريرة ، لكل ما ادعوا أنهم مقيمون عليه ، حافظون له العهد . فعبادتهم للديمقراطية كانت إذن عبادة من اللسان ، كلمات يرسلونها إرسالا ، لا تخرج من صميم قلوبهم ، ولم تبلغ من أفئدتهم مبلغ العقيدة والايمان .

ولكن بعض الذين قد لا يروقهم مانحوت اليه من نقد للبرلمانية المصرية ، قد يتساءلون : ألم تعمل البرلمانية المصرية ذرة من الخير ، والم تسد جميلا لهذه الأمة التى ساست أمورها واشرفت على شئونها ؟ للرد على هذا الضرب من التساؤل ، يجب أن نذكر ، بأن الشر لا يمكن أن يوجد وحده ، كما أن الخير لايمكن أن يقوم وحده ، فكلاهما يختلطان ببعضهما البعض ، وكلاهما يساهمان فى توجيه أقدارنا ومصائرنا ، فى هذا الوجود الذى نعيش فيه . إذ ليس هناك شر

مطلق ، كما أنه لا يوجد هناك خير مطلق . وجميع المسائل من هذه الناحية نسبية ، تشترك عناصر الخير كما تشترك عناصر الشر فى تحديد كيفها . والكيف الخاص بكل مسألة من المسائل ، إنما يتوقف على مدى غلبة عناصر الشر على عناصر الخير ، أو مدى غلبة عناصر الخير على عناصر الشر . فاذا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى أن نحكم حكما قاسيا على عهد بأسره ، وإذا أبرزنا منه نواحيه السيئة الشريرة ، وجعلنا منها مجالا مباحا للنقد ، فانما يرجع ذلك إلى غلبة عناصر الشر على عناصر الخير فى هذا العهد كله . وإلى قوة نفوذ المسئولين سيئى النية خبيثى السريرة بالمقارنة بقوة نفوذ المسئولين الذين كانوا يهدفون إلى الاصلاح وينشدون الصلاح .

وقد ضربت لذلك مثالا واضحاً صريحا يتناول مشكلة التعليم ، وما أظننى فى حاجة إلى القول أن إتاحة الفرصة ليتعلم كل مصرى أى ضرب من ضروب العلم أو الفنون واجب وطنى مقدس ، يجب ان يعمل لتحقيقه المسئولون ، ولكنى أعود فأؤكد أن اتاحة الفرصة يجب أن تتسق مع الكفاية والاستعداد ، فما يصلح للبعض ، لا يمكن أن يتسق مع استعداد البعض الاخر . كما أعود فأؤكد أن التعليم إذا أريد له أن يشيع حقا ، فانما يجب ألا يتحقق ذلك عن طريق خفض مستويات التعليم وجعلها هينة المنال للعاجزين الضعفاء ، الذين يريدون أن يبلغوا من العلم أيسره ، بأقل جهد وأدنى مشقة ، وإنما يجب أن تتحقق اشاعته عن طريق المحافظة على المستويات بل عن طريق العزمت والتشدد فى رفعها ، حتى لا نبقى حتى يومنا هذا عالة على العلم الأجنبى ، نتخذه تجارة يتداولها الطلاب والمدرسون فى مدارسنا وجامعاتنا . فما نهض بلد فى العالم عن طريق علم رخيص يسير ، ولكن الأمم تنهض والشعوب تقوى وتتقدم ، والدول تبلغ مكانة عزيزة فى الجماعة الدولية ، إذا استطاعت دوما أن تزيد فى انتاجها ، وأن تدفع مستوى

معيشتها للارتفاع ، ولن يتهيأ لها ذلك إلا إذا أخذت بأسباب العلم الصحيح القويم ، وهو العلم القائم على شحذ الفكر وتعويد الناس على الاقتناع بالمنطق الصارم والحجة القوية ، وخلق أسباب البحث والاستنباط ، لا العلم القائم على برامج واهية متداعية ، يطلب من الطلاب حفظ ما تنطوى عليه واستظهاره ، فاذا نجحوا فى ذلك ، وسبيلهم إلى النجاح ميسور بلا شك ، فانهم يكونون قد أدركوا الجادة وفازوا بالجائزة المرجوة . فاذا خرجوا إلى أفق الحياة الفسيح الجوانب ، وجدوا ووجدناهم لا يصلحون لشيء ، ولم يعدوا لشيء ذات قيمة وخطر ، سوى أن يكونوا مجرد قطع تتغذى بها ماكينات الحكومة والأعمال الروتينية التى تسير وفق قواعد ثابتة لا تتغير ولا تتبدل .

والا إذا لم يكن الأمر كما ذكرت فكيف نفسر ذلك التأخر الذى يعتبر طابع حياتنا القومية ؟ كيف نفسر تلك العزلة التى تجعل بين جامعاتنا وبين حياتنا الزراعية والصناعية والتجارية هوة سحيقة لا يمكن أن تعبر ؟ ما الخدمات التى أدتها الجامعات إلى حياتنا المادية ؟ أين البحوث والاكتشافات التى فاضت بها هذه الجامعات على البيئة المصرية ؟ أين المشاكل التى عملت على حلها ؟ أين ذلك التضامن والتكافل بين مختلف الكليات وبينها جميعا وبين صناعاتنا وتجاراتنا وزراعاتنا ؟ إننا لا نجد شيئا من ذلك . لأن البرلمانية المصرية شاءت — لكى تبث فى روع الناس أنها أمينة على مبادىء الديمقراطية — أن تقيم أبراجا مشيدة ، وأن تنفق عليها بقدر من السخاء ، لتحشد فيها الآف الطلاب ، من صلح منهم ومن لم يصلح ، كما شاءت أن يطيب خاطرها إذا ما قام الاساتذة والمدرسون بتعليم هؤلاء الآلاف ، أى نوع من التعليم يتفق مع مستوياتهم ويقرب من مداركهم ، ثم ينتهى الأمر فى نهاية العام بجنى ذلك المحصول الوفير من المتعلمين الجامعيين ، الذين وقد قطعوا الشوط كله ، وفقا لنظام اللعب الذى استنوه

لأنفسهم ، غدوا يطالبون بحقوقهم فى سبيل الظفر بمنصب حكومى رخى هنىء يدر عليهم مرتبا مضمونا آخر كل شهر .

ولم تفكر البرلمانية المصرية فى أن الجامعة خلقت أولا للبحث لا للتعليم ، بل استغفر الله ، لا للتلقين . لم تفكر لحظة واحدة فى أن طلاب الجامعة يجب أن يهيأ لهم سبيل البحث ، لا أن يهيأ لهم سبيل التلقين ، وأن الواجب الأول على المدرس الجامعى هو أن يبحث لا أن يعلم وأن يلقن ، وأن يكون قدوة للبحث لتلاميذه وطلابه . ومن ثم لم تفكر فى أن تغدق على شئون البحث العلمى وأن توفر له أسبابه ، وأن تذلل له وسائله ، وأن تكافىء بسخاء الباحثين المجدين . وكل ذلك لأنها كانت تريد ارضاء الكثرة وأن تحل مشاكلها عن أيسر طريق وأهونه ، وأن ترجىء مايشق عليها حله ، إلى حين ، حتى ولو انتهى الأمر إلى تفاقم المشكلة وإلى تعذر حلها حلا سليما يدرأ عن حياتنا القومية الاخطار التى تهددها .

وهكذا وجدت البرلمانية المصرية سبيلها ذلولا ، لارضاء الكثرة من الناس ولو ارضاء سطحيا ظاهريا لاتمتد جذوره إلى الأعماق . فنقلت نقلا حرفيا من الخارج عبارات براقة خاطفة جعلتها عناوين جذابة لبرامجها وسياساتها ، لتخفى سوءاتها وتستر اخطاءها . وهكذا بدأنا نسمع رنين أصوات عطوفة مغرية بضرورة مكافحة الفقر والجهل والمرض ، وهى فى تلهفها على أن تبلغ هذه الأصوات أبعد نواحى الدولة ، كانت تعمل بحق على نشر الفقر والجهل والمرض ، بل على زيادة أعبائها . وكل ذلك لأنها كما ذكرت كانت تنشد المظهر ولا تبالى بالمخبر . فأنشئت المصحات والمستشفيات ، ولكنها افتقرت إلى الأطباء والدواء ، وأنشئت المدارس ولكنه أعوزها المدرسون الصالحون ، ووضع بند فى الميزانية لتحقيق سياسة الضمان الجماعى ، ولكن جانبا كبيرا من هذا البند أنفق على حشد

الموظفين ، والجانب الأقل منه ذهب أغلبه لغير المستحقين فعلا ، لا لشيء إلا لأن أداة الحكم فاسدة متعطنة .

وفات هذه البرلمانية المصرية أن الأخذ بسبيل الديموقراطية يجب ألا يقتصر على العناوين الخاطفة البراقة ولكنه يجب أن يتناول معالجة كل مشكلة من جذورها وتتبع العوامل التى تبعث على قيامها ، كما يجب أن يتناول عرضا عاما لمختلف المشاكل ، حتى تستطيع معه أن تتبين مدى أهمية كل مشكلة منها بالنسبة للأخرى ، وطبيعة العلاقات التى تقوم بينها . فاتها أن تدرس مسائلنا القومية بوعى الباحث العلمى المدقق ، الذى يستلهم فى بحثه الحق ولا شيء غير الحق ، لا أن تعرض لها كما يعرض لها الدجالون الذين يريدون اخفاء الحقائق والتمويه على الناس ، حتى ينفذوا الى استجلاب الرضاء ولو مؤقتا دون عنت أو ارهاق . فاتها أن الديموقراطية السليمة الصحيحة ، لا تجرى وراء الترهات والخزعبلات ، ولا تعمل على استمالة نزوات الجماهير ، ولا تمعن فى تدليلهم ، ولكن عليها واجبا أسمى هو تربية الشعب تربية قويمة ، ومصارحته بالحقائق ولو كانت مرة جافية ، والظفر بثقته الدائمة ، وفرض التعاون عليه معها لعلاج هذه المشكلات .

فاتها كل ذلك فجاءت جميع حلولها - كما اشرت - حلولا مرتجلة مبتسرة ، لا يمكن أن تقضى على المتاعب التى تراكمت على حياتنا ، وألمت بكل جانب من جوانبها . واكتفت بأن تجرى كما اشرت وراء برامج طنانة لا تكفى وحدها للقضاء على كل ماكان يشكو منه المصريون من جهل وفقر ومرض . وإذا لم يكن الأمر كما ذكرت لما تركتنا هذه البرلمانية فى الحالة التعسة التى أبلغتنا إليها . فهى لم تعالج مرضا ولا فقرا ولا جهلا ، بل زادت من نكباتها وأعبائها جميعا .

ولعل أبلغ مايؤيد ما أذهب إليه ، أنها كانت دائما متراخية متخاذلة فى كل ماكان يؤدى إلى تطور حياتنا الاقتصادية ودفعها إلى التقدم . بل كانت حريصة

على النقيض على إبقاء الأوضاع الجائرة على ماكانت عليه ، لأنها كانت قائمة على مصانعة القلة القوية ومداهنتها ، تعمل هذه على اعانتها بالمال فتدفع لها باليمين ، لتظفر منها ما يعيد إليها ما أنفقته أكثر غلة ، وأكبر نفعا ، وبذلك تقبض منها باليسار ، أضعاف أضعاف ماسبق أن أمدته بها من عون أدبى ومادى .

فمثلا كانت مياه الرى لاتوزع بالعدل والقسطاس بين جميع المواطنين ، ولكنها كانت تعبأ لاسيما فى أوقات التحاريق ، لرى املاك كبار الملاك . بل إن جانبا غير قليل من المشروعات التى كانت تعد لها الاعتمادات فى الميزانية ، لم تكن لتعد ولينفق عليها لولا أنها كانت تدر النفع أولا على القلة من أصحاب المصالح . ومثلا ضاع وقت طويل فى مناقشات برلمانية تافهة لاقرار ضريبة الأرباح الاستثنائية فى أول عهد الحرب ، وفى النهاية قررت هذه الضريبة ، بمعدل ، لا يمكن أن يعد أنه كاف لامتصاص الأرباح الاستثنائية . ومثلا جاءت الضريبة على الايراد العام بمعدلات يتراخى تصاعدها بشكل واضح بالنسبة للدخول الكبيرة . وأيضا ضاع وقت طويل قبل أن تقر الضريبة على التركات ( رسم الأيلولة ) وقد لقيت هذه الضريبة معارضة قوية فى أحد مجلسى البرلمان . وأخيرا بعد أن استقر فى الأذهان ، أن توزيع الملكية الزراعية غدا لايتفق مع روح العصر ولا يتمشى مع الإتجاهات السائدة فى البلاد التى تشبه ظروفها ظروف بلادنا ، بعد أن اتضح للكافة أنه لابد أن يوضع تشريع لإزالة هذا الشذوذ ، بقى المشروع الذى قدمه محمد خطاب مطويا فى ادراج البرلمان لايجد طريقه للنور - حتى لمجرد المناقشة .

لعل كل هذه الحالات التى أشرت إليها تفصح بوضوح عن العبث الذى ارتكبته البرلمانية المصرية وعن مدى استهتارها بالقوى المتجمعة التى كانت تعمل عملها خفية فى الأعماق وتحت سطح الأحداث . ولكن ماطبيعة هذه القوى المتجمعة الخفية ؟

وكيف تنشأ ؟ وكيف يتسنى لها أن تعمل وأن تحدث آثارها ونتائجها ؟ .

إن هذه القوى المتجمعة التى تعمل عملها خفية تحت سطح الأحداث، إنما تتمثل فى قوة الرأى العام ، إنما تتمثل فى حكم أفراد ذلك الشعب المغلوب على أمره ، فى حكمه على السياسات التى ترسم ، والخطط التى تصمم ، والدعايات التى تبث لتأييد ماتذهب إليه الحكومة وماتدافع به عن نفسها . وهذا الحكم الذى كان يصدره أفراد الشعب المصرى ، على سياسات حكوماتهم ، لم يكن ليظهر فى شكل جماعى ، ولم يبد فى شكل قرارات تؤخذ ، لتناهض تلك السياسات ولتصم تلك الخطط والأوضاع بما كانت تستحقه من استهجان واستنكار ، إذ أنى لأفراد الشعب أن يتجمعوا ليجمعوا ، وقد نشأتهم حكوماتهم فى جو يزخر بالملق والدهان ، وعلمتهم كيف تنطق حناجرهم بما تنكره قلوبهم وأفئدتهم ، ولكن قوة الرأى العام وصدق فراسته وسلامة طويته ،كانت تبدو فى أروع صورها ، عندما يخلو أفراد الشعب بعضهم لبعض ، يتناجون الآلام المريرة التى يقاسونها ويتشاكون سوء الحال والمآل ، ويعترفون على بعضهم البعض ، بأن الأشياء لاتسير وفقا للدعايات التى تبث ، والكلمات المعسولة التى كانت تفيض بها بيانات حاكميهم ، ولكنها تسير وفقا للأهواء والاغراض والمصالح الى تتحكم فى أقدار الشعب وتخضع لها مصائره .

كانت تبدو قوة الرأى العام جلية واضحة صريحة ، وكانت تظهر فى صورة تنبض بكل المشاعر الصادقة التى كانت تثور فى نفوس الناس ، وتحرك منهم عوامل الاشفاق والجزع والقلق ، وفى النهاية قد تدفع بهم إلى هاوية سحيقة من اليأس، لما آلت اليه الأمور وانتهت اليه الأوضاع .كانت تبدو هذه القوة على ألسنة باعة الصحف وماسحى الأحذية ورواد المقاهى والمنتديات ، على لسان أى

شخص كنت تقابله عرضا فى قطار أو سيارة ، يقبل عليك بالحديث الخطير ، إذا اطمأن اليك أو هفت نفسه إلى مناجاتك . بل كنت تسمع الأحاديث الناقدة حتى من بعض المسئولين أنفسهم إذا وثقوا أنك لن تعمل على إذاعة ما ورد على لسانهم فى لحظة نسوا فيها ، أنهم شريكون فى المسئولية ، ضالعون فى الإثم ، وأنهم ليسوا سوى نفر من المواطنين العاديين لا أكثر ولا أقل ، يدفعهم الضيق والبرم إلى التنفيس عما تكرب به صدورهم ، ويأخذ عليهم أنفاسهم .

هنا وهنا فقط كانت تظهر الديمقراطية المصرية السليمة فى أبهر صورها وأنقى وأبهر أشكالها ، لا يداخلها الصنعة ولا تشوبها الكلفة وإنما يطلقها الناس على سجيتها أصفى ما تكون مظهراً ومخبراً . وهنا وهنا فقط ، كنت تجد البرلمان الشعبى الصادق الوعى ، الأمين فى التعبير عن مشاعر الجماعة ، المترجم عما ينطوى عليها ضميرها ، لا ذلك البرلمان الرسمى الذى كانت تحول بينه المصلحة والرسميات والتقاليد والتاكتيك الحزبى المقيت وبين كلمة الحق صريحة خالصة لوجه الله والوطن ، وبين سياسة من العدالة والنزاهة والانصاف وعدم المحاباة والإيثار .

ولعلك تستطيع أن تلمس الآن أن أكبر إثم اقترفته البرلمانية المصرية هو أنها لم تعمل على افساح المجال لظهور رأى عام ناضج واع متنور ، يعد فى جميع بلاد العالم ، أساسا للديموقراطية السليمة وركازا لها . بل على النقيض ، عملت على كبته وكتمه وخنق أنفاسه ، مما جعل هذا الرأى العام ينزوى فى الخبايا والأركان ويعيش شبحا مخيفا متواريا عن العيان . ومع ذلك فقد كان هناك دائما ، كائنا حيا ينمو ويترعرع ، يتعقب كل هفوة ، ويعقب على كل عثرة ، ويطلق حكمه الصارم على كل حركة . بل كان هناك دائما يسخر ما شاءت له السخرية من جهد الحاكمين وجدهم ونشاطهم فى ابراز لون مفتعل مشوه من ألوان الرأى العام يوالى قضاياهم

ويناصرهم متى حزب الأمر واستبدت بهم الرغبة فى الظفر بتأييد شعبى يعزز مراكزهم ويؤمنهم على مناصبهم .

ولعلك الآن تستطيع أيضا أن تفهم كيف تدول الدول وتذهب ، وكيف تستنفد القوى الغاشمة قواها ، وكيف يتحول أى سلطان عريض ، هيء له أنه قد دان له القريب والبعيد ، إلى هشيم تذروه الرياح . ولو لم تكن هذه طبائع الأشياء ، وسنة الله فى خلقه ، لامتد بالقوى الغاشم الأمد ، ولزادته عوامل طغيانه ، شدة وبأسا ، ولتجمعت له كل الأسباب التى تعمل على تثبيت كيانه وتدعيم بنيانه .

فالقوة المادية وحدها ليست شيئا ولم تكن شيئا فى استقرار الحكم والسلطان ، إذا لم يناصرها قوة روحية تنبثق من ضمير الشعب ، تؤيد هذه القوة المادية وتعززها . والحكومة — أية حكومة فى العالم الذى نعيش فيه — لا يمكن أن تظفر بالهيبة والاحترام ، ولا تستطيع أن تضمن لنفسها البقاء ، إذا لم تشعر فى قرارة نفسها بأن هذه الهيبة ، لن يقدر لها البقاء ، إلا إذا كانت انعكاسا لهيبة الشعب . والشعب لن يحنو بحق على أرباب السلطان ولن يوليه ثقته وتأييده إلا إذا شعر أن أرباب السلطان خدمه وسدنته لا أربابه وسادته . فاذا صلف الحاكم وتجبر ، وعاث فسادا فى الأمانة التى قلدت اليه ، وأشاح بوجهه عن ذلك الينبوع الزاخر من القوة الشعبية التى تعتبر بحق مادة وجوده ، وسناد بقائه ، قطع بنفسه ذلك الخيط الدقيق الذى يربط بينه وبين المعين الحقيقى لقوته ، ومن ثم وجد نفسه يستنفد تدريجا وشيئا فشيئا قوته الذاتية وامكانيات اندفاعه فى سبيله الذى آثره لنفسه ، وما يلبث الأمر حتى يشعر أن كل مقومات حياته قد ذهبت بددا ، وأن جميع أسباب وجوده قد تعرضت لعوارى البلى والفناء .

وهكذا شاهدنا الديموقراطية المصرية السليمة تخرج ظافرة من محنتها، متحررة من اسارها وقيودها الرسمية، لأنها كانت هناك دائما ترقب وتحكم، تتحين الفرص السانحة للانقضاض على أعدائها، ودك نظمهم ونسف أوضاعهم. لم يهلها العنت الذى لاقته، ولم تأبه للكوارث التى لحقتها، ولم يفت فى عضدها الحرب العوان التى شنتها عليها البرلمانية المصرية، لأنها كانت تعلم فى قرارة نفسها أنها القوة الأولى والأخيرة وأنها مصدر كل سلطان حقا وفعلا، وأنه إذا كان قد قدر لها على أيدى فريق من أبنائها أن تعيش متوارية فى عالم الأشباح، فإنها لابد يوما وأن تكتسح جميع القوى اللاهية العابثة الساخرة بها، التى عبثت لارهاقها وإذلالها، وأنها لابد يوما وأن تنتصر. وقد انتصرت فعلا.

(٢)

ولكن قد يدهش البعض لهذا الاستطراد فى تحليل العوامل السياسية التى أثرت فى مجرى حياتنا وقد يتساءل: ماعلاقة هذا كله، بالمشكلة الاقتصادية التى تناولها صاحب البحث، الذى تفضل فأولانى شرف التصدير. ولكن هذه الدهشة سرعان ماتزول، لو أننا أدركنا أنه لا يمكن فصم التطورات الاقتصادية من التطورات السياسية. إذ أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به. فالحياة السياسية لأى بلد من بلاد العالم، إنمـــا تعتبر بحق الهيكل الذى تلعب فى محيطه العوامل والقوى الاقتصادية الدور المنوط بها. والحياة الاقتصادية لا يمكن أن تنظر إليها كظاهرة أو ظواهر مستقلة، تعمل فى عزلة بعيدة عن غيرها من الظواهر، إذ أنها لاتقوى على هذه العزلة، ولا يمكن أن نتصور وجودها فى فراغ تدور فيه دورتها. ولهذا السبب، كان لابد لنا من إبراز الصلة الوثيقة بين الحياة

الاقتصادية والحياة السياسية ، وكان علينا أن نؤكد مدى أثر العوامل السياسية فى تكييف الحياة الاقتصادية ، ومدى أثر الاتجاهات الاقتصادية فى تكييف الحياة السياسية .

ولقد خرجنا من بحثنا الأول ، بأن الديموقراطية متأصلة فى مصر وفى الشعب المصرى معا ، وأن هذا الشعب يحس بسليقته ووجدانه بمقتضيات العدالة والانصاف ، ويستطيع أن يحكم على الأشياء حكما صادقا ببداهته ، وبينا أن هناك عوامل قوية حالت دون ظهور هذه الديموقراطية سافرة فى شكل رسمى ولكنها عجزت عن القضاء عليها ، ولو أنها استطاعت ارهاقها والتنكيل بها . ومهمتنا الآن أن نبحث كيف رضيت هذه الديموقراطية الشعبية لنفسها أن تبقى فريسة للفقر ، وأن تترك مستوى عيشها يتعرض للتدهور المستمر ، وأن تظل مثلا بارزا للأحوال الاقتصادية المتأخرة ؟

للرد على هذا السؤال يجب أن نذكر أن النشاط الاقتصادى الفردى ، إنما يزاول فى بيئة تزخر بالأفراد ، أى أنه يزاول ضمن جماعة انسانية معينة ، تتوثق بين أفرادها الصلات ، ويرتبطون ببعضهم بمختلف أنواع الروابط . فكل مصرى يباشر عملا من الأعمال المنتجة ، لايحصر حياته ونشاطه فى دائرة ضيقة منفصلة عن دائرة نشاط غيره من الأفراد ، ولكنه يباشر أعماله المنتجة فى دائرة ، تمسها فى كل نقطة من نقطها عدد كبير من الدوائر التى تمثل نشاط وحياة غيره من المصريين . فالفلاح المصرى لا يعمل لنفسه ، أى أنه لايباشر عمليات الانتاج على اختلاف أنواعها ، لكى يقوم باستهلاكها ، هو وأفراد أسرته وحدهم ، ولكنه ينتج للجماعة أو بالاصطلاح الفنى ينتج « للسوق » . وكما ينتج للسوق ، فان « السوق » نفسه ، أو الجماعة الانسانية الصغيرة أو الكبيرة التى يعيش عضوا فيها ، يمده بمختلف الأشياء الأخرى التى يحتاج إليها ، والتى لايستطيع وحده أن يتفرغ لإنتاجها .

وإذا كان النشاط الاقتصادى الفردى ، يباشره أصحابه فى ظل نظام اجتماعى واسع المدى ، رحيب الأفق ، يقوم على قدر كبير من التعاون والتكافل ، كما يسوده قدر كبير من التنافر والتضارب ، فانه لا يمكن أن يبلغ هذا النشاط الاقتصادى الفردى غايته من تحقيق الانتاج وفقا لمقتضيات السوق ، إلا إذا قامت الجماعة ، بتنظيم شئون هذا الانتاج وكفالة نموه واطراده ، وضمان عدم تغلب عوامل التنافر والتضارب على عوامل التعاون والتضافر . هذه الضرورة ، ضرورة التنظيم فى أضيق الحدود أو فى أوسع الحدود هى التى تقضى بقيام الحكومة ، كهيئة تمثل الجماعة ، وتضطلع بشئون التنظيم والاشراف . وإذا كانت الحكومة ضرورة تقضى بها طبائع الأشياء ، فى الجماعات الانسانية ، التى تتشعب بين أفرادها الروابط والصلات ، فانه يتوقف على كفايتها وحسن تنظيمها وإدارتها ، اطراد نمو الحياة الاقتصادية وتقدمها ، وزيادة حجم الانتاج وارتفاع مستوى العيش .

ولقد غدت هذه الحقيقة معروفة لدى الجميع ، وأكدها بين ما أكد من الحقائق آدم سميث ، فذكر ان ثروة الشعوب لا يمكن أن يرجى لها النماء ، إلا إذا توافر للشعب حكومة قوية صالحة مستنيرة تعمل على حفظ الأمن وضمان الأرواح والأموال من الاعتداء فى الداخل والخارج ، والقيام بمختلف المشروعات التى لا يجد النشاط الفردى البواعث الكافية على القيام بها ، إما لأن هذا النشاط الفردى لا يستأثر وحده بنفعها ، أو إما لأن هذا النشاط الفردى يعجز وحده بوسائله الخاصة عن تحقيق هذه المشروعات ، لأنها تتطلب من الأموال والتضحيات ، قدراً أكبر مما يستطيع هذا النشاط الفردى أن يقدمها أو أن يضطلع بها . فمشروعات الرى والصرف ، ومشروعات النقل ، وشئون التعليم وحفظ الأمن . وتوفير الفرص المتكافئة لأفراد الشعب . ومكافحة الاحتكار

ومحاربته وحفظ التوازن الاجتماعى بين مختلف الطبقات ، كل هذه وغيرها واجبات أولية تفرض نفسها على أية حكومة منظمة تستهدف الخير العام وتنشد إشاعة جو صالح للعمل المنتج بين أفرادها .

ولكن ليس هذا فقط هو واجب الحكومة والمسئوليات التى يتعين عليها أن تضطلع بها ، إذ أنها بطبيعة تكوينها ، وبما تملك من وسائل ، وبما تحظى به من سلطان ، تنازل اليها به جمهور الشعب وأفراد الجماعة ، تستطيع أن تجمع من البيانات والاحصاءات والمعلومات ، ما يلقى ضوءاً ساطعاً على ميكانيكية النظام الاجتماعى والاقتصادى ، والتطورات التى يجتازها ، والعقبات التى تقف عثرة فى سبيل ما كان صالحا منها . والحكومة بصفتها المركز العصبي لحياة الأمة ، إذ تجمع بين أيديها هذه المعلومات ، عليها أولا أن تذيعها على الكافة ، ليهتدوا بهديها فى تصرفاتهم وشئونهم ، ثم عليها ثانيا أن تقوم بدراسة هذه المعلومات وأن تذيع هذه الدراسات ونتائجها فى أوسع دائرة ممكنة ، ناصحة مرشدة وموجهة ، ومستنصحة مستلهمة سداد الرأى من أولى الخبرة والرأى .

هذا هو واجب الحكومة ومسئوليتها كما أشرت ، وهو يقضى عليها أن تذكر لنفسها دائما أنها وكيل مفوض عن جمهور الشعب ، وأن عليها إذن أن تؤدى لهذا الجمهور حسابا بين وقت وآخر ، وأن تطلعه على كل صغيرة وكبيرة من شئون الحكم . ولقد كان هذا العامل وحده ، هو السبب الأول فى قيام النظام البرلمانى السليم . وإذن كان على الحكومة اليقظة الواعية لواجباتها أن تجعل من دواوينها ومصالحها ، لا بؤرا تتجمع فيها الملفات وأكداس الأوراق ، وهو ما قد تقتضيه الأعمال الروتينية البحتة ، وإنما مراكز ودوائر للبحث ، ومراكز ودوائر للنشر ، لنشر المعلومات وإذاعة التقارير ، ونتائج كل الدراسات التى تقوم بها . لأن هذا النشر من أولى مهماتها ، لاطلاع الشعب على الحقائق ، ثم لتتلقى وجوه النقد من جانب الشعب . فليست

الحقيقة ملكا للحكومة وحدها، ولكنها ملك للجماعة بأسرها. وليست هناك أسرار حكومية يجب أن تستأثر بها الحكومة لنفسها، فيما عدا القليل من المسائل الخطيرة ومعظمها من الأسرار الحربية، التي يقضي الصالح العام بصونها، لأنه لا يوجد سر يستأثر به الوكيل دون الموكل. وفوق هذا كله، ما يجب على الحكومة أن تقصر عنايتها على شئون الادارة فحسب، ولكن عليها كما أشرت أن تبحث المشكلات التي يتمخض عنها التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وأن تفرض على الجامعات أن توالها بهذه البحوث، كما تفرض على جميع الهيئات والمنظمات أن تساهم بالرأي في كل ما يعن لها من أمور، قد تتصل بتشريع ترى الحكومة إصداره، أو نظام تعتقد في صلاحيته. بهذه الطريقة، وبها وحدها، تغذى أصول الديمقراطية السليمة، ويشعر كل فرد وتشعر كل هيئة بمسئوليتها، وبالعبء الذي يجب أن تضطلع به. وبهذه الطريقة، وبها وحدها، يساهم أفراد الشعب في شئون الحكم ويشعرون بحق، أن الحكومة منهم ولهم، وأنها ليس كائنا غريبا عنهم، وبهذه الطريقة وبها وحدها، تختفي الدسائس والمناورات، وتستحي المصالح القوية الخاصة من المغالاة في مطالبها أو الاستمرار في الاستئثار بمغانمها. لأن كل طلب تتقدم به يذاع، وكل طلب يدرس في لجان مفتوحة لجمهور الشعب، لكل منهم أن يتقدم بالرأي، وبالدليل الذي يثبت به هذا الرأي. وكل هذا وذاك يذاع في تقارير وكتب تنشر على الكافة.

وكل الذي ذكرته، لا يغني عنه قيام النظام البرلماني حتى ولو كان نظاما سليما صحيحا، لم يقم على تزييف إرادة الشعب، ولم يقم على الاستهتار بحقوقه. وكل الذي ذكرته ليس أمراً بدعاً، وإنما غدا من أصول الحكم المرعية في جميع بلاد العالم، التي تعمل حكوماتها على الاعتماد على الرأي العام، ومن ثم على تنوير هذا الرأي العام بكل البيانات والمعلومات التي تساعده على اسداء الرأي الصائب والحكم السديد.

ولعلنا الآن فى موقف نستطيع معه أن نتبين العوامل التى دعت إلى تأخر حياتنا الاقتصادية وإلى استبداد الفقر والجهل والمرض بالملايين من المصريين. فما من واجب أشرت اليه أو نوهت عنه إلا ورأت الحكومة أن تشيح بوجهها عنه وأن تترك للزمن وحده أن يدبر لها الحل الموفق المرتجى. ومعنى هذا أنها تركت الأمور تسير وشأنها، غير آبهة للنتائج الخطيرة التى لابد وأن يسفر عنها تراكم المشكلات، وتجمعها فوق بعضها البعض، وتزاحمها على كاهل شعب، ناء بالأعباء الثقال التى حملتها له أزمنة طويلة من الذل والعبودية والسخرة. ومعنى هذا أنه إذا حزب عليها الأمر، واضطرت أن تواجه الأحداث القوية، كان عليها أن ترتجل من السياسات، ما يحفظ عليها ماء الوجه، حتى لا يذاع بأن الحكومة عجزت عن اداء واجب، تلطف به حدة الأزمة. أو تخفف به من شدة الواقعة. وفى كل ما كانت تواجه به هذه المشكلات، لم يكن هدفها كما ذكرت، العثور على العلاج الدائم الذى يطمأن اليه، وإنما كانت تبتغى القيام بمظاهرة، تكسب من ورائها عطف أكبر عدد من الأفراد، ومن ثم كانت تتخذ من المشكلات ذريعة لبلوغ مآربها. إذ ما أيسر أن تعمل الحكومة على إرضاء أكبر الأعداد، طالما ان هذا الارضاء لا يكلفها إلا اليسير، وطالما أنها واثقة، أنه إذا أتى يوم الحساب، وبان للرأى العام خطأ السياسة التى اقترفتها، فان تكون هناك، حيث تسأل عما جنت وعما اقترفت.

وما أظن القارىء لهذا الحديث، تخفى عليه الأمثلة التى تؤيد ما ذهبنا اليه. فكل حكومة وليت أمور الحكم فى مصر، كانت تسمى عهد الحكومات السابقة لها «العهد البغيض». وهكذا عاش المصريون حقبة من الزمن فى ظل «عهود بغيضة». كل عهد منها كان ينعت سابقه ويصمه بهذه الوصمة، وكل عهد منها كان يلقى بالاتهام فى وجه سابقيه، وكل وزير كان يرقى الوزارة، كان يدعى لنفسه الحكمة والحنكة وعلم الأولين والآخرين، ومن ثم كان لا يهدأ ولا يطمئن إلا إذا

زلزلت وزارته زلزالها ، ودثرت كل مشروعات الوزير السابق له فى العهد البغيض . وهكذا غدا الأمر دواليك ، وزراة تذهب ووزارة تجىء ، ووزير يظهر ووزير يختفى ، دون أن تتقدم المشروعات الحكومية خطوات إلى الأمام، تسلك بها طريقا مطروقا ، قد فاز باجماع الرأى، أو بشبه اجماعه، على أنه الطريق الأقل شقة والأيسر نفقة والأقرب إلى إبلاغ الأرب .

وهكذا عشنا فى مصر نسمع عن عدد كبير من المشروعات فى مختلف العهود ، ولم ينفذ منها مشروع واحد ، أولم يتم فى أجله الموعود . سمعنا عن مشروع كهربة خزان أسوان ، عشرات من السنين ، وعن مشروع القطارة وعن مشروع كهربة خط حلوان ، وعن مشروعات الصرف لانقاذ خصوبة الأراضى من التدهور ، وعن مشروعات لتخطيط المدن ،وعن مشروعات لغرس الغابات ، وعن مشروعات مكافحة الأمية ، وعن مشروع مكافحة الحفاء . ولكننا كنا نسمع ونسمع ، وما ظفرنا بشىء منها يحقق الآمال المعقودة عليها .

وهكذا أيضا رأينا كيف كانت الحكومة تعبىء فى مختلف العهود كل ماتملك من موارد ، لانقاذ سوق القطن من هجمات « حزب النزول » ، وبدلا من أن تعمد إلى إفساح مجال التسليف على القطن ومد حدوده فى أوسع نطاق ، لتنظيم الكميات المعروضة بحيث لا تتفوق على الكميات المطلوبة ، إذ بها تحدد فى السوق سعرا مصطنعا أعلى من سعر التوازن ، تشترى به كل كمية يعرضها العارضون ، ضاربة عرض الحائط بأبسط المبادىء الاقتصادية ، التى تقضى بأن التدخل فى سوق سلعة عالمية لا يمكن أن يجدى ألا إذا كان البلد المحدد للثمن فى مركز المحتكر لهذه السلعة ، أو إلا إذا كان الطلب العالمى على السلعة ، طلباً كبيراً ، وكانت مرونته ضعيفة كل الضعف . وقد انتهت كل سياسات التدخل على هذه الصورة إلى استنزاف موارد الدولة ، وإلى تعريض الحكومة لخسائر غير هينة ، لا لشىء إلا

لتستجيب إلى الأصوات الصاخبة التى كان يرددها كبار الملاك ، بأن وقوف الحكومة بمعزل عن السوق ، من شأنه أن يردى اقتصاديات البلاد فى هاوية سحيقة من الفقر والاملاق .

وفى نفس الوقت الذى كانت تستجيب فيه الحكومة لهذه الدعوات الصاخبة للتدخل والانقاذ ، لم تقم بعمل دراسة لتبين من كانوا المستفيدين من هذه العمليات . هل هم عامة الفلاحين حقا كبارهم وصغارهم ، أو هل هم طبقة كبار الملاك ، وفيما إذا كانت النفقات والخسائر التى تكبدتها الحكومة فى عملياتها ، معادلة للفوائد التى جناها الاقتصاد القومى فى عمومه ، أو فيما إذا كانت هذه النفقات والخسائر أكبر من تلك الفوائد .

وفى نفس الوقت أيضاً الذى كانت تبدى فيه الحكومة هذا القلق والجزع على الأحوال السائدة فى سوق القطن ، والذى كانت تؤمن فيه إيمانا راسخاً منذ سنوات العشرين بأن التعويل على سلعة تصدير رئيسية واحدة يحمل معه أشد الأخطار وأفدح الأضرار بالاقتصاد القومى ، لم تعمل الحكومة على إدخال تعديل فى حياتنا الزراعية والاقتصادية . يستطيع معه اقتصادنا أن يتحرر من نير الخضوع لسوق عالمية معينة ، إذا عرتها عوارى الكساد ، لفحتنا الأزمة القاسية بأقسى أعاصيرها . لم تفكر الحكومة مثلا فى إدخال زراعة جديدة كزراعة الدخان ، لأنه ألقى فى روعها أن التحول إلى زراعة الدخان ، سوف يحرم الخزينة من التيار المتدفق عليها من الرسوم الجمركية . ومن العجيب أن تلقى الحكومة بالا إلى هذه الخدعة وأن تطمئن إلى هذا الوهم ، إذ من الواضح أن الحكومة تستطيع أن تظفر بنفس الحصيلة من الرسوم الجمركية فى شكل آخر وهو رسم الانتاج ، هذا فضلا عن رسوم الصادر من الدخان ، إذا أتيح لهذه البلاد أن تنتج أنواعا ممتازة منه تلقى رواجا فى الأسواق الأجنبية .

ولم تفكر الحكومة أيضاً فى إدخال زراعات أخرى جديدة يمكن أن تجود فى أراضينا وأن تنتج بأقل النفقات ، وأن تقوم بعمل الابحاث المستفيضة فى سبيل نجاح مثل هذه الجهود ، كأن القطن كان نباتا مصرياً أصيلا ، كان يمارس قدماء المصريين زراعته فى أراضيهم ، وكأنه لم يكن نباتاً أجنبياً دخيلا على اقتصادنا ، بذلنا الجهود فى تحسين سلالاته وتجويد أنواعه .

كذلك لم تعمل الحكومة على مسح الصحراوات المصرية مسحاً دقيقاً ، والتعرف على مختلف مناطقها ودراسة أيسر السبل للافادة من المناطق التى يمكن أن تعتمد فيها على مياه الآبار أو على مياه السيول ، والبحث فى مختلف أنواع النباتات التى يمكن أن تصلح لها هذه المناطق ، وتذليل وسائل الانتقال منها وإليها .

كل هذه وغيرها أغفلتها الحكومة إغفالا تاما وأشاحت بوجهها عنها لأنها ما كانت تريد أن تجد فى رفع مستوى الحياة القومية ، اللهم إلا إذا كان السبيل ذلولا ميسورا ، لا يقتضى منها جهدا ولا يكلفها عنتا ، ولأن مثل هذه الدراسات والبحوث قد تتطلب وقتا طويلا من العمل الساكن الصامت ، وهى تتحرق دائما شوقا إلى المشرعات الضخمة التى تجذب إليها الانظار ، حتى ولو لم يعد عملها فيها غير الحديث والوعود وبناء الآمال .

وأكرر مرة أخرى ، أن حكومتنا ظلت لاهية عن ذلك التطور الخطير الذى كانت تتجه إليه حياتنا الاجتماعية بقوة دافعة قوية ، نتيجة لذلك التضخم البشرى الملحوظ فى أعداد السكان ، فى الوقت الذى ظلت فيه رقعة الأراضى المنزرعة ، باقية على ما كانت عليه منذ سنوات طوال ، إن لم تتعرض الاغارة عليها بسبب امتداد العمران والحاجة إلى مزيد من البناء . فلم تفكر فى إعداد برنامج لاستيعاب

هذة الاعداد البشرية فى أعمال منتجة ، وفى تهيئة فرص رزق جديدة لها ، وفى إعادة توزيع مركز الثقل بين السكان عن طريق الدعاية والارشاد والمساعدات المالية ، وعن فتح مجال الهجرة إلى جنوب الوادى ، تشجع عليها بكل وسائل التشجيع ، ثم أخيرا عن طريق تعليم الشعب ، بأن الافراط فى الإنسال لايؤدى إلى الخير ، طالما تبقى وسائل العيش ضيقة محصورة ، وأن انتاج الخلف من الأولاد ، بلا ضابط ولا حساب ، ودون تدبير جميع الضمانات التى تكفل تنشئة هذا الخلف تنشئة صالحة ، جريمة متعمدة فى حق الانسانية وفى حق الوطن. لأن السماح للأعداد البشرية بالتزايد بذلك المعدل المخيف ، فى الوقت الذى لاتزيد فيه وسائل العيش بمعدل أكبر ، لايتجافى فقط مع ذلك الاحترام الواجب الذى ينبغى أن تنعم به الحياة الانسانية ، كالمصدر الأول لكل مقومات المجد والرفعة والنهوض فى البلد ، وإنما يدل على استهتار ممعن بقيمة الحياة الانسانية ، وعدم تقدير لكرامتها وحرمتها ، وعدم دراية أو إغفال متعمد للاتجاهات الاجتماعية الحديثة التى تهدف إلى تحقيق حياة أسعد وأرغد لكافة المواطنين .

وبهذه الصورة تركت حكوماتنا مشكلة الفقر يتضخم شأنها ، ويتفاقم خطرها ، دون أن تعمل منذ وقت بعيد لدرأ جميع الاخطار التى تنجم عنها ، وتركت فوق ذلك مشاكل ملكية الأرض تزداد تعقدا من ناحيتيها : من ناحية شيوع حجم الملكيات الكبيرة فى بلد تعتبر فيه الأرض الزراعية أندر السلع جميعا وأعلاها قيمة ، وأكثرها خضوعا لنزعات الاحتكار من جانب طبقة أفحشت فى استغلال هذه القوة الاحتكارية ، ومن ناحية شيوع الملكيات الصغيرة ، وتعرضها للتفتت الذرى ، بسبب نظام التوريث بين عدد كبير من الأولاد .

ولكن هذه الحكومات نفسها وجدت نفسها كما سبق أن أكدت عاجزة عن أن تقف ساكته لاتتكلم أمام الأخطار القاسية التى كانت تهدد النظام الاجتماعى فى مصر ، وأمام

التطورات الاجتماعية الخطيرة الجارفة ، التى اندفعت إليها الحياة الاجتماعية فى خارج بلادنا ، وأمام المثل الرفيعة التى وجدت الحكومات فى خارج بلادنا ، أنها مجبرة على أن تتجه إليها بكل قوتها ، تحقيقا لنظرية التكافل الاجتماعى ، فأكثرت من الطنطنة والتشدق بأنها فى سبيل مجاراة هذه التطورات ، وأنها مقبلة على علاج مشاكل الفقر والجهل والمرض ، وأن ضميرها غدا يقلق لهذا النشاز الواضح الذى يشيع بين جنبات الكيان الاجتماعى فى مصر ، فذرعت ببعض السياسات الفجة غير المدروسة ، وطبقت بعض الخطط ، التى تستلفت الأنظار ، والتى تستطيع معها أن تبالغ فى الدعاية ، بأنها مقبلة بكل قواها على تحقيق العدالة الاجتماعية ، فعطلت بذلك كله الطريق إلى الاصلاح الحقيقى الجدى الدائم المنتج . لأنها دللت أفراد الشعب جميعا ، وجبنت عن أن تطلعهم على حقيقة الموقف. فى بلادنا، اذا صح انها كانت تدرى حقيقة هذا الموقف. وهكذا وجدنا أنفسنا أمام أفواج من أنصاف المتعلمين، يخرجون إلى الحياة، وهم غير مسلحين، بالسلاح الذى يؤهلهم لشق طريقهم فيها، كما وجدنا أنفسنا أمام العمال المصريين وهم يطالبون بالمزيد من الأجور، فى الوقت الذى لم تزد فيه كفاياتهم الانتاجية ، وفى الوقت الذى تزخر فيه البلاد بقوى عاملة غفيرة ، لاتجد لنفسها مجالا للعمل المنتج . كما وجدنا أنفسنا مرة أخرى أمام شركات تتلهف على مجاراة الروح الحكومية الرسمية التى تريد أن تلقى فى روع الناس ، وفى روع العمال بالذات أنها غير لاهية عن مطالبهم ، تنفق بسخاء على مبان ومنشئات بالغة الضخامة والروعة ، وتقوم بأوسع الدعايات للاعلان عما خصصته من إيراداتها لصالح الطبقات العاملة ، وهى فى قرارة نفسها تدرك تماما أنها بانفاقها هذا ، إنما تعمل على تفويت فيض كبير من الضرائب التى كان يتعين عليها دفعها للخزانة ، وفوق هذا كله ، فانها كانت بسياستها هذه تعمل على تبديد موارد قيمة ، كان يمكن الانتفاع بها فى خلق مشروعات جديدة لصالح الطبقات العاملة نفسها ، ولكن هذا التبديد للموارد كانت تباركه دائما السياسة

الحكومية الرسمية وتشجع عليه ، لأن مصر الملكية كانت تنزع إلى الضخامة الجوفاء فى كل شىء ، لتعلن عن نفسها ماشاء لها الاعلان الذائع البعيد ، الواسع المدى ، ولتتفادى ثورات العمال وسخطهم ونقمتهم ، وماتؤدى إليه تجمعاتهم من خطر الانقضاض على النظام . وفات المسئولين أنهم يلعبون بالنار ، وأن رأس المال الذى يفتح مجال الرزق للعمال ، وجل كل الوجل ، يتهيب المخاطرة والمجازفة ، فى جو يزخر بالخديعة والغش والمالأة . فات المسئولين هذا ، فأجدب الاستثمار المنتج ، فى الوقت الذى بلغت حاجتنا إليه أمس مايمكن أن تصل إليه . فاتهم أن العمال الذين تقام لهم أروع المبانى وأفخمها لأغراض الترفيه ، أشد حاجة إلى استغلال هذه الاموال لضمان مجال من العمل ، تتسع رقعته باستمرار ، لاستيعاب ذويهم فى الريف ممن يتطلعون إلى الظفر بمستويات أعلى من الدخول . وفاتهم أن نقمة العمال لن تحل عليهم ، إذا لمسوا ضيق العيش وضآلة الفرص فى بلد يكتظ بسكانه وتندر موارده المستغلة ، وفاتهم أن إشعار العمال بحقائق الحياة المصرية ، وبالضيق الذى تعانيه هذه البلاد وتواجهه ، سبيله ميسور ، لو أن الطبقات الحاكمة والمسئولة قدمت المثل الطيب والقدوة الحسنة ، فتنازلت عن الكثير من امتيازاتها وعن الكثير من أراضيها ، وضربت الأسوة لهم فعاشت عيشا معتدلا معقولا ، ولم تقبل على تلك الحياة الماجنة التى عهدناها والتى قامت على اسوأ اشكال البذخ والترف والسفه .

وما أظن أنه قد ظل خافيـــا مدى الأثر السىء الذى خلفته هذه السياسة الحكومية التى اطمأنت إلى ولاء العمال والتى جعلتهم يقبلون عليها ايما إقبال — على الأقل فى حشودهم وتشكيلاتهم الجماعية — لا كمواطنين عاديين يخلون إلى ضمائرهم فرادى ، فيرددون فى نفوسهم أسوأ الذكر وينقمون فى سريرتهم على سوء الحال والمآل . ما أظن أنه ظل خافيا أثر تلك السلسلة الطويلة من الرشاوى

التى كانت تغدقها الحكومة على كافة الطبقات ، غير ملقية بالا إلى فداحة العقبى وسوء المصير . ألم تكن مصر الملكية نصيرة للعمال ، حامية لمصالحهم ، راعية لشئونهم ؟ ألم تكن الرأس الحاكمة لها «العامل الأول» ؟ لقد كانت ذلك حقا ، فى كل ما عاد على البلاد بالشر والوبال .

ولكن إذا كان هذا ما زرعته الحكومة فماذا حصده اقتصادنا وما الذى جنيناه نحن المصريين عمالا ومستهلكين ، من هذا الملق والسفه والتبديد ؟ ذكرت أن رأس المال المصرى والأجنبى على حد سواء قد وجد أن مجال الاستثمار غير مأمون العاقبة ، وأن الأشياء إنما تسير وفقا للعواطف الماجنة الصاخبة ، فلا يحكمها العقل ، ولا تتحكم فيها البصيرة . ومن ثم جفل رأس المال عن الاستثمار ، فأجدب أو كاد يجدب ذلك المعين الذى تعتمد عليه حياتنا الاقتصادية فى مواصلة تقدمها واطراد نمائها . ولقد كانت أحداث يناير سنة ١٩٥٢ هى الذروة التى أدركتها بسرعة السياسة الحكومية العابثة . وإلى أصدقائى من الاشتراكيين الحالمين ، الذين لا يأبهون برأس المال الفردى واستثماراته ، والذين يعلقون أعلى الآمال على الاستثمارات الحكومية ، كمثل أعلى للتنظيم الاقتصادى الحديث ، وكبديل للاستثمارات الفردية ، أوجه هذا السؤال : من أين للحكومة تلك الموارد التى لا تنضب من الأموال ، التى تستطيع بها فلاحة مجالات الاستثمار فى بلادنا ؟ وإذا كنا نؤمل فى تحقيق بعث اقتصادى ، فهل تكفى موارد الميزانية وحدها ، لمواجهة مطالب هذا البعث ، وهل تكفى الأداة الحكومية وحدها وقد عرضنا لعجزها وفقرها ، لتحمل الأعباء التى ينطوى عليها الاقبال على الاستثمار فى مختلف المشروعات ؟ أضع هذا السؤال لأوجه النظر ، بأن هناك بلادا تملك من الموارد والمقومات ، أضعاف أضعاف ما نملكه منها ، لم تجد حكوماتها مناصا من أن تعمل على تهيئة الجو الصالح للاستثمار الفردى ، قوميا كان أو أجنبيا . بل اذكر

أن كثيرا من هذه البلاد تعمدت فرض تعريفات جمركية تكاد تكون مانعه لورود السلع الأجنبية إلى أسواقها ، حتى تجبر المؤسسات الأجنبية على إنشاء فروع لمصانعها فى بلادها ، داخل الأسوار الجمركية البالغة الارتفاع ، وكل هذا بطبيعة الحال ، لكى تفتح مجال العمل أمام عمالها ، وتتيح الفرصة الواسعة لاستغلال مواردها العاطلة .

ويسوقنى هذا الحديث عن السياسة الجمركية الحمائية ، لأعود إلى بحث ماعرضت له ، وهو مناقشة نتائج تلك الحملة الحكومية المضللة لكسب الرأى العام العمالى فى مصر ، وضمه إلى جانبها . ليس هناك شك فى أننا أول مايؤمن ، بأن رفع مستويات الأجور أمر جدير بالتحقيق ، إذا سبقه ارتفاع فى الكفاية الانتاجية للعمال . كما أننا أول مايؤمن ، بأن هذا الارتفاع فى الأجور ، لابد وأن يتحقق تحت ضغط الأحداث الاقتصادية ذاتها ، طالما لايسود لون من الاحتكار فى المنشآت التى يعمل فيها العمال . ولكن إذا بقيت كفاية العمال الانتاجية على حالها ، فكيف يسوغ هذا الارتفاع فى الأجور ؟ إذا قيل بأن رفع الأجور فى هذه الحالة ، يعد بمثابة تعديل فى التوازن القائم بين المصالح الاقتصادية المتضاربة والمتعارضة ، وأعنى بذلك مصالح الطبقات المالكة والطبقات العاملة ، أى يعد تحويلا للقوة الشرائية وتوزيعا جديدا للدخول ، إذا قيل هذا ، كان علينا أن نذكر بأن هذا التحويل لايمكن أن يحقق نفعا للجماعة بأسرها وللنشاط الاقتصادى كله إلا إذا وثقنا من حدوث نتيجتين : أولاهما — أن يبقى الحافز على الاستثمار والنشاط على ماكان عليه — على الأقل — قبل رفع مستويات الأجور ، فلا يشعر أصحاب رءوس الأموال بعنت وضيق من جراء ارتفاع الأجور ، يدفعهم إلى إعادة النظر فى خططهم وبرامجهم الانتاجية ، بما يؤدى إلى تراخى نشاطهم وفتور هممهم . وثانيتهما — أن يؤدى رفع الأجور إلى

ارتفاع فى مستوى عيش الطبقات العاملة ، بما يزيد من كفايتها الانتاجية ، فلا ينتهى الأمر بهم إلى انفاق الدخل الزائد على أهوائهم وعبثهم ، أو إلى الافراط فى إنتاج الذرارى والخلف . فاذا تأكدنا أن رفع الأجور لن يتحقق معه النتيجتان المذكورتان ، كان هذا الرفع للأجور وخيم العاقبة سيء الأثر . ولكننا إذن فى مكان من يعمل على رفع مستواه العيشى عن طريق بيع أملاكه أو الإغارة على رأس ماله . وإذا بقى هناك إذن ما يدفع المسئولين أو يغرى المفكرين ، بضرورة تحقيق توازن اجتماعى ، فان فى سياسة الضرائب ، وما إليها من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ، ما يكفل تحقيق هذا التوازن الاجتماعى ، دون تعريض التوازن الاقتصادى لخطر الاختلال . واكتفى بهذا القدر — لأننى عرضت لهذه المشكلة فى شيء من الاسهاب ، فيما سبق ان كتبت من مقالات وكتب .

وإنى أرجو من حكومتنا الحاضرة ، أن تدقق فى دراسة هذه المسألة ، وأن تعيد النظر فيما تقبل عليه من سياسة أجرية ، إذ عليها أن تفرق بين النتائج القريبة العاجلة وبين النتائج البعيدة المدى ، التى قد يكون لها من الخطر ، أضعاف أضعاف النفع القريب المعجل . وإنى على يقين من أن حكومة أخذت على نفسها أن تصارح الشعب بكل الصعوبات التى تواجهه ، واستنت لنفسها خطة قوامها الشجاعة والجرأة فى المصارحة ، وأقبلت على واجبها بثقة واطمئنان . مستلهمة فى كل ذلك الصالح العام وخير الجماعة ، لابد وأن تواجه هذا الموقف بالذات بما يقتضيه من الصراحة والجرأة والشجاعة . هذا رأى أبديته فيما مضى ، ولا أزال أصر على ابدائه الآن ، وسوف أظل مؤمنا به ، متمسكا بصحته . على الرغم من معارضة فريق من الاقتصاديين ، الذين يكونون قد تعجلوا فى الحكم على الأمور ، أو الذين قد يرون أنه ليس من الحكمة معارضة اتجاه اجتماعى جارف نحو تطبيق

مبادىء الاشتراكية ، حتى ولو كان هذا التطبيق قائما على نظريات خاطئة .

وكما سبق أن بينت ، فان كل رفع فى مستوى الأجور ، لابد وأن يصحبه نفقات الانتاج ، ومن ثم لابد وان يصحبه ارتفاع فى أسعار ارتفاع فى السلع المنتجة ، وهى السلع التى يستهلكهـا سواد الشعب ومنهم العمال أنفسهم . وارتفاع نفقات الانتاج فى بلد بادىء فى الصناعة كبلادنا ، ظاهرة خطرة ، لأنها قد تجر بدورها إلى ارتفاع فى نفقات الانتاج ، ينشأ بسبب تراخى الادارة فى القيام بواجباتها ، أو بسبب إلقاء أعبائها على أشخاص لايتمتعون بأكبر قدر من الكفاية اللازمة ، لايعنون برعاية ماتمليه قواعد النزاهة والأمانة فيسرفوا مثلا فى تعيين المحسوبين عليهم ، دون نظر إلى حسن استعدادهم للأعمال التى يقومون بها أو ما إلى ذلك .

وليس أيسر على المفوضين بشئون الإدارة ، إذا جوبهوا بأن ثمة ارتفاعاً ملحوظاً فى نفقات الانتاج ، من أن يتذرعوا بالسياسة السخية فى شأن منح الأجور للعمال ، ليتخذوها درعاً لهم يتقون به كل اتهام يوجه اليهم ، ماساً بحسن إدارتهم وكفايتهم أو توخى جادة الأمانة والنزاهة فى أعمالهم . ليس أيسر لهم من الاحتماء وراء هذا الارتفاع فى الأجور ، للنجاة مما قد يحيق بهم من جراء أعمالهم . وليس أيسر لهم من أن يتقدموا للحكومة ، مطالبين بانقاذ الموقف الذى بلغوه ، أو أبلغهم اليه التمادى فى رفع أجور العمال ، عن طريق رفع الرسوم الجمركية على الواردات من السلع المماثلة للانتاج الوطنى . وإلا فإنهم يكونون غير مسئولين عن النتائج الخطيرة التى تنجم عن توقف الأعمال وتشرد العمال . فلا تجد الحكومة مناصاً من الاستجابة لهذه المطالب ، فترفع الحواجز الجمركية ، تحقيقاً لسياسة حماية الانتاج الوطنى ، ودرءاً للبطالة التى تهدد الطبقات العاملة ، ومن ثم ترتفع الاسعار مرة أخرى بسبب الحماية ، ترتفع الأسعار على سواد المستهلكين ومنهم الطبقات العاملة نفسها .

وقد لا يعلم الكثيرون أن ارتفاع الاسعار الذى ينجم عن رفع الأجور أولا، ثم عن رفع مستويات الرسوم الجمركية على السلع الواردة المماثلة ثانياً، يربو بكثير على القدر الذى ترتفع به الأجور، وعن القدر الذى ترتفع به الرسوم الجمركية، وهكذا لا يفوت أصحاب المشروعات أن يظفروا بأكبر الغنم من وراء هذا الرفع لنفقات الانتاج، وللرسوم الجمركية. وهكذا يجد أصحاب المشروعات فرصة سانحة لزيادة معدلات أرباحهم على حساب طبقات المستهلكين. وهكذا يجد أصحاب المشروعات مرة أخرى، أنه ليس هناك ما يدفعهم إلى الاقبال على البحث فى سبيل خفض النفقات وفى سبيل تجويد السلع المنتجة وتحسين أنواعها، ذلك لأن ذلك السوط الذى كان يهددهم باستمرار بأقسى العذاب وأشده والذى كان يحثهم على السير دائبين، باحثين عن انجع الوسائل التى تعينهم على الانتاج بأقل النفقات، هذا السوط، وهو سوط المنافسة الخارجية، قد تهتك فى أيدى قابضيه، وتهلهل فى أيدى الممسكين به.

ولعل هذا يكفى للدلالة على مدى الشر الذى يغشى حياتنا الاقتصادية، بسبب سياسة الارتجال والتمويه، بل سياسة الزيف والملق. وبدلا من أن نجد صناعاتنا التى نبنى عليها الآمال العريضة، فى بناء مجدنا القومى، اداة قوية من أدوات الانشاء والتعمير ومواصلة سياسة التصنيع، إذ بنا نجدها قد تخاذلت وقد بلغت عنفوانها، واطمأنت حيث كان جديرا بها أن تظل حذرة متوجسة متوثبة، مناهضة لمنافسيها، مكتسحة لأسواقهم فى الداخل وفى الخارج. إذ أية أمة تستطيع أن تملك كل ما نملك من مقومات ومن عوامل القوة فى الظفر بالأسواق؟ ألسنا فى مركز منيع لا يضارع مركز اليابان أو أسبانيا أو حتى إيطاليا؟ ثم ألسنا نملك حب وعطف وولاء الملايين من أبناء العروبة؟ فلماذا إذن نقعد عن استغلال هذه الفرص الفذة المهيأة والمتاحة لأن نتبوأ مركزنا العتيد فى الشرق؟

ويكفينى هذا العرض الوجيز للسوءات التى تسفر عنها سياستنا الأجرية ، وسياستنا الجمركية ، وإنى أرجع القارىء إذا أراد أن يحظى بعلاج أوفى لهذه المشكلة إلى رسالة فى هذا الموضوع « السياسة الجمركية فى مصر » قدمها أحد طلابى فى قسم الماجستير ، وهو الأستاذ الفريد أبادير ، عالج فيها جوانب الموضوع كله .

( ٣ )

والآن تبقى أمامى مشكلة حار فى تعليلها الكثيرون ، وعجزوا عن إعطاء فكرة سليمة عنها ، ولو أنهم كانوا يذكرونها كعامل أساسى فى انتشار الفقر والجهل والمرض وسيادتها فى ربوع مصر . هذه المشكلة هى مشكلة تزايد السكان مع بقاء موارد البلاد المستغلة على حالها . وهنا أجد نفسى مرة أخرى على خلاف خطير بينى وبين فريق من المفكرين ، أو من يدعون لأنفسهم أنهم يفكرون . ففريق من هؤلاء لا يزال يؤمن بأن الأعداد البشرية لم تصل فى بلادنا إلى ما يجب ان تبلغه ، وأن أمام هذه البلاد مرحلة طويلة يجب أن تجتازها قبل أن تشعر بأزمة سكانية . وإذن فمن الاجرام فى رأيهم التهويل فى شأن هذه المسألة ، لأن المصريين يجب أن يتركوا لشأنهم يتزايدون كما يشاءون . وهم يحتجون فى هذا كله بحجتين : أولاهما أن هناك من الدلائل ما يوحى بأن عدد المصريين القدماء كان يبلغ فى بعض عصورهم ما يربو على الثلاثين مليوناً من النفوس ، وأنه إذا كانت قد اتسعت جنبات مصر القديمة لهذا العدد الزاخر من السكان ، فكيف يضيق رحاب مصرنا الحديثة بما يضارع هذا العدد ، على الرغم من تبدل أحوال الزراعات ، وتقدم نظم الرى وفنونه وأساليبه . ولم أجد لهـــذا المنطق ما يؤيده ، ويكفينى أن أذكر أنه

إذا صح فعلا أن مصر القديمة كانت تأوى ما يربو على الثلاثين مليوناً من النفوس، فعلى أى حال كانت تعيش هذه الملايين ؟ هل كانت تعيش عيش الأحرار أو عيش العبيد؟ هل كانت تعيش هذه الملايين عيش الأمراء والكهنة والطبقات المحظوظة أو هل كانت تعيش عيش بناة الاهرامات والمعابد والقبور؟ ولعل البعض لايحاول فى هذا الشأن، أن يوجه إلى تياراً زاخراً من العبارات الخاطفة. التى تعودنا سماعها، عن مدنية مصر الغابرة ومجدها المؤثل، إذ يجب علينا أن ننظر نظرة أعمق إلى المدنيات الغابرة والمدنيات الحاضرة وأن ننفذ بأبصارنا إلى الحقائق مجردة عن كل تزويق وتهويل. فالمدنية لن تكون مدنية حقاً بالمعنى الذى نذهب اليه ونؤمن به، إلا إذا كانت مدنية شعب، لا مدنية عاهل او طبقة من الطغاة، مدنية تقوم على رعاية حريات الأفراد وكرامتهم، وتؤمن بحقوقهم فى العدل والمساواة، وتعترف بأن كل فرد فى الشعب، وكل نسمة تتردد فى كيان كل منهم، لها من القيمة، ما لقيمة فرعون نفسه، أو ما لقيمة الملك نفسه، لا أقل من ذلك. فاذا طاب لبعض الناس، أن يصروا على غير ما ذهبت اليه، سقت اليهم السؤال الآتى: هل كانت مصر الحديثة تنعم فى أيام اسماعيل بحضارة لاتقل عن حضارات كثير من بلاد أوربا؟ ألم تنشأ الأوبرا وحدائق الحيوان والطريق إلى الهرم وغير ذلك من مقومات الحضارة؟ هل كان الشعب المصرى سعيداً كل السعادة رافلا فى أتم النعم بسبب إقبال اسماعيل على انجاز هذه المشروعات والانشاءات؟ هل أقيمت هذه المشروعات وانشئت لتقديم مصالح أفراد الشعب وغمر نفوسهم بالسعادة؟ أو هل سخر الشعب، وسخرت إمكانياته ليشيع السرور فى قلب عاهله، ولتشبع نزواته ونزعات نفسه؟ هل كان الشعب فى كل ذلك سيداً أو مسوداً؟

وثانية هذه الحجج التى يسوقها الينا المستخفون بمشكلة السكان، تتلخص فى أن إمكانيات مصر الاقتصادية كبيرة وكبيرة جداً، وأنه إذا قامت الحكومة باستصلاح الأراضى البور وغزو مساحات كبيرة من الصحراء وتصنيع البلاد،

وكل ذلك عن طريق نظم التوجيه والتأميم وما اليها من نظم تزخر بها جعبة بعض المفكرين ممن ينقلون عما يحدث فى بلاد غير بلادنا دون ترو أو إمعان ، لو قامت الحكومة بكل هذه البرامج التعميرية الضخمة ، لأمكننا فى مصر أن نأوى الملايين والملايين ، ولما كان لنا إذن أن نجزع أو يستبد بنا الهم أو القلق، فلتبدأ الحكومة فى رأيهم — هذه البرامج التعميرية الضخمة غير وانية ولا مستبطئة ، وفى هذا وحده الحل كل الحل للمشاكل التى تواجهنا ، ولا سيما مشكلة السكان . وما أظننى فى حاجة إلى التنويه بأهمية كلمة « إذا » هذه التى تعتبر المفتاح الرئيسى للحل الذى يتقدمون به . فلنسلم بأن الحكومة سوف تقبل بكل قوتها على تنفيذ كل هده البرامج ومن الآن . فمتى تتم هذه المشروعات ؟ هل تتم فى يوم وليلة ؟ هل تقبض الحكومة فى يدها على عصا سحرية ، إذا طوحت بها ذات اليمين وذات الشمال ، دنا لها البعيد ، وسلس لقيادتها المستعصى ، وذل لها المستحيل ، بحيث لا تفتأ قليلا حتى نجد أن الصحراوات قد تفجرت فيها الينابيع وغمرتها الأنهار وتحولت إلى جنان فيحاء ! ! ان « اذا » هذه كلمة سهلة خادعة ، من اليسير على الكتاب والمفكرين أن يضعوها فى مقدمة اقتراحاتهم ، ولكن على المفكرين المدققين منهم ، قبل أن يقدموا على وضعها فى صدر آرائهم واقتراحاتهم ، أن يمعنوا النظر فى مدى احتمال تحقق الشروط التى وضعوها ، أى عليهم أن يقدروا أولا احتمالات النجاح واحتمالات الفشل. ومتى كانت هناك احتمالات للنجاح واحتمالات للفشل ، فان معنى هذا أن هناك بحوثا يجب أن تتم ودراسات يجب أن يقام بها ، وكل هذه قد تستغرق وقتا طويلا . فاذا استقر فى الذهن احتمال نجاح فكرة أو مشروع ، فان تنفيذ هذه الفكرة أو ذاك المشروع قد يقتضى وقتا طويلا ، قبل أن يبدأ الشعب فى جنى الثمار المرتقبة من تنفيذه . ومن ثم تقضى طبائع الأشياء أن تنقضى حقبة من الزمن ، قد تطول

أو تقصر تبعا لظروف كل حالة ، قبل أن يتم إنفاذ البرامج المنشودة ، وفى خلال كل ذلك يستمر عدد السكان فى التزايد بالمعدل المخيف الذى عهدناه فيما مضى ولا نزال نعهده فى أيامنا هذه . فكيف نضمن إذن ، بأن تأتى الثمار الناتجة من تنفيذ هذه المشروعات ، بحيث تكون أكبر ، أو معادلة على الأقل ، للمعدل الذى يتزايد به عدد السكان ؟ وما الحكمة إذن فى التعلق بآمال وأمان ، ليس فى وسعنا أن نقطع بإمكان تحقيقها بالشكل الذى نرغب فيه ونطمئن إليه ؟

ليس هذا فقط ، بل هناك ماهو أفدح من ذلك . وهو أن هؤلاء المفكرين عندما يستخفون بمشكلة السكان ، ويهونون من شأنها ، معلقين الأمل على تحقيق البرامج التى يحشدونها حشدا ، يغفلون عن مستوى العيش الذى يجب أن يكفل للأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلة معا . فهم لا يبنون نظرتهم إلى المشكلة على أساس مستوى معين من العيش ، يطمئنون إليه ، ولكنهم يطلقون هذه النظرة إطلاقا ، دون قيد أو شرط . وفى الوقت الذى يضج فيه المفكرون والكتاب بالشكوى من مستوى العيش المنخفض ، حتى بالنسبة للطبقات المتوسطة ، وحتى بالنسبة للطبقة المتوسطة العليا ، فانهم لا يظهرون اهتماما بذلك المستوى ولا يقيمون له وزناً ، لأن كل همهم هو أن يثبتوا أن فى أرض مصر وتحت جوها متسعاً ، يمكن أن يضم فى رحابه عدداً أكبر من الملايين ، فوق الملايين الذين تزدحم بهم البلاد فى الوقت الحاضر . وما أظن أن مثل هذا المنطق ومثل هذه النظرة للمشكلة تدل على جدية فى التفكير وتبصر بالأخطار وتحوط للعواقب وفهم للنتائج . لأنه ماذا يعنينا أن يكون لدينا الملايين فوق الملايين من البشر ، إذا كانوا جزءاً ضعافاً جهالاً ومرضى ، يتعثرون بالحياة وتتعثر بهم حياتهم . وإذا كنا نعمل على تجويد انتاج السلع ونتفنن فى إخراجها ونعنى بكيفها لا بكمها ، إذا كنا نبذل الجهد فى سبيل التفوق الكيفى والنوعى للاشياء المادية ، فكيف يهون علينا أمر

إنتاج الأجيال المستقبلة، وكيف نسمح لأنفسنا بأن نغمط حق هذه الأجيال المستقبلة فلا نهيء لها كل فرص الحياة الكريمة الرفيعة وهي بلا نزاع ثروة أعظم شأناً من جميع الثروات المادية التي نملكها؟ أليس جديراً بنا كأمة متطلعة إلى العلى أن نضن عليها بالهوان فلا نسمح بإرسال إنتاجها إرسالا، دون أن نتدبر كل الوسائل التي نملكها لرعاية تنشئتها تنشئة صالحة سامية، ودون أن نقدر ما نملكه من الموارد مقارناً بمستوى العيش الذي نرغب أن يسود لها. إننا ملأنا الجو صراخاً وعويلا، بسبب انتشار الفقر والجهل والمرض، ولكننا وقفنا عند هذا الحد من الصراخ والعويل، فلم نعمل على إفهام الشعب وتعليمه أنه يملك في يديه كل الأسباب التي تدعو إلى سعادته أو شقائه. لم نعمل على ذلك إما لأننا كأمة شرقية لا نزال نستحي من معالجة مسائل الجنس ومناقشتها مناقشة علمية، وإما لأننا تركنا أنفسنا نتواكل على الأقدار، ونترك لها حل مشاكلنا المستعصية. وسواء كان الأمر هذا أو ذاك، فانه غير جدير بأمة ناهضة متوثبة تقدر مسئولياتها وتعي وعياً كاملا، مختلف المشكلات التي تجابهها.

أخرج بهذا كله لأقرر بأن أعدادنا أكثر مما تستطيع مواردنا تحمله في الوقت الحاضر، بل أكثر مما تستطيع هذه الموارد تحمله في المستقبل، إذا كنا جادين حقاً في رفع مستوى حياة الملايين من الأفراد الذين لا يزالون يعيشون في أدنى دركات الحياة، الحياة المادية والحياة الذهنية والفكرية معاً. وأخرج بهذا كله لأقرر بأن زيادة الأعداد البشرية لأمة من الأمم لا تدل على مقدار حضارتها أو رفاهتها أو سعادتها، لأن المعول في كل هذا على شيئين رئيسيين: أولهما مقدار نصيب الفرد من الدخل الأهلي الحقيقي. وثانيهما مدى توزيع الدخل الأهلي توزيعاً يراعى فيه التقارب وعدم الغلو في الفوارق. وكل أمة في هذا الوجود تتنكب الاعتماد على هذين المقياسين، عند رسمها سياسة حياتها في الحاضر

أو المستقبل ، إنما تلهو وتعبث وتعرض رفاهية الملايين من أبنائها للدمار .

وما أظننى فى حاجة لأن أقرر أن كلا هذين المقياسين الحيويين ، يدلان على سوء أحوال العيش فى مصر ، كما يدلان على الاخطار التى تهدد رفاهية المصريين فى المستقبل . ومع أننا لا ننكر أن ثمة جهوداً تبذل ، ولو أنها كانت ضعيفة متراخية فيما مضى ، لوضع حد للفروق الكبيرة فى الدخول ، إلا أنى أشعر بالكثير من الوجل إذا اقتصر أمرجهدنا فى هذه الناحية . لأن مشكله المصريين تبدو فى نظرى مشكلة إنتاج ، أكثر مما تبدو أنها مشكلة وضع حد للفروق الكبيرة فى الدخول . وما أظن القارىء بغافل عن أنه من اليسير القضاء بسرعة على تفاوت الدخول ، عن طريق الجهاز الضرائبى ، ولا سيما فى ظل نظام حكومى شعبى ديمقراطى ، لا يقوم على أساس تغليب مصالح طبقة من الطبقات على مصالح غيرها أو ظفرها بنصيب الأسد من الدخل الأهلى ، وإنما يقوم على أساس تحقيق قدر كبير من العدالة والمساواة بين كافة الطبقات والأفراد . ولكن هذا اليسر الذى يتصل بالتضييق بين الدخول ، يقابله عسر بالغ ومشقة مفرطة ، فى زيادة حجم انتاجنا الحقيقى ، أى فى زيادة حجم الكعكة التى يتقاسمها جميع المساهمين فى انتاجها . وهذا العسر وهذه المشقة ، إنما يقومان بسبب ضخامة المشاكل التى تواجه الحكومة والشعب ، وبسبب ما سبق أن نوهت عنه من القصور الذاتى الذى يشيع فى الاداة الحكومية ويجعلها عاجزة عن الحركة والاداء بالسرعة الواجبة وبالجد المطلوب . وأخيراً بسبب قصور أفراد الشعب ، حتى المتعلمين منهم عن فهم المشكلات التى تواجههم ، وافتقارهم الى فلسفة للحياة تقوم على العمل أولا وعلى كسب العيش ببذل عرق الجبين ، بالتعب والنصب ، بدلا من الفلسفة التى استبدت بنا طويلا وذاعت بيننا وهى فلسفة التواكل والتخاذل والاستسلام .

ولعله يقع على الحكومة العبء الأول فى سبيل حث الأفراد على الاهتمام بمشاكل بلدهم . وهى مشاكل كل فرد من المواطنين ، فى العهد الجديد ، الذى سبق أن نوهت أنه يترجم ترجمة صادقة ، ويعبر تعبيراً أميناً عن الديمقراطية المصرية السليمة فى أروع صورها ، ديمقراطية رجل الشارع ، ديمقراطية المواطن الغادى والرائح متنقلا فى السيارة أو القطار او الترام ، وديموقراطية الموظف إذا خلا لأصدقائه فى قهوته ، وديموقراطية ماسح الأحذية ، وديموقراطية البائع المتجول ، إذا اطمأن كل منهما للعميل الذى تلقى به اليه صدفة سانحة

لعله يقع على الحكومة واجباً مقدساً ، أشعر بثقة كاملة ، أنها مدركة له مقدرة لخطره وشأنه . وهو تعبئة موارد الأمة الروحية والمادية معا .

وكم هزت منا المشاعر ، فى العهد الذى نستوحى فيه كل أسباب الكرامة والعزة ، والذى نستلهم له كل مانعتز به من مثل سامية رفيعة ، ومن آمال عريضة فى مستقبل باسم هنىء يظفر به كل مواطن مهما صغر شأنه ، أن نجد للثورة شعارها وأن نجد للحكومة فلسفتها فى الحكم .

فأما شعار الثورة ، وهى ثورة المصريين جميعا على مفاسد الحكم فى عهود مضت وانقضت ، وليست ثورة فئة أو جماعة بعينها ، ثورة طلاب الجامعة فى جلال اتحادهم وطرحهم لحزبياتهم ، ونسيانهم لخصوماتهم ، وتآلف قلوبهم ، وقت أن كان الطغاة متربعين على عروشهم ، يظنون أن الدنيا قد دانت لهم وأن أحوالها دالت إلى إرادتهم ومشيئتهم وإرادتهم هم دون غيرهم ، وثورة رجال الحكم من المصريين المحترمين الذين شهدوا عهد الفساد ، وشهدوا عهد الثورة والتحرير ، وثورة المواطنين العاديين ، ثورة رجل الشارع كلما اهتز ضميره بما يسمع من افك وزور ، وضج وجدانه بما يشاهد من عبث ولهو واستهتار .

أقول فأما شعار هذه الثورة ، وهى ثورتنا جميعا على كل شىء فاسد عفن ، فانها « الاتحاد والنظام والعمل » .

وأما فلسفة هذه الثورة ، وفلسفة حكومتها فهى القضاء على المزايا الطبقية الاحتكارية وتحقيق العدالة الاجتماعية ورفع مستوى العيش ، لا عن طريق الملق ، ولا عن طريق استدرار هتاف الهتافين ، ولكن عن طريق المصارحة الجريئة ومطالبة الجميع بتحمل التضحيات وتجشم المشقات والتغلب على نزوات النفس . وما من أمة استطاعت أن ترقى مدارج المجد والعظمة ، وأن تبلغ الذروة من آمآ لها ، إلا بعد أن هانت عليها نزواتها ووضعت لنفسها نظاما صارما ، قوامه الكبت وضبط النفس ، وإلا بعد أن دفعت ثمنا غاليا من التضحيات واقتطعت من صميم حياتها جهودا مضنية ، لتبلغ بها مآربها الرفيعة .

هذه هى سنة الحياة . فلكل شىء فيها له ثمنه ، الذى يعدله تماما . وقد جربنا حياة رخوة قوامها الدعة والاستسلام ، والرضاء والقناعة بكل ما تأتيه لنا الأيام ، وقد دفعنا فى ذلك ثمنا غاليا فادحا ، هى التركة المثقلة بالديون الزاخرة بالارزاء التى ينوء بها كاهلنا اليوم . دفعنا فيها ثمنا غ ليا من حرياتنا وكرامتنا ومن قوتنا وأودنا ، ومن صميم روحنا ، ووجدنا أنفسنا وقد لحفنا الفقر والإملاق بلوافحه ، وأختتنا الأسقام والأمراض ، وأمضنا الجهل وأثقل بعبئه علينا ، فتركتنا الأيام سبة فى جبين الإنسانية ، أمة ضعيفة فقيرة جاهلة متواكلة ، تضرب مثلا حيا نابضا ، لكل حالات التأخر المادى والذهنى .

ولكن وقد حابتنا العناية فاستطعنا فى النهاية أن نخلص من نير الذل والهوان وقد تجمعت قوى الأمة فنفضت عنها غبار الماضى الذليل المشين ، فان علينا واجبا مقدسا نحو أنفسنا ونحو الانسانية ، وهو أن نكون بناة مجد وعزة ،

وأن نعمل لنضرب المثل لكل من يريدون أن يحذوا حذونا فى العيش امجادا اعزاء . والعزة والمجد لن يتأتيا للخاملين المتقاعدين ، وانما يتأتيان لأمة صابرة مصابرة ، لاتضيع جهدا فى غير نفع ولا وقتا فى غير انتاج . والعزة والمجد لن يتأتيا لنا إلا إذا ضحينا بالعاجل فى سبيل الآجل وعرفنا حقا قيمة ، الاتحاد والنظام والعمل ، ثم عرفنا حقا أن بناء المجد الوطنى ، والعزة القومية ، لايقع على عاتق الحكومة وحدها . فليست الحكومة إلا بضعة من الأفراد ، سلمناهم بارادتنا قيادتنا . وهذا النفر من الأفراد لايستطيعون شيئا ، إذا وقفنا متفرجين منتظرين . فاليد الواحدة لاتصفق . وبناء المجد لن يتحقق إلا إذا تضافر الأفراد جميعا صغيرهم وكبيرهم ، فى أن يضع كل منهم صخرة الأساس التى يعين الواجب القومى على كل منا وضعها فى صرح المجد الشامخ السامق . فاذا فرغ كل مواطن لنفسه ، ولها بشواغله عن أن يقدم للوطن هذا القربان المقدس ، وإذا اعتمدنا جميعا على الحكومة ، نترك لها شئون التدبير . دون أن نعينها بالنصح والارشاد ، ودون أن نعاونها فيما تبغيه من خير وأصلاح ، فانما نتنازل عن ديموقراطيتنا وحرياتنا ، وإنما نضيع هباء ذلك التراث الخالد الذى ورثناه كمواطنين لهم كرامتهم ولهم شأنهم وخطرهم .

( ٤ )

وإذن كان علينا أن نعمل على زيادة الانتاج ، وأن نضع لذلك برنامجا دقيقا مدروسا ، وأن نعبىء كل مواردنا كأننا فى حرب ضد عدو خطر ، ونحن فعلا فى حرب ضد هذا العدو الخطر . فنحن نخشى الجوع والعرى ، إذا ظلت الأمور تسير سيرتها ، ولم نستطع ان نزيد من صادراتنا ونقلل من وارداتنا لنحصل

على كميات القمح المتزايدة التى تمعن فى طلبها الأفواه المتزايدة كل عام . وعلينا أن نعيد النظر فى دراسات واسعة فى مشكلة توزيع السكان ، وأن نعمل عن طريق الترغيب والتشجيع على نقل السكان الزائدين عن الحاجة من مناطقهم التى كانوا يعيشون فيها . إلى مناطق هى فى أمس الحاجة إلى الأذرع المنتجة والجهود المثمرة . ثم علينا أن نبحث مشكلة العمل اليدوى ومدى المشقات التى ينوء بها ، ومدى وجوه التبديد والاسراف فى موارد الوقت والزمن التى نرتكبها فى حق أنفسنا . إذ كيف نسمح لأنفسنا بأن نضيع وقتا طويلا فى حرث الفدان الواحد من الأرض وفى ريه مثلا باستخدام القوى العضلية الانسانية أو باستخدام القوى العضلية الحيوانية ، فى الوقت الذى نستطيع فيه أن نسخر الآلة الصماء لتؤدى لنا هذه الواجبات فى وقت بالغ القصر ، وعلى نطاق بالغ الاتساع . لست أقرر لأول وهلة أن احلال الآلة يجب أن يتم فعلا ، وفورا ، محل المجهود العضلى الانسانى . لأن المسألة تحتاج إلى دراسة وبحث من حيث النفقات ومقارنتها ببعضها .

وقد تسفر هذه الدراسة للأسف ، بأنه نتيجة وفرة الأعداد البشرية ، فقد يكون المجهود العضلى الانسانى أقل نفقة . ولكنى أقرر أنه إذا ثبت أن القوة الآلية أرخص نفقة من القوة الانسانية ، كان علينا أن نعمل على احلال الآلات فوراً . كما أقرر أنه إذا ثبت بأن القوة الانسانية أقل نفقة من القوة الآلية ، فان معنى هذا أنه يجب تدبير شئوننا بحيث نرفع من قيمة هذه القوة الانسانية فوق القوة الآلية . لأننا لن نسمح فى بلد يعتز بأفراده وبكرامتهم أن يجعل المادة الصماء أثمن من الحياة الانسانية . ولن نبلغ مآربنا فى ذلك عن طريق التشريع

برفع الأجور كما قد يتبادر إلى ذهن البعض فقد أشرت إلى أن مثل هذه السياسة تجافى الأوضاع الاقتصادية ، ولكننا نستطيع أن نحقق لونا من التوازن الإنسانى لو استطعنا توزيع السكان على مرافق العيش توزيعاً يتفق مع رغبتنا فى زيادة حجم الانتاج . ثم وهذا هو الأهم لو أننا أذعنا بين مواطنينا بكافة طرق الاذاعة والارشاد والتعليم ، كيف يدخرون جهودهم فى سبيل انتاج اعداد أوفر من البشر ، ليتجهوا بكل قلوبهم إلى كفل حياة انسانية أرفع وأكرم للعدد القليل من الأولاد الذين ينجبونهم .

وقد أثلج صدرى أن يلمس رئيس الجمهورية شيئاً مما ذهبت اليه ، فقد سمعته عن طريق المذياع يحذر فى صراحة وجلاء مواطنينا ، الذين أتاح لهم القدر الطيب أن يفوزوا بنصيب من الأراضى الموزعة فى إيتاى البارود يوم ٢٣ يولية سنة ١٩٥٣ بأن عليهم ألا يفكروا فى زواج ثان يقبلون عليه ، نتيجة لظفرهم بتملك قطع الأرض الموزعة .

( ٥ )

وأخيراً أشكر لصديقى السيد حسين عبد الله ، طالب البكالوريوس بكلية التجارة جامعة القاهرة ، الفرصة الطيبة التى أتاحت لى كتابة هذه الكلمات تصديراً للبحث القيم الذى وضعه فى موضوع ( السكان وموارد الثروة فى مصر ) ، وهو البحث الذى فاز بجائزة المغفور له أحمد عبد الوهاب لعام ١٩٥٢ . ومما يؤثر أن هذه هى المرة الثانية التى يفوز فيها بالجائزة المذكورة ، فقد فاز بها فى العام

الماضى عن البحث الذى قدمه فى موضوع « سياسة التأميم — مالها وما عليها » وقد قمت إذ ذاك — تلبية لطلبه — بكتابة تصدير لبحثه الذى أوصت اللجنة المشكلة لفحص أبحاث المتقدمين للجائزة المذكورة ، بنشره فى العام الماضى .

ولا يسعنى إلا أن أهنىء الكاتب الباحث على المجهودات القيمة التى لا ينى يبذلها فى سبيل البحث العلمى الخالص ، راجياً أن تصادف هذه البحوث الممتعة ماتستحقه من رواج واقبال من جانب القراء ، كما أرجو أن أسجل هنا مدى الفخار الذى اشعر به كأستاذ لهذا الطالب ، والذى تشعر به الكلية بلاشك ، نتيجة للجهد العلمى الصادق الذى يسفر عن هذه البحوث .

وهيب مسيحه
استاذ الاقتصاد السياسى

قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة القاهرة
يوليو ١٩٥٣

# البحث

# مقدمة

أريد أن أتساءل : هل نحن أمة فقيرة أم أمة غنية ؟ هل نحن أمة متقدمة ـ أم أمة متخلفة ؟ هل نحن أمة تفيض مواردها بحاجة سكانها أم أمة تضيق بهم هذه الموارد ؟

إننا بلا نزاع أمة متخلفة فقيرة . . أمة فقدت التوازن بين السكان وبين موارد العيش . لكن هذه الحقيقة على وضوحها ، كثيراً ما تجد ، مع الأسف ، فريقا من المغالطين المتحمسين الذين يأبون التسليم بوجودها ، ويجهدون أنفسهم كى يعللوا الأمر بشتى العلل ، ويعزونه إلى مختلف الأسباب .

انهم يقولون أن مساحة المحصول ، فى مصر ، قد زادت من ٩ر١ مليون فدان فى سنة ١٨٣٥ إلى حوالى ٢٧ر٩ مليون فدان فى سنة ١٩٥٢ . أى أن الزيادة قد بلغت حوالى ٤٨٠ ٪ ، وهى زيادة تكاد تعادل الزيادة فى عدد السكان فى نفس الفترة . يضاف إلى ذلك أن غلة الفدان قد ارتفعت من ٤ إلى ٦ أرادب من القمح ، ومن قنطار أو قنطارين إلى حوالى خمسة قناطير من القطن ، كما زاد إنتاج القطن من ٠٠٠ر٢٠ قنطار إلى ما يقرب من ٨ ملايين من القناطير .

ولقد أصبح لمصر اليوم من النشاط الصناعى نصيب لم يكن متوفراً لها فى تلك الآونة ، كما توطدت نظمنا المالية ، واتسع نطاق تجارتينا الداخلية والخارجية ، فارتفع مجموع قيمة الصادرات والواردات من ٢٠ مليونا من الجنيهات فى

عام ١٨٨٤ إلى أكثر من ٤٥٠ مليونا فى عام ١٩٥١ . أما إيرادات الدولة فقد زادت من ١٢ مليونا عام ١٨٩٠ إلى حوالى ٢٠٠ مليون فى الوقت الحاضر (١)

يقولون ذلك ، ثم يتساءلون فى عجب : أبعد أن حققنا كل هذا ، لا يزال هناك من يقول بأن مستوانا المعيشى قد انخفض عما كان عليه ، أو أننا اليوم أسوأ مما كنا فى أى يوم مضى ؟

يقولون كل ذلك ، ويتساءلون كل ذلك ، وهم فى قولهم وفى تساؤلهم ، وفيما يقدمونه من حجج ، وما يسوقونه من أرقام ، يكادون أن يبلغوا بما يزعمون مرتبة الحق الذى لايدانيه الباطل من أمام أو من خلف . لكن الحقائق — على مرارتها — تأبى إلا أن تكذبهم فيما يدعون . ذلك أن مستوانا المعيشى قد انخفض بالفعل ، وهو بلا نزاع سائر فى طريق الانخفاض . بل لعل مما يزيد فى خطورة هذا الانخفاض ، أن يصحبه فى نفس الوقت ارتفاع فى « الوعى المعيشى » بين السكان . فالناس لم يعودوا يقنعون بما قنعوا به فى الماضى ، لأن نظرتهم إلى الدنيا وإلى الحياة قد تغيرت ، ولأن حاجاتهم أخذت تتعدد وتتنوع بتنوع أطوار المدنية الحديثة التى يطويها الركاب العالمى بخطوات وثابة .

بل لعل مما يزيد فى نكبتنا ، اننا — على فقرنا — قد ابتلينا بداء « التقليد الأعمى » Demonstration Effect (٢) إذ أخذت طبقاتنا الموسرة ، وهى الطبقات التى

---

(١) من العناصر الخادعة التى ينبغى أن ننبه إليها فى هذه الدراسة ، تضخم القيم بسبب هبوط قيمة العملة وارتفاع الاسعار ، ولقد حاولنا فى بعض المواضع أن نعيد التقويم بحسب أسعار ١٩٢٩ ، ولكننا لم نستطع ذلك فى البعض الآخر ، فتركناه مكتفين بتقدير القارىء واسترشاده بالارقام القياسية لهذه الاسعار (لوحة ١) .

(٢) R. NURKSE. P. 37

يقوم على أكتافها فى كل أمة عبء الادخار والاستثمار ، أخذت هذه الطبقات ـ ناشئة أو متناسية حقيقة وضعنا من الأمم الغنية المتقدمة مثل الولايات المتحدة ـ أخذت تنافس هذه الأمم فى مستويات معيشتها ، وفى استهلاك السلع الكمالية الرفيعة التى تيسرت لها بحكم الدخول المرتفعة فيها ، وبحكم الظروف السخية التى ميزتها عن سائر بلاد العالم .

**والنتيجة ؟**

النتيجة أننا بقينا نقلد هذه الأمم فى وسائل معيشتها ، دون أن نفكر فى تقليدها فى وسائل انتاجها ، أو على الأصح أننا أنفقنا قبل أن ننتج ، فكان ماكان من تأخر فى نهوضنا ، وتعطل فى استغلال مواردنا ، بسبب ضآلة المدخرات وانعدام حوافز الاستثمار . هذا فى الوقت الذى أخذ فيه عدد السكان يتضاعف على صورة تدعو إلى الذعر ، فلقد قفز هذا العدد من ٩٫٧ مليون فى عام ١٨٩٧ إلى ١٩ مليون عام ١٩٤٧ ثم إلى ٢١ مليون فى عام ١٩٥٢ . وينتظر ، إذا ما سار معدل الزيادة على وضعه الراهن ، أن يبلغ هذا العدد ٤٨ مليونا فى عام ٢٠٠٧ ، ثم ٧٢ مليونا فى عام ٢٠٣٧ (١) .

ولقد كان ينبغى لو أننا أردنا أن نحتفظ للسكان بمستواهم الأصلى دون أى تحسن ، أن تتضاعف مواردهم بتضاعف عددهم ، ثم لكى يتحسن هذا المستوى عما كان عليه ، أن تزيد هذه الموارد بنسبة أكبر من نمو السكان . أو بالأحرى ، أن نعمل على تنفيذ سياسة استثمارية « كثيفة » Intensive investment وهدفها رفع

(١) أنظر القسم الثالث من هذا البحث

مستوى المعيشة عن مرتبته الفعلية ، جنبا إلى جنب مع سياسة استثمارية « خفيفة »
Extensive Inves'ment وهدفها مواجهة الزيادة المطردة فى عدد السكان ، ومن ثم ضمان استمرار المستوى المعيشى على حاله دون انخفاض (١) . ومع هذا فان شيئا من ذلك لم يحدث . ذلك لأن أنانيتنا الاقتصادية ، كانت على الدوام تغرينا بحاضرنا على حساب مستقبلنا ، فتوالى شقاء الأجيال ، جيلا بعد آخر ، وسيتوالى شقاؤها ويتضاعف ، مالم يستيقظ من بينها جيل يأخذ على عاتقه رسالة الاصلاح ، فيضع الغرس ثم يصوم عن ثماره . . ذلك لأن هذه الثمار قد لايتم نضوجها فى المدى القصير ، فلا يجنيها زارعوها ، وإنما يجنيها من بعدهم أبناؤهم وأحفادهم .

ويبقى السؤال بعد ذلك : متى يأتى هذا الجيل ؟

(١) Nurkse. P. 30

# القسم الاول

# عرض المشكلة

ها نحن قد قدمنا المشكلة فى صورتها المجملة الشاملة ، وهى صورة لعل الاجمال والشمول قد خففا كثيراً من وطأة بشاعتها ، ولذعة مرارتها ، فدعونا نزيد هذه الصورة إيضاحا وتفصيلا . . دعونا نواجه سفور الحقيقة ، وإن كان عزيزاً على النفس أن نسلم بها ، جليلا على الكرامة أن نعترف بها أو نقرها .

ومرة أخرى نعود إلى التساؤل : هل صحيح أن مصر قد فقدت التوازن بين الموارد وبين السكان ؟

إن المشكلة كما قدمنا مختلف عليها بين الكتاب . فهناك فريق يرى أنها قد فقدت التوازن بالفعل . لأن نصيب الفرد من دخلها الأهلى ، على ضآلته ، فقد أخذ يتجه نحو الانخفاض . هذا فى الوقت الذى تكاد فيه مواردها أن تتوقف عن نموها ، أو بعبارة أخرى ، أن تنمو بنفس السرعة التى ينمو بها عدد سكانها . إلى هذا فإن الدلائل كلها اصبحت تشير إلى أن التقدم الزراعى قد شارف نهايته ، ولم يعد من المرونة بحيث يستجيب لضغط السكان . أما الصناعة ، فإنها رهينة الظروف السائدة فى الزراعة ، لأنها تعتمد فى انتاجها على المواد الأولية الزراعية . ولابد أن جمود العرض فى هذه المنتجات سوف يقف يوما فى طريق نموها ، كما أن إعتمادها على السوق المحلية ، مع ما تتسم به هذه السوق من الضيق المستمر بسبب اطراد إنخفاض القدرة الشرائية لدى غالبية الشعب يعتبر بلا شك فى مقدمة العوامل التى تحد من نموها بالدرجة المنشودة . وبديهى أن كل مورد من موارد الثروة بعد ذلك ، إنما يتوقف على الظروف المشتركة للزارعة والصناعة ، ويتأثر بها إلى أبعد الحدود . فإذا انكمشت هذه الظروف انكمش معها حجم المبادلات وأبطأت حركة النقل ، وشحت موارد الدولة ،

وقل الاقبال على الانتفاع بالخدمات ، خاصة كانت أو عامة . وبعبارة موجزة، إذا انكمشت هذه الظروف انكمش حجم الدخل الأهلى ، وإذا اتسعت ، اتسع وازدهر .

وخلاصة رأى هذا الفريق ، أن الأمر لم يعد من البساطة بحيث يسكت عليه ، وأن المشكلة قد باتت من الخطورة بالقدر الذى ينبغى معه أن تواجه بكل حزم وصراحة .

أما الفريق الآخر فيعتقد أن المسألة لم تصل بعد إلى تلك المرحلة الخطيرة ، لأن موارد البلاد ـ فى اعتقادهم ـ لم يزل بها متسع للسكان الحاليين ، بل ولضعفهم إذا شئنا . وفى نظرهم ان المشكلة لا تعدو أن تكون مشكلة عدم كفاية Inefficiency فى استغلال الموارد الوفيرة التى حبتنا بها الطبيعة ، وهيأتها لنا الظروف .

على أن هناك حقيقه لا يكاد الفريقان أن يختلفا عليها : وهى ان انتاجنا قد جمد عن أن يجارى زيادة السكان فى نصف القرن الأخير ، أو بالأحوى قد عجز عن أن يحتفظ لهم بمستواهم المعيشى الذى كانوا عليه ، فضلا عما كان ينبغى أن يصاحب هذا المستوى من تطور فى أساليب الحياة ، وتنوع فى حاجات الناس وفى وسائل اشباعها .

لكن هذه الحقيقة المريرة لا تقف عند هذا الحد ، بل تضيف إلى ما تقدم حقائق أخرى أكثر مرارة وأشد إيلاما . ذلك أن مستوانا رغم اطراد انخفاضه ، فإنه يعتبر من أكثر مستويات العالم انخفاضا ، ومعنى هذا إذا شئنا الدقة فى التعبير ، أننا بدلا من أن نكرس جهودنا كى نرفع من هذا المستوى ، لنلحق بالأمم التى سبقتنا فى مضمار الحضارة والتقدم ، نجدنا مضطرين برغمنا كى نوجه هذه الجهود لمجرد الابقاء على شقة التخلف ، دون أن يزداد اتساعها بيننا وبينهم .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا ، فما هو معيارنا للحكم على نصيبنا من هذا التخلف ، وما هى وسيلتنا لقياسه وتحديد معالمه ؟

إن هذه المعايير كثيرة ، والوسائل بينه لاتحتاج إلى إيضاح ، ومع ذلك فسوف نتخير منها بعض النماذج البارزة مثل . ـ

أولا : الدخل الأهلى ونصيب الفرد منه .

ثانيا : مصادر هذا الدخل .

ثالثا : الحرف ونسبة المشتغلين من السكان بكل منها .

رابعا : مستوى المعيشة .

خامسا : التطور التاريخى لموارد الثروة وعلاقته بزيادة عدد السكان .

(١) الزراعة

(٢) الصناعة

(٣) الاستثمار

(٤) التجارة الخارجية

(٥) المالية العامة

## أولا – الدخل الأهلى (١)

مصر حديثة العهد باحصاء الدخل الأهلى . وعلى الرغم من تعدد المحاولات التى بذلت لتقدير هذا الدخل منذ عام ١٩٢٢ ، فإن أول محاولة دقيقة يمكن الاعتماد عليها لا يرجع تاريخها إلى ما قبل سنة ١٩٣٩ ، حيث قدره الاستاذ منير حبشى عن هذا العام بحوالى ٢٢٠ مليون من الجنيهات . (٢) أما أولى هذه المحاولات فقد قام بها الدكتور Levi عام ١٩٢٢ حيث بلغ تقديره حوالى ٣٠٠ مليون ثم قدرته البعثة البريطانية عام ١٩٢٥ بحوالى ٢٦٥ مليونا ، وعام ١٩٣٥ بحوالى ١٨٥ مليونا .

أما التقديرات الحديثة لهذا الدخل ، فقد قام بها الدكتور عبد المنعم الشافعى عن عام ١٩٤٥ بحوالى ٦٠٠ مليون ، ومصلحة الإحصاء والتعداد عن عام ١٩٤٨ بحوالى ١٠١٧ مليونا ، ثم الدكتور محمود أنيس عن عام ١٩٥٠ بحوالى ٨٠٠ مليون . إلا أن أهم ما يلاحظ على كل هذه التقديرات ان الذين قاموا بها ، أو اهتموا بدراستها ، لم يعنوا بتكوين سلسلة زمنية حتى يسهل مقارنتها بعضها بالبعض فى مختلف الفترات ، كما أنهم أهملوا تحليل مفرداتها ، وتتبع اتجاهاتها ، مما أفقدها أهم غرض يقوم عليه تقدير الدخل الأهلى ودراسة عناصره .

على أن الذى يعنينا اليوم من هذه التقديرات ، رغم الشك الذى يحيط بها ورغم تباينها الكبير ، أن نصيب الفرد من أعلاها تقديراً ، لم يزد فى السنوات الأخيرة

---

(١) أنظر الملحق رقم (١٧)

(٢) Issawi, an Ecommic Analysis. P. 51

عن ٥٠ جنيها ، أو ١٤ جنيها إذا أخذنا فى الاعتبار إرتفاع الأسعار وهبوط قيمة العملة عما كانت عليه قبل الحرب الأخيرة .

لكن ضآلة هذا الدخل ، قد لاتبدو بوضوح إلا إذا قارناها بمتوسط دخل الفرد فى الأمم الأخرى . ولعل فى الاحصاء الذى قامت به الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ ، ما يقطع بأن مصر قد صارت فى ذيل الأمم من حيث متوسط هذا الدخل (١) . فبحسب هذا الاحصاء كانت مصر فى الفئة ١٠٠ - ٢٠٠ دولار ، بينما كانت إسرائيل فى الفئة ٣٠٠ - ٤٠٠ وكانت فنزويلا فى الفئة ٤٥٠ - ٦٠٠ وكندا فى الفئة ٦٠٠ - ٩٠٠ والولايات المتحدة فى الفئة ٩٠٠ فأكثر .

---

(١) أنظر لوحة (٢)

## ثانيا – مصادر الدخل

تعتبر مصادر الدخل عاملا من العوامل الهامة التى يتوقف عليها حجمه . فتوسط دخل الفرد يرتفع بصفة عامة فى البلاد التى ترتفع فيها نسبته من الصناعة والتجارة ، وينخفض حيث يكون معظمه ناجما من الزراعة وحدها . على أن ذلك لا يعنى حتما أن متوسط الدخل فى البلاد الصناعية أكثر إرتفاعا منه فى البلاد الزراعية ، ففى بلاد مثل كندا ونيوزيلاند ، وهى بلاد تغلب عليها الصبغة الزراعية ، نجد أن متوسط دخل الفرد فيها يفوق نظيره فى بلاد تغلب عليها صفة الصنا ة مثل بريطانيا وألمانيا . كما أن كاليفورنيا تعتبر مثالا ناطقا لما يمكن أن يصل إليه الدخل فى المجتمعات الزراعية ، إذ أن متوسط دخل الفرد فيها يعادل أربع مرات متوسط الدخل فى الولايات المتحدة عموما . ومع ذلك فلا شك ، أنه باستثناء بعض الحالات كالتى أشرنا إليها ، فإن النظرية تعتبر صحيحة من كافة الوجوه ، وصالحة لكى تكون أساسا للمقارنة بين دخولنا ودخول الأمم الأخرى .

والجدول التالى (١) يبين النسب المئوية لتوزيع الدخل الأهلى على مختلف مصادره ، فى مصر وفى بعض البلدان .

---

(١) دكتور جمال الدين سعيد ( السكان ص ١٣٥ ) عن . National Income & Its Diatribution in under deveioped Countries ( U. N. p. 4 )

| لدولة | الدخل الأهلى | | النسبة المئوية للدخل الناجم عن | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | وحدة العملة | المقدار بالمليون | زراعة | مناجم | صناعة | بناء ونقل ومواصلات | تجارة | مساكن | مصادر أخرى |
| مصر ١٩٤٥ | الجنيه | ٥٠٢ | ٤٤و٥ | — | ١١و١ | ٣و١ | ١٠و٢ | ٢و٧ | ٢٨و٤ |
| كينيا ١٩٤٩ | « | ٧١ | ٤٢و٧ | ١و٥ | ٩و٤ | ١٢و٣ | ١٨و٢ | ٣و١ | ١٢و٨ |
| الولايات المتحدة (١٩٤٩) | دولار | ٢١٥٨٢٠ | ٨و٠ | ٢و١ | ٣٠و٨ | ١١و٨ | ٢٨و٠ | — | ١٩و٣ |
| الصين ١٩٤٦ | ين | ٢٣٤٣٨ | ٦٢و٧ | ٠و٤ | ٧و٢ | ٣و٨ | ١٣و٥ | ٣و٦ | ٨و٨ |
| الهند ١٩٤٩/٤٨ | روبية | ٨٧٣٠٠ | ٤٧و٥ | ٠و٧ | ١٦و٥ | ٢و٦ | ١٦و٨ | ٥و٢ | ١٠و٧ |
| تركيا ١٩٤٩ | ليرة | ٥٩٨٠ | ٤٨و٩ | — | ١٨و٤ | — | ١٨و٢ | ٢و٩ | ١١و٦ |
| انجلترا ١٩٤٩ | الجنيه | ١١٤٢٦ | ٥و٤ | ٣و٥ | ٣٨و٥ | ١٣و٦ | ١٣و٢ | ٣و٨ | ٢٢و٠ |

## ثالثا - توزيع السكان على الحرف المختلفة

بحسب نظرية Colin Clark فى التقدم الاقتصادى ، تعتبر نسبة المشتغلين بكل حرفة ، دليلا من الدلائل التى تشير الى مدى ما اصابته الامة من تقدم اوتخلف فى اقتصادياتها . فانه كلما زادت نسبة المشتغلين بالأعمال التجارية والمالية ، كلما كان ذلك دليلا على درجة تقدمها ، وبالعكس فان زيادة هذه النسبة فى الزراعة والصناعات الاستخراجية تعتبر دليلا على التخلف .

والجدول التالى يبين هذا التوزيع فى بعض الامم . (١)

| الحرف | الولايات المتحدة ١٩٤٠ | كندا ١٩٤١ | انجلترا وشمال ايرلنده ١٩٣٨ | مصر ١٩٣٧ | تركيا ١٩٣٥ |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ | ٪ |
| الزراعة والغابات والصيد | ١٨ر٧ | ٢٩ر٢ | ٧ر١ | ٥٨ر٣ | ٧٠ر٢ |
| التعدين | ٢ر٠ | ٢ر٣ | ٤ر٥ | ٠ر٢ | ٠ر٤ |
| الانشاء والبناء | ٤ر٦ | ٥ر٤ | ٦ر٨ | ٢ر٨ | ١٣ر٢ |
| الصناعات التحويلية | ٢٤ر٦ | ٢٤ر١ | ٣٥ر٠ | ١١ر٢ | |
| النقل والمواصلات | ٥ر٨ | ٦ر٥ | ٧ر٤ | ٣ر٢ | ٢ر٥ |
| التجارة والاعمال المالية | ١٩ر٦ | ١٤ر٠ | ١٦ر٨ | ١٠ر٨ | ٤ر٥ |
| الخدمات والتسلية | ٨ر٣ | ٦ر٦ | ٤ر١ | ٢ر٥ | ٨ر٢ |
| القوات المحاربة وخدمات الحكومة | ٣ر٩ | ٣ر٤ | ٧ر٤ | ٤ر٠ | |
| الخدمات الشخصية | ١٦ر٨ | ٨ر٥ | ١٠ر٢ | ٦ر٠ | ١ر٠ |
| عدد السكان المشتغلين بالآلاف | ٤٥١٦٦ | ٤٥١٢ | ٢٠٢٣٠ | ٥٩٠٠ | ٤٨٢٤ |

(١) المرجع السابق عن

**Colin Clark. The condition of Economic progress 1951 p. 399**

ومن الجدول المتقدم يتضح ان نسبة المشتغلين بالزراعة فى مصر هى اعلا بكثير، منها فى البلاد المتقدمة مثل انجلترا والولايات المتحدة ، بل ومنها فى كندا التى تعتبر فى طليعة البلاد الزراعية . لكن هذه النسب مجردة قد لا تؤدى حقيقة المعنى المقصود منها ، الا اذا ذكرنا بجانبها ان المشتغلين بغير الزراعة فى مصر ، انما يخدمون باعمالهم النشاط الزراعى ، ويعتمدون عليه كل الاعتماد .

ومع ان مساحة الاراضى المنزرعة لم تزد فى الفترة التى انقضت بين احصاء ١٩٣٧ ( وهو الاحصاء الذى اعتمد عليه Clark فى جدوله ) وبين احصاء ١٩٤٧ ، الا ان توزيع السكان وعددهم قد تغير كثيرا فيما بين التعدادين ، وذلك كما يتبين من الجدول الآتى :ـ

## عدد العمال بالآلاف [١]

| | خانة جزئية ١٩٣٧ | خانة جزئية ١٩٤٧ | ١٩٣٧ عدد | نسبة مئوية | ١٩٤٧ عدد | نسبة مئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عمال الزراعة | | | ٤ر٣٠٨ | ٧٠ر٧ | ٧ر٥٥٥ | ٦٠ر١ |
| عمال الصناعة : | | | | | | |
| المناجم والمحاجر | ١١ | ١٣ | | | | |
| الصناعات التحويلية | ٤٧٨ | ٧٠٩ | | | | |
| البناء | ١٢١ | ١١٣ | | | | |
| النقل | ١٣٩ | ٢٠٣ | | | | |
| الفنادق | ٤٣ | ٦٢ | | | | |
| الصيانة | ٢٠ | ٢٤ | | | | |
| السينما | — | ١ | | | | |
| التزيين | ٤٥ | ٥٢ | ٨٥٧ | ١٤ر١ | ١ر١٧٨ | ٩ر٤ |
| عمال التجارة | | | ٤٦٠ | ٧ر٦ | ٦٢٠ | ٤ر٩ |
| المهن الحرة | | | ٣٢٢ | ٥ر٣ | ٥١٥ | ٤ر١ |
| الخدمات الشخصية | | | ١٤٨ | ٢ر٤ | ٢ر٧١٦ | ١ر٦ |
| الجملة | | | ٦ر٠٩٥ | ١٠٠ | ١٢ر٥٨٤ | ١٠٠ |

ولعل مما يلفت النظر فى هذا التوزيع ، ان نسبة المشتغلين بالخدمة الشخصية قد تضاعفت كثيرا ، اذ ارتفعت من ٢ ٪ عام ١٩٣٧ الى اكثر من ٢١ ٪ عام ١٩٤٧ .

(١) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات ١٩٥٢/٥١ ( ص ٢٤٨ )

وهذه ظاهرة غريبة دون شك ، لكن لعل ما يفسرها أن مصلحة الاحصاء ــ أخذا بتبويب الدليل الدولى ــ قد أضافت فى تعداد ١٩٤٧ إلى بند الخدمات الشخصية بندا لم يكن معروفا فى التعداد السابق له ، هو بند « الاناث المشتغلات بخدمة المنازل » Wife Housing ، أو بالأحرى عدد الزوجات ، وما أظن أن هناك من يجهل أى نوع من العمل تعتبر هذه الخدمة ، وأى نصيب يمكن أن تضيفه إلى دخلنا الأهلى .

## رابعا – مستوى المعيشة

من الكتاب الذين عالجوا المشكلة ، اهتم فريق (١) بمراقبة مستوى المعيشة ، وتتبع أثر الاختلال بين الموارد وبين السكان على تطوره . وقد اعتمد هذا الفريق على بيانات واحصاءات لا ترجع تواريخها إلى ما قبل عام ١٩٢٠ ، وذلك لعدم توافر الاحصاءات الدقيقة قبل هذا التاريخ ، إلا أنهم يعتقدون أن مدة تزيد عن ٣٠ عاما ، كافية لاظهار الاتجاهات الطويلة الأجل ، التى يعول عليها فى دراسة هذا الجانب من المشكلة .

أما فيما يختص بالتغذية ، فيلاحظ أن متوسط استهلاك الفرد من الحبوب قد تقلص بما يعادل ٣٥ ٪ ، بينما زاد متوسط استهلاك اللبن ومنتجاته زيادة كبيرة (حوالى ٧٥ ٪) . لكن الزيادة فى بعض المواد لم تعوض النقص الكبير فى المواد الأخرى ولا سيما الحبوب ، مما ترتب عليه أن هبط متوسط استهلاك الفرد من ٣٠٠٠ سرع (كالورى) فى اليوم (عام ١٩٢٩) إلى أقل من ٢٤٠٠ فى الوقت الحاضر .

على أننا لو قمنا بمقارنة هذه المعدلات ، مجردة ، بمعدلات البلدان الأخرى مثل أوروبا الغربية حيث تتراوح بين ٢٥٠٠ — ٣١٠٠ ، لقنعنا بالمقارنة وقلنا أننا لا نقل كثيرا عن هذه البلدان ، مع أن الحقيقة غير ذلك تماما . فالغذاء عندنا على وفرته ليس متوازنا ، لأن نسبة العناصر الهامة فيه مثل اللحم والبيض والخضر والفاكهة ، تعد منخفضة جدا إذا قيست بنظائرها فى هذه البلدان . إلى هذا ، فان الأمراض الطفيلية التى تصيب أكثر من ٩٠ ٪ من المصريين تعتبر حائلا دون الافادة الكاملة بالغذاء المستهلك .

---

(١) الاستاذ مريت غالى فى تقريره عن الأزمة الاقتصادية (١٩٥٢) والاستاذان دلاور على وراشد البراوى فى « مشكلاتنا الاجتماعية » ، والاستاذ Charles Issawi فى كتابه Egypt : An Economic & Social Analysis

ومهما يكن من أمر فان مايعنينا ان نقرره هنا ، ان مستوى التغذية قد هبط بدلا من أن يزيد ، ولم يخفف من حدة هبوطه السريع ، إلا التوسع الكبير فى استيراد المواد الغذائية ، الذى لم يعد يقتصر على الحبوب ، بل أصبح يشمل اللحم والسكر والبذور الزيتية ( انظر لوحة ٣ ) .

والجدول التالى (١) يبين الأرقام القياسية لاستهلاك بعض المواد الرئيسية فى مصر فى الفترة من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٨ ( متوسط ٢٠ - ١٩٣٧ = ١٠٠ ) .

| السنة | التبغ | البن | الشاى | السكر | اللحوم | منسوجات | حبوب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٠ | ١٢٦ | ٩٩ | ٣٩ | ٥٠ | ٨٠ | — | ٩٦ |
| ١٩٢١ | ١١٤ | ١٠٧ | ٣٦ | ٥٠ | ٩٧ | — | ٩٤ |
| ١٩٢٥ | ١١١ | ٨٩ | ٨٧ | ١٠٦ | ١٠٧ | ١١٦ | ١٠٥ |
| ١٩٢٦ | ١١٠ | ١٠٨ | ٨٦ | ١١٤ | ١٠٧ | ٨٨ | ١٠٣ |
| ١٩٢٩ | ١١٣ | ١٠٩ | ١١٧ | ١٤٨ | ١٠٢ | ١٠٥ | ١٠٤ |
| ١٩٣٠ | ١٠٣ | ١١١ | ١٠٩ | ١٣٠ | ١٠١ | ٩٢ | ٨٩ |
| ١٩٣٣ | ٧٧ | ٩٨ | ١٢٤ | ٩٩ | ١٠١ | ١٠٥ | ٩٠ |
| ١٩٣٤ | ٨١ | ٧٦ | ١٤٥ | ١٠٦ | ٩٧ | ١٠١ | ٩٥ |
| ١٩٣٧ | ٨٦ | ٦٠ | ١٤٣ | ١٢٤ | ٩٤ | ١٠٧ | ٩٥ |
| ١٩٣٨ | — | — | ١٣٩ | ١٢٤ | ٩٧ | ٩٥ | ٩٩ |

وأول ما يلاحظ على هذا الجدول أن معدل الاستهلاك - فيما عدا السكر والشاى - آخذ فى الانخفاض المستمر . فاذا أخذنا فى الحسبان أن تلك المعدلات تمثل الاستهلاك الكلى ، وليس الفردى ، وإذا راعينا كذلك أن عدد السكان قد زاد فى هذه الفترة زيادة كبيرة ، لتبين لنا حقيقة التدهور الذى انتهى إليه متوسط الاستهلاك الفردى .

---

(١) Issawi, P. 55

لكن لعل أغرب ما فى الأمر ، أن يصحب هذا الانخفاض المطرد فى استهلاك المواد الضرورية ، زيادة كبيرة فى استهلاك المواد الترفية ، أو بالأحرى ما كان يعتبر كذلك فى هـــذا الوقت . فلقد زاد عدد السيارات من ٣٥٠٠ ( ١٩٢٠ ) إلى ٥٠٠ ر٣٣ ( سنة ١٩٣٨ ) ثم قفز هذا الرقم إلى ٨٠٠ ر٧٧ ( عام ١٩٥٠ ) . كذلك ارتفع عدد التليفونات الخاصة من ٣٠٠ ر١٦ إلى ٩٠٠ ر٤٨ ثم أصبح الآن يربو على ٠٠٠ ر٨٥ . أما عدد أجهزة الراديو فقد زاد من لاشىء ( ١٩٢٠ ) إلى ٤٠٠ ر٧٢ ( عام ١٩٣٨ ) ، ولابد أنه قد تضاعف الآن كثيرا .

على أنه لابد من الإشارة إلى ظاهرة استهلاكية أخرى ، هى زيادة المكيفات ، ونعنى المشروعة منها مثل التبغ والقهوة والشاى ، رغم هبوط المستوى الغذائى . ولعل هذه الظاهرة إن دلت على شىء ، فانما تدل على مدى ما يعانيه الناس من مصاعب فى حياتهم ، مما يؤدى إلى ازدياد حاجتهم إلى مكيفات تسليهم عن هذه المصاعب ، وتعيد إليهم نشاطهم ولو إلى حين .

هذا عن التغذية ، أما عن الجوانب الأخرى لمستوى المعيشة مثل الملبس والمسكن والصحة والتعليم ، فالأمر يختلف اختلافا كبيرا . ذلك أن هذه الجوانب بطبيعتها ينبغى أن تتطور بتطور الزمن ، وأن يجارى نموها وتنوعها ، نمو « الوعى المعيشى » وتعدد حاجات السكان . فليس ثبات مستوياتها ، أو زيادتها زيادة طفيفة ، بالشىء الذى يسر له الباحث ، أو تطرب له نفسه . إذ أن طبيعة التطور تقضى بأن يعالج المريض ، وأن يتعلم الجاهل ، وأن يتحسن المسكن ، ويهذب الملبس .

لكن على الرغم من هذه الحقيقة ، فان ما يلاحظ على الناحية الصحية أنها لم تتقدم كثيرا ، اللهم إلا فى رعاية الأمومة والطفولة . كذلك لم يسلم الجيل الأخير من أوبئة مهلكة ( كوليرا ١٩٤٧ مثلا ) ، فضلا عن أنه لم تعمم بعد وقاية فعالة ضد الأمراض المتوطنة التى تنهك قوى الشعب . أما وسائل العلاج فبرغم تقدمها وتعددها ، وزيادة عدد المستشفيات والمجموعات الصحية ، فان عيوب الادارة الحكومية ، قد ضيعت على الناس ثمار هذا التقدم ، وحجبت عنهم فوائده . والخلاصة أنه بينما لم تقل نسبة انتشار الأمراض إلا بدرجة قليلة ، فان أكثر من ٨٠ ٪ من السكان ما زالوا يشربون المياه العكرة الملوثة ، وما زال معدل الوفيات فى مصر يعتبر من أعلا المعدلات المعروفة فى العالم(١) .

ومثل ما قيل عن الصحة يمكن أن يقال عن التعليم . فلقد تعددت وسائله ، وزادت كثيرا ، دون أن تأتى بكل ما كان يرجى منها من ثمار . ويكفى للدلالة على ذلك أن نسبة المتعلمين لم تزد بأكثر من ٤ ٪ فيما بين عامى ١٩٣٧و١٩٤٧ ، فضلا عن أن نسبة الأمية ما تزال مرتفعة جدا ، إذ تزيد اليوم عن ٧٨ ٪ من عدد السكان .

أما عن المستوى المعنوى للمعيشة ، وهو الذى يتمثل فى رفاهة الناس وتعدد أساليب معيشتهم بزيادة استهلاكهم للسلع الترفية ، وكثرة إقبالهم على ضروب المتعة الرفيعة ، كالرياضة والسياحة ، فينبغى أن يكون له أيضا أهميته الجديرة به . فلقد أصبح هذا النوع من الاستهلاك من أبرز المعايير التى يعتمد عليها فى التمييز بين الأمم المتقدمة والأمم المتخلفة .

---

(١) أنظر القسم الثالث من هذا البحث .

لكن إذا كان لنا ما نلاحظه على هذا النوع من الاستهلاك فى مصر ، فهو التناقض الغريب بين مظاهره فى طبقات الأمة المختلفة . فبينما نشاهد أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون فى فاقة وبؤس ، لا يكادون يدركون من أمر الحياة أكثر مما تنيلهم حدود القرى المظلمة ، نجد أننا قد ابتلينا بفئة من المترفين الذين لاهم لهم سوى بعثرة المال ذات اليمين وذات اليسار . فهم لا يكتفون باستهلاك الفاخر من السلع الترفية ، واقتناء العزيز من أدوات الكمال ، حتى يروحوا يغرقون فى محاكاة الأمم الغنية فى وسائل معيشتها . محاكاة غاشمة ، تخرج بهم عن اتزان العقل ، لتجعل منهم أمثولة قبيحة من أمثلة العبث والفساد .

ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك أن مجموع ما أنفق على سياحة المصريين فى الخارج خلال السنوات الثلاث ٤٩ — ١٩٥١ قد أربى على ٤٠ مليونا من الجنيهات ، كما بلغت قيمة الواردات فى نفس الفترة من مواد الترف مثل السيارات والمعادن النفيسة والجوهرات حوالى ٦٠ مليونا . لكن خطورة هذه الأرقام قد لا تبدو بجلاء إلا إذا ذكرنا بجانبها أن مجموع الأموال التى استثمرت فى إنشاء الشركات المساهمة وفى زيادة رؤوس أموالها خلال الفترة ذاتها لم يزد عن ٢٠ مليونا . بل إن رأس مال واحتياطيات بنك مصر وكل منشآته التى استغرق إنشاؤها أكثر من ربع قرن من الكفاح المستمر لم يزد فى عام ١٩٥٠ عن ٢٥ مليونا من الجنيهات .

ولقد كان من نتائج هذه الظاهرة ، ظاهرة الترف والبذخ من جانب السادة المترفين ، ما نراه اليوم من التفاوت الشاسع بين مظهرية الفقر ومظهرية الثراء ، فى أمة لا يزيد نصيب الفرد من دخلها الأهلى على ١٠ جنيهات . ولعلى لا أكون مبالغا أو متشائما ، إذا قلت إنه مالم يعالج الأمر على وجه من الوجوه ، فان كارثة اجتماعية لابد وأن تحيق بنا ، كما حاقت من قبل ببلاد كثيرة .

خامسا – التطور التاريخي لموارد الثروة وعلاقته بزيادة السكان

## ١ – الزراعـــة

كان للازمات المالية التى نكبت بها مصر فى اواخر القرن الماضى أعمق الآثار التى ظلت اقتصادياتنا تعانى منها الى اليوم . فبالاضافة الى ما استنزف من موارد البلاد سدادا لديونها ، فقد تعوق نهوضنا الاقتصادى ، بل وانهارت معه طلائع النشاط الصناعى الذى كان قد بدأ مع بداية القرن الماضى . وقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه العوامل ، ان اغلب المصريين اصبحوا يخشون المخاطرة ، فراحوا يوجهون كل نشاطهم الى الزراعة باعتبارها آمن انواع الاستثمار فى ذلك الوقت . هذا فى الوقت الذى بقيت فيه الاعمال التجارية والصناعية وقفا على فئة من الاجانب ، يديرونها آمنين فى ظل الامتيازات .

لم يكن غريبا اذن ، بعد كل هذا ، ان تبقى الزراعة فى تأخرها . ثابتة المساحة ، متزايدة السكان ، منخفضة الدخل ، تسير فى طريق لا نهاية له سوى الفقر والعوز . اما مظاهر هذا التخلف ، فلعل فى الجداول الآتية ما يكشف عن بعض جوانبه ، ويبرز شيئا من خفاياه .

### اولا – الأنتاج

جدول يبين الارقام القياسية لمقادير الحاصلات الزراعية الرئيسية فى مصر باعتبار ( ٢٤ – ١٩٢٨ = ١٠٠ ) وقيمة هذه الحاصلات بملايين الجنيهات مقومة

حسب الرقم القياسى لنفقات المعيشة ( ١٩٣٩ = ١٠٠ ) (١)

| السنة | المقادير | القيمة | | السنة | المقادير | القيمة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الفعلية | المعدلة | | | الفعلية | المعدلة |
| ١٩١٧ | | ١١٢ | ٩٥ | ١٩٣٤ | ١٠١ | ٥٩ | ٦٠ |
| ١٩١٨ | | ١٠٥ | ٧٣ | ١٩٣٥ | ١١٣ | ٦١ | ٦١ |
| ١٩١٩ | | ١٩٣ | ١٢٥ | ١٩٣٦ | ١١٦ | ٦٣ | ٦٤ |
| ١٩٢٠ | | ١٠٤ | ٥٧ | ١٩٣٧ | ١٢٤ | ٦٣ | ٦٤ |
| ١٩٢١ | | ٧٧ | ٥١ | ١٩٣٨ | ١١٢ | ٥٨ | ٥٧ |
| ١٩٢٢ | | ٩١ | ٦٨ | ١٩٣٩ | ١٢٠ | ٦٥ | ٦٥ |
| ١٩٢٣ | | ٩٨ | ٧٩ | ١٩٤٠ | ١١٨ | ٧٤ | ٦٥ |
| ١٩٢٤ | | ١١٦ | ٩٤ | ١٩٤١ | ١٠١ | ٧٨ | ٥٧ |
| ١٩٢٥ | | ١٠٢ | ٨١ | ١٩٤٢ | ١٠١ | ١١٨ | ٦٤ |
| ١٩٢٦ | ١٠٠ | ٧٦ | ٦١ | ١٩٤٣ | ٩٠ | ١١٧ | ٤٨ |
| ١٩٢٧ | | ٨٥ | ٧٢ | ١٩٤٤ | ١٠١ | ١٤٢ | ٥١ |
| ١٩٢٨ | | ٨٩ | ٧٧ | ١٩٤٥ | ١٠١ | ١٦٠ | ٥٤ |
| ١٩٢٩ | ١١١ | ٧٧ | ٦٦ | ١٩٤٦ | ١٠١ | ١٤٧ | ٥١ |
| ١٩٣٠ | ١٠٦ | ٥٨ | ٥١ | ١٩٤٧ | ١١٢ | ١٨٦ | ٦٦ |
| ١٩٣١ | ٩٦ | ٤٩ | ٤٧ | ١٩٤٨ | ١٢٠ | ٢٠٦ | ٧٤ |
| ١٩٣٢ | ١٠٢ | ٤٤ | ٤٦ | ١٩٤٩ | ١١٦ | ٢٣٢ | ٨٣ |
| ١٩٣٣ | ١١٠ | ٥١ | ٥٢ | ١٩٥٠ | — | ٣١٥ | ١٠٣ |

(١) مصادر الجدول

ا — Issawi ص ٤٩ و٥٣

ب — الاطلس الاحصائى لوحة ٥٦ ( مصلحة الاحصاء ١٩٥٢ )

حـ — الاحصاء السنوى للجيب ( ١٩٥١ ) جدول ٤١

د — احصاءات لم تنشر بمصلحة الاحصاء عن مقادير وقيمة الحاصلات الزراعية

هـ — متوسط الارقام القياسية لنفقات المعيشة باعتبار ١٩٣٩ سنة الاساس .

ومن الجدول المتقدم(١) نستطيع أن نتبين الآتى :ـ

أولا ـ العامود الأول يبين زيادة فى المقادير بحوالى ٢٠ ٪. وذلك لسببين: الأول هو التوسع فى استخدام الرى الدائم وادخال بعض التحسينات الفنية فى الزراعة . والثانى هو ازدياد مساحة الأراضى المزروعة بمقدار ٤٤٠و٠٠٠ فدان (أو ما يعادل ٨ ٪ من المساحة الكلية ) . غير أن هذه الزيادة فى المقادير ، قد أخذت فى السنوات الأخيرة تميل للتراجع ، وذلك بسبب إنخفاض متوسط غلة الفدان نتيجة لقصور مشروعات الصرف ، وإجهاد التربة بكثرة الدورات مع عدم العناية بتسميدها كى تعوض عن العناصر المفقودة .

والجدول التالى يبين النقص فى إنتاج الحاصلات الرئيسية ، ومتوسط غلة الفدان فى العامين ١٩٣٩ و ١٩٥١ .

| المحصول | الوحدة | الإنتاج ١٩٣٩ | الإنتاج ١٩٥١ | متوسط غلة الفدان ١٩٣٩ | متوسط غلة الفدان ١٩٥١ |
|---|---|---|---|---|---|
| القطن | قنطار | ٩و٠٠٢و١١٢ | ٧و٦٥٤و٠٠٠ | ٥و٣٤ | ٣و٧٧ |
| القمح | أردب | ٨و١٩٢و٠٠٠ | ٧و٩٦١و٠٠٠ | ٦و١٥ | ٥و٣٢ |
| الأذرة | « | ١٠و٨٨٨و٠٠٠ | ١٠و١٥١و٠٠٠ | ٧و٠٣ | ٦و١٣ |
| الشعير | « | ١و١٨٥و٠٠٠ | ٨٢١و٠٠٠ | ٧و٥٥ | ٦و٩٥ |
| الأرز | ضريبة | ٩٥٠و٠٠٠ | ٦٦٧و٠٠٠ | | |

---

(١) أنظر لوحة ٤

ثانيا — العامود الثانى يبين إرتفاع القيم إرتفاعا كبيراً فى بعض السنوات ، لكنا إذا أعدنا تقويم هذه القيم حسب الرقم القياسى لنفقات المعيشة ( العامود الثالث ) لوجدنا أن الأمر يختلف ، إذ تأخذ هذه القيم طريقها نحو الهبوط وذلك بسبب تضخم الأسعار وهبوط قيمة العملة . وبديهى أن تغير القيمة إنما يعبر عن التغير فى كل من السعر والكمية ، وأن هذا الهبوط قد يكون ناشئا من إنخفاض السعر او من انخفاض الكمية ، أو بسببهما معا ، إلا أن الذى يعنينا أن نبينه هنا ، هو أن دخلنا الزراعى ، على إنخفاضه ، فهو عرضة لكثير من الهزات العنيفة التى تبدو بوضوح فى قيمته عن السنوات التى اعقبت الحرب العالمية الاولى (٢٠و١٩٢١) وفى سنوات الازمة الكبرى (٣٠ — ١٩٣٣) .ثم خلال الحرب العالمية الثانية (٤١-١٩٤٦).

اما سر هذه الهزات ، فليس بعسير ادراكه ، لان نظرة واحدة الى التقلبات التى تعرضت لها اسعار القطن فى نفس الفترة ، كافية لادراك مابين هذه الاسعار وبين دخلنا الزراعى من صلات (١) .

---

(١) أنظر لوحة ه

## ثانيا ـ الدومين

جدول آخر (١) يبين عدد السكان و نصيب الفرد من مساحة الاراضى المزروعة ومساحة المحصول والثروة الحيوانية

| السنة | عدد السكان بالآلاف | الارض المزروعة | | مساحة المحصول | | الثروة الحيوانية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الاف الافدنة | نصيب الفرد بالفدان | الاف الافدنة | نصيب الفرد بالفدان | الاف الوحدات الحيوانية (٢) | نصيب الفرد |
| ١٩٠٧ | ١١ر٢٧٧ | ٥ر٤٠٠ | ٠ر٤٨٠ | ٧ر٦٦٢ | ٠ر٦٨ | — | — |
| ١٩١٧ | ١٢ر٧٥١ | ٥ر٣١٩ | ٠ر٤٠ | ٧ر٦٨٦ | ٠ر٦٠ | ١ر٦١٩ | ٠ر١٣ |
| ١٩٢٧ | ١٤ر٢١٨ | ٥ر٥٤٤ | ٠ر٣٩ | ٨ر٦٦١ | ٠ر٦٢ | ٢ر٢٦٦ | ٠ر١٦ |
| ١٩٣٧ | ١٥ر٩٣٣ | ٥ر٢٨١ | ٠ر٣٣ | ٨ر٣٠٧ | ٠ر٥٢ | ٢ر٩٨٠ | ٠ر١٩ |
| ١٩٤٧ | ١٩ر٠٩٢ | ٥ر٧٦١ | ٠ر٣٠ | ٩ر١٦٦ | ٠ر٤٨ | ٣ر٦١٤ | ٠ر١٩ |

---

(١) مصادر الجدول :

ا ـ الاحصاء السنوى للجيب ( ١٩٥١ ) جدول ١

ب ـ المجلة الزراعية المصرية ( أبريل - يونيه ١٩٥٢ )

(٢) الوحدة الحيوانية تعادل رأسا من الجاموس او البقر او الخيل او الابل ، او رأسين من الحمير ، اوعشرة رؤوس من الخنازير او الاغنام ، اوعشرين رأسا من الماعز .

ومن الجدول المتقدم (١) يتضح الآتى : -

اولا — ان نصيب الفرد من مساحة الارض المزروعه ومساحة المحصول ، رغم ضآلته ، فهو فى انخفاض مطرد .

ثانيا — ان نصيبه من الثروة الحيوانية قد زاد ، ولكنها زيادة طفيفة لا تعوض النقص الكبير فى النواحى الاخرى . هذا الى انها قد أخذت تميل للثبات فيما بين التعدادين الاخيرين ، نتيجة لزيادة عدد السكان .

* * *

وعلى ضوء ماتقدم نستطيع ان نقرر بلا حرج ، ان الانتاج الزراعى قد عجز عن ان يجارى نمو السكان ، بل انه كان فى بعض الاحيان يتخذ طريقه نحو الانخفاض المطلق . ولعل اقطع البراهين على صدق هذه الحقيقة ان انتاجنا الزراعى بعد ان كان يكفى حاجتنا من المواد الغذائية ، بل ونصدر بعض الفائض الى البلاد الاجنبية ، اصبح اليوم عاجزا عن سد حاجتنا ، مما اضطرنا الى زيادة الاعتماد على الخارج فى استيراد المواد الغذائية (٢) .

واخيرا فلعل مما يؤكد تأخر الزراعة المصرية ، ان احد الكتاب (Colin Clark) كان قد قدر انتاجية الفرد فيها بحوالى ٩٠ وحدة دولية ، (٣) فى حين قدرت هذه الانتاجية بحوالى ٢٤٤٤ فى نيوزيلند و١٥٢٤ فى استراليا و١٢٣٣ فى الارجنتين .

---

(١) انظر لوحة ٦ ولوحة ٧

(٢) أنظر لوحة ٣

(٣) الوحدة الدولية هى معادل الدولار الامريكى من السلع والخدمات فى الفترة من ١٩٢٥ — ١٩٣٤ .

# ٢ – الصناعة

لا يزيد عمر الصناعة فى مصر على ٢٠ عاما ، وقد كان من أهم العوامل التى ساعدت على نموها ، إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ وتعديل التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ ، تعديلا كفل لها قدرا من الحماية وبسر لها سبيل استيراد المواد والأدوات اللازمة باعفائها من الرسوم الجمركية . ومنذ ذلك التاريخ أخذت رؤوس الأموال القومية والأجنبية تتجه نحو الصناعة .

فلما اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية ، كانت الصناعة قد حققت فى السنوات العشر الأولى من حياتها ، مرحلة من التقدم تستحق الاعجاب . فنقد أصبحت هذه الصناعات تكفى حاجة البلاد بما يعادل ١٠٠ ٪ من السكر والكحول والسجاير وملح الطعام ، كما أصبحت تكفيها من طحن الغلال بنسبة ٩٩ ٪ ومن غزل القطن ٩٦ ٪ والأحذية والأسمنت والصابون والطرابيش ٩٠ ./. ثم الزيوت النباتية ٦٠ ./. والصودا الكاوية ٥٠ ./. والأقمشة القطنية ٤٠٪ .

أما فى خلال السنوات العشر الثانية من عمرها ( ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ) فلقد شهدت مصر ما يمكن أن يوصف بأنه ثورة صناعية . إذ استخدمت البلاد كقاعدة عسكرية للحلفاء ، كما انقطعت وسائل المواصلات بينها وبين الخارج فانخفضت الواردات ، وبذا أتيحت الفرصة لازدهار الصناعة المحلية وزيادة انتاجها إلى اكبر من الضعف .

لكن على الرغم من هذا التقدم الباهر الذى حققته الصناعة المصرية فى عمرها القصير ، فانها لم تستطع أن تؤثر فى مشكلة ضغط السكان تأثيرا فعالا ، إذ لم يزد عدد المشتغلين بالصناعة عموما ( حسب تعداد ١٩٤٧ ) عن ١٫١٧ مليون ، أو مايعادل ٩ ./. من مجموع عدد المشتغلين فى هذا العام . اما العمال المشتغلون بالمصانع

فعلا فلم يزد عددهم ( حسب التعداد الصناعى يونيه ١٩٤٨ ) عن ٥٧٨٫٠٠٠ عامل، منهم ٣٦٧٫٠٠٠ يعملون بالمصانع ذات الانتاج ، أما الباقى فانهم يعملون بمصانع الاصلاح والصيانة او بالمصانع الصغيرة كالانوال اليدوية التى تعمل بالاجرة ، ثم بعض المصانع الحكومية والمصانع التعليمية (١) .

أما عن رؤوس الاموال المستثمرة فى الشركات المساهمة الصناعية ، فقد زادت من ١٠ ملايين من الجنيهات فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ، الى حوالى ١٧ مليونا فى عام ١٩٣٩ ، ثم الى ٣٠ مليونا عام ١٩٤٥ وحوالى ٦٠ مليونا فى الوقت الحاضر (٢) . وتلك طفرات تبعث على التفاؤل ، ولكنها فى مجموعها ماتزال ضئيلة ، إذا ماقورنت بالاعداد المتزايدة من السكان . هذا بصرف النظر عن التضخم الملحوظ فى ارقام السنوات الاخيرة ، بسبب هبوط قيمة العملة وارتفاع مستوى الاسعار .

واما بالنسبة لكمية المنتجات فقد زادت فى عام ١٩٤٩ حوالى ١١٥٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ ، غير ان هذه الزيادة لم تكن مطردة فى كل فروع الصناعة. فبينما تضاعف انتاج بعض المواد البترولية مثل المازوت اربعة مرات ، نجد ان هناك صناعات أخذ انتاجها يميل للانكماش ، مثل صناعتى السكر واستخراج الفوسفات .

---

(١) احصاء الانتاج الصناعى ١٩٤٧ ( p. iv ) .

(٢) قدرت رؤوس الأموال المستثمرة فى الصناعة عموما بما فيها المشروعات الفردية الصغيرة بحوالى ١٠٧ مليون جنيه ، منها ٧١ رؤوس أموال و ٣٦ احتياطيات ( أنظر احصاء الأنتاج الصناعى ١٩٤٧ . P. vi )

والجدول التالى (١) يبين الزيادة فى بعض الصناعات الرئيسية منذ عام ١٩٣٩.

| الصناعة | الوحدة | الانتاج ١٩٣٩ | الانتاج ١٩٥١ | الزيادة أو النقص ٪ |
|---|---|---|---|---|
| القطن | | | | |
| غزل | آلاف الأطنان | ٢٤ر٠ | ٣١ر٢ | + ٣٠ |
| منسوجات | ملايين الأمتار المربعة | ١٠٠ر٨ | ١٧٣ر٢ | + ٧٢ |
| زيت البذرة | آلاف الأطنان | ٤٩ر٢ | ٨٨ر٩ | + ٨١ |
| منتجات البترول | | | | |
| زيت خام | » » | ٧٤٩ر٠ | ٢٣٢٤ر٠ | + ٢١٠ |
| مازوت | » » | ٢٨٢ر٠ | ١٤٩٠ر٠ | + ٤٢٨ |
| بنزين | » » | ١٠٤ر٠ | ١٩٢ر٠ | + ٨٥ |
| أسمنت | » » | ٣٦٨ر٣ | ١ر١٢٩ر٨ | + ٢٠٧ |
| سكر نقى | » » | ٢٣٣ر٠ | ٢١٨ر٠ | — ٦ |
| كحول نقى ومحول | ملايين الألتار | ٤ر٦ | ١٠ر٦ | + ١٣٠ |
| فوسفات | آلاف الأطنان | ٥٤٧ر٥ | ٥١٤ر٧ | — ٦ |
| توليد الكهرباء ( ٣٨ - ١٩٤٨ ) | بملايين الكيلوات ساعة | ٢٨٨ر٠ | ٦٤٢ر٠ | + ١٢٣ |
| سماد ( ١٩٥٠ ) | آلاف الأطنان | — | ٦٩ر٣ | |

هذا من حيث الكمية ، أما من حيث القيمة فقد زادت فى عام ١٩٤٩ إلى

(١) عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى (ص ٢٦٩) العدد الثالث سنة ١٩٥٢

حوالى ٣٥٩ ٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٣٨ ، لكن هذه الزيادة لاتصل فى الحقيقة لأكثر من ٢٧٫٥ ٪ ، إذا ما أخذ فى الحسبان أن الرقم القياسى لأسعار المنتجات الصناعية فى عام ١٩٤٩ قد بلغ ٣٦٠ (١) .

وعلى العموم فان النصيب الذى تساهم به الصناعة المصرية فى دخلنا الأهلى ، لا يزال ضئيلا ولا يتناسب مع ما ينبغى أن تكون عليه فى بلد ضاقت بسكانه الموارد الزراعية . فبحسب التقدير الذى قامت به مصلحة الاحصاء عن صافى هذا الدخل فى عام ١٩٤٨ ، لم يزد نصيب الصناعة عن ١٠٤ ملايين من الجنيهات أو ما يعادل ١/١٠ الدخل الكلى (١٠١٧ مليون) و ١/٣ الدخل الزراعى الذى بلغ فى هذا العام حوالى ٣٠٠ مليون جنيه . ومعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الصناعى لم يزد عن ٥٫٣ جنيهات أو ١٫٩ جنيها مقومة بالرقم القياسى لنفقات المعيشة عام ١٩٤٨ .

وبالرغم من كل هذا ، فان الصناعة فى مصر لا تزال تتسم بانتاج السلع الاستهلاكية ، بل أنها لا تكاد تكفى حاجة الاستهلاك المحلى من هذه السلع . فلقد بلغت وارداتنا من السكر فى عام ١٩٥٠ حوالى ٧ ملايين من الجنيهات ، فى حين أننا كنا نصدر منه فائضا قبل الحرب الأخيرة . كذلك بلغت وارداتنا من المواد البترولية عن هذا العام ١٠ ملايين ، ومن الأسمدة ١٢ مليونا ، ومن القطن ومصنوعاته ٦ ملايين ، ثم من منتجات المطاحن حوالى ٤ ملايين .

---

(١) أنظر لوحة ٨ .

## ٣ - الاستثمار

تعتبر الشركات المساهمة فى الأمم الحديثة التى تدين بالمبادىء الفردية ، الأساس الذى يقوم عليه كيانها الاقتصادى ، وعلى أكتاف هذه الشركات يقع العبء الأكبر من وظيفة الاستثمار فى هذه المجتمعات . بل لقد ثبت بالاحصاء أن أكثر من ٨٥ ٪ من مجموع العمال المشتغلين بالمنشآت الاقتصادية فى بعض الدول تضمهم الشركات المساهمة ، وان النسبة الباقية ، وهى نسبة ضئيلة كما يبدو ، هى التى مازالت تزاول بعض الأعمال فى ظل المشروع الفردى الصغير الذى يتلاءم وطبيعة هذه الأعمال (١) .

فاذا صح هذا ، لجاز لنا دون أن نخطىء كثيرا ، أن نعتبر التغيرات التى طرأت على حركة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة ، دليلا نتتبع على هداه اتجاه الاستثمار فى مجتمعنا المصرى بل لعل مما يؤكد سلامة هذا المقياس ، ودقته فى الاسترشاد الى مواطن القوة ومواطن الضعف فى الكيان الاقتصادى كوحدة ، أنه فيما عدا الاستثمار الزراعى وأعمال البناء ، فان الشركات المساهمة تضطلع فعلا بالشطر الأكبر من النشاط الاقتصادى فى مصر .

فاذا قيل بان استبعاد النشاط الزراعى ، وهو يمثل الجانب الأكبر من الاقتصاد المصرى ، سوف يفقد المقياس دقته ، ويباعد بينه وبين تصوير الحقيقة . . إذا قيل هذا ، لكان فى الحقيقة التى أوضحناها فى حديثنا عن الزراعة ، وهى ان

---

(١) انظر للمؤلف (سياسة التأميم ص ٣٧ )

استثمارنا الزراعى قد بقى تقريبا فى حالة من الثبات والركود منذ مطلع هذا القرن، ما يغنى عن تكرار القول بأن استبعاد هذ النشاط لن يغير من النتيجة، وأنه من المستطاع اعتباره عنصرا محايدا لا يؤثر على صحة المقياس.

فاذا سلمنا بهذا لأصبح من المستطاع أن نميز بين ثلاث حقبات فى تاريخ الاستثمار فى مصر، لكل حقبة سماتها وخصائصها التى تميزها عن غيرها (١).

## أولا — (١٨٨٤ — ١٩١٤)

تميزت هذه الحقبة باطراد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، واتجاه هذه الأموال الى الاستثمار الزراعى، وبالأخص الى تأسيس بنوك الرهن العقارى والزراعى. وقد كان من أهم العوامل التى ساعدت على هذا الاتجاه، فضلا عن قصور الأموال الوطنية، كبر الضمان فى هذا النوع من الاستثمار، وارتفاع سعر الفائدة الذى كان يتراوح بين ٢ — ٥ ٪ فى الشهر، ثم عدم تدخل الحكومة لحماية المقترضين من صغار الملاك، مما كان له أوخم العواقب عليهم. إذ أدى الى خروج مساحات كبيرة من الأراضى إلى ايدى الأجانب.

---

(١) أنظر فى هذا الموضوع (البراوى و عليش: التطور الاقتصادى فى مصر — الطبعه الرابعه — ص ١٧٥ و ٢١٠ و ٢٤٨)

والجدول التالى (١) يبين توزيع رؤوس الاموال حسب نوع الاستثمار سنة ١٩١٤

| نوع الاستثمار | القيمة بملايين الجنيهات | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| بنوك الرهن العقارى والزراعى | ٥٥ | ٤٧ر٥ |
| شركات اراضى الزراعة والبناء | ١٩ | ١٦ر٥ |
| شركات الترع والمياه والرى | ١٨ | ١٥ر٥ |
| شركات صناعية | ١٠ | ٨ر٥ |
| شركات تجارية | ١ | ١ |
| شركات أخرى | ١٣ | ١١ |
| المجموع | ١١٦ | ١٠٠ |

كذلك تميزت هذه الفترة باحجام المصريين عن توظيف أموالهم فى غير النشاط الزراعى ، مما أدى إلى سيادة رأس المال الأجنبى الذى كاد يسيطر فى شبه احتكار على حياة البلاد الاقتصادية ، عن طريق الأعمال العامة والصناعية والتجارية والمصرفية .

(١) احصاء الشركات المساهمة ٤٩ - ١٩٥٠ ( ص ١١٢٤ )

والجدول التالى (١) يبين توزيع ملكية الأسهم والسندات حسب موطن الملاك

| السنه | القيمة الكلية بملايين الجنيهات | المملوكة فى مصر | | المملوكة فى الخارج | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
| ١٨٨٤ | ٦ر٦ | ٦ر٠ | ٩ | ٠ر٦ | ٩١ |
| ١٨٩٢ | ٢ر٧ | ٩ر١ | ١٣ | ١ر٦ | ٨٧ |
| ١٨٩٧ | ٩ر١٣ | ٥ر٢ | ٢١ | ٤ر١١ | ٧٩ |
| ١٩٠٢ | ٣ر٢٦ | ٢ر٤ | ١٥ | ١ر٢٢ | ٨٥ |
| ١٩٠٧ | ٢ر٨٧ | ٢ر٣٠ | ٣٤ | ٠ر٥٧ | ٦٦ |
| ١٩١٤ | ٢ر١٠٠ (٢) | ٩ر٢٨ | ٢٩ | ٣ر٧١ | ٧١ |

ثانيا — (١٩١٤—١٩٤٥)

وقد تميزت هذه الفترة باطراد تقلص رؤوس الأموال الأجنبية ، وانسحابها من تمويل الرهن العقارى والزراعى ، نتيجة لازدياد تدخل الحكومة لتنظيم هذا النوع من الاستثمار ، بتحديد حد أعلا لسعر الفائدة ، واصدار بعض القوانين التى تهدف إلى حماية المقترض الصغير ، ثم مساهمتها فى إنشاء بنك التسليف الزراعى عام ١٩٢١ .

على أن اهم مايميز هذه الفترة ، أن أنكماش الأموال المستثمرة فى بنوك الرهن ، قد صاحبه اتساع باهر فى تمويل المشروعات الصناعية والتجارية ، ولاسيما عقب إنشاء بنك مصر سنة ١٩٢٠ واصدار التعريفة الجمركية سنة ١٩٣٠ .

(١) الدكتور حسن الشريف . The Changing Nature of The Sources & Uses of Business Funds ( P. 61 )

(٢) مستبعدا منها أوراق قناة السويس وقيمتها ١٦ مليون جنيه .

والجدول التالى يبين توزيع رؤوس الأموال حسب نوع الاستثمار فى بداية ونهاية الفترة ( بملايين الجنيهات ) .

| نوع الاستثمار | سنة ١٩١٤ | | سنة ١٩٤٥ | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
| بنوك الرهن العقارى و الزراعى | ٥٥ | ٤٧٫٥ | ١٢ | ١٣ |
| شركات أراضى الزراعة والبناء | ١٩ | ١٦٫٥ | ١٥ | ١٦٫٥ |
| شركات الترع والمياه والرى | ١٨ | ١٥٫٥ | ١٠ | ١١ |
| شركات صناعية | ١٠ | ٨٫٥ | ٢٩ | ٣٢ |
| شركات تجارية | ١ | ١ | ١١ | ١٢ |
| شركات أخرى (١) | ١٣ | ١١ | ١٤ | ١٥٫٥ |
| المجموع | ١١٦ | ١٠٠ | ٩١ | ١٠٠ |

كذلك تميزت تلك الفترة باقبال المصريين على فروع الاستثمار الأخرى غير الاستثمار الزراعى ، فارتفعت نسبة المملوك فى مصر من الأسهم والسندات ، وإن كان جانبا كبيراً من هذه الملكية قد ظل فى أيدى الاجانب المتمصرين

| السنة | القيمه الكلية بملايين الجنيهات | المملوكه فى مصر | | المملوكه فى الخارج | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | القيمة | النسبة المئوية | القيمة | النسبة المئوية |
| ١٩١٤ | ١٠٠٫٢ | ٢٨٫٩ | ٢٩ | ٧١٫٣ | ٧١ |
| ١٩٣٤ | ٩١٫٢ | ٤٦٫٠ | ٥٢ | ٤٥٫٢ | ٤٨ |
| ١٩٤٠ | ٧٥٫٥ | ٦٥٫٢ | ٨٧ | ١٠٫٣ | ١٣ |
| ١٩٤٥ | ٧٥٫٦ | ٦٣٫٥ | ٨٥ | ١٢٫١ | ١٥ |

(١) تشمل شركات النقل والبنوك التجارية والشركات المالية .

## ثالثا — ( ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ) (١)

تراكمت المدخرات الفردية والاحتياطيات الكبيرة لدى الشركات خلال الحرب العالمية الثانية ، لتعذر استثمارها بسبب انقطاع الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية . ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها ، حتى نشطت موجة قوية من الاستثمار ، فتأسس الكثير من الشركات ، كما عمد أغلب الشركات القائمة الى تجديد معداتها ، وزيادة رؤوس أموالها ، وذلك كما يتبين من الجدول الآتى الذى يبين الاستثمارات الجديدة ( بملايين الجنيهات ) .

| بيـــان | ١٩٤٦ | ٤٧ | ٤٨ | ٤٩ | ٥٠ | ٥١ | ١٩٥٢ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رؤوس أموال شركات جديدة | ١٥ر٦ | ٧ر٣ | ١ر٩ | ٣ر٧ | ١ر٠ | ١ر٦ | ٢ر١ |
| سندات وزيادة رأس المال | ٤ر٧ | ٣ر٣ | ٣ر٥ | ٣ر٨ | ٤ر٣ | ٧ر٠ | ١ر٨ |
| المجموع | ٢٠ر٣ | ١٠ر٦ | ٥ر٤ | ٧ر٥ | ٥ر٣ | ٨ر٦ | ٣ر٩ |

على أن هناك حقيقة نود أن ننبه إليها الأذهان : هى أن هذه الأرقام قد توهم البعض بأن زيادة كبيرة قد طرأت على نشاط الشركات المساهمة ، فى حين أن الواقع ليس كذلك . إذ أن عددا كبيرا من الشركات التى تأسست خلال هذه الفترة لم يكن يمثل مشروعات جديدة ، وانما تأسس ليحل محل منشآت فردية أو شركات تضامن أو توصية كانت موجودة من قبل .

كذلك ينبغى الا نغفل أن سير الاستثمار الفعلى لم يكن متمشيا مع الزيادة فى رأس المال النقدى ، وذلك لتعذر الحصول على الآلات والمعدات الانتاجية من

(١) نشرة البنك الأهلى ( العدد الرابع سنة ١٩٥١ ص ٢٦٩ ) .

أوروبا من جهة ، ولصعوبة الاستيراد من بلاد العملة الصعبة بسبب قلة أرصدتنا من تلك العملات ، من جهة أخرى .

وثمة ظاهرة أخرى تميزت بها هذه الفترة ، وهى ان حوالى ٦٠ ٪ من هذه الأموال قد استثمر فى الصناعة ، وبالأخص الصناعات القائمة على غزل ونسج القطن ، وأن حوالى ٢٠ ٪ كان من نصيب المشروعات التجارية ، أما الجزء الباقى فقد تقاسمته فروع الاستثمار الأخرى (١) .

وأخيرا ينبغى الا ننسى ، إذا شئنا مقارنة هذه الأرقام بأرقام ما قبل الحرب ، أن الأرقام الأولى تمثل عملة هبطت قيمتها كثيرا عن تلك التى تمثلها الأرقام الأخيرة (٢) ، وذلك نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار وسيادة أحوال التضخم .

## رابعا — مستقبل الاستثمار

والآن وقد عرضنا لتاريخ الاستثمار ، هذا العرض الموجز ، فهل نستطيع أن نستشف من خلاله حجب المستقبل ، وأن نتنبأ إلى أين نسير ويسير معنا استثمارنا ؟

أعتقد أن الاجابة على هذا السؤال قد غدت بينة ولا تحتاج إلى كثير إيضاح . فلندع رقم البنك الأهلى القياسى لأسعار الأسهم يتحدث ، وإذا تحدثت الأرقام بطل كل دليل ، واندحضت كل حجة .

---

(١) أنظر لوحة ٩

(٢) أنظر لوحة ١

| فى آخر | البنوك وشركات التأمين | شركات المرافق العامة والمواصلات | الشركات الصناعية والتجارية | شركات المبانى والفنادق | شركات الأراضى | الرقم العام |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٤٦ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٤٧ | ٩٩ر٢ | ٩٢ر٣ | ١٠٣ر٦ | ٨٩ر٣ | ١٠٠ | ٩٨ |
| ١٩٤٨ | ٩١ر٤ | ٧٩ر٩ | ٩٥ر٥ | ٧٧ر٠ | ١٠٣ر٣ | ٨٩ر٧ |
| ١٩٤٩ | ٨٧ر١ | ٦٩ر٤ | ٨٧ر٦ | ٧٨ر٧ | ١٠٣ر٧ | ٨٤ر١ |
| ١٩٥٠ | ٨٠ر٠ | ٥٦ر٧ | ٨٢ر٩ | ٧١ر٥ | ٩٧ر١ | ٧٧ر٠ |
| ١٩٥١ | ٧٤ر٧ | ٤٦ر٩ | ٩٠ر٣ | ٦٧ر٩ | ٩٢ر١ | ٧٣ر٠ |
| ١٩٥٢ | ٦٠ر٠ | ٣٥ر٦ | ٦٦ر٩ | ٥٢ر٥ | ٦٥ر١ | ٥٤ر٨ |

فاذا كان ذلك هو الحال بالنسبة لأسعار الأسهم ، فهل ثمة من يطمع فى أن يتحسن المستقبل ، أو أن يكون أقل اظلاما مما كان عليه الماضى أو الحاضر ؟

إن أسعار الأسهم مقياس شديد الحساسية ، وهو دون ريب يمثل عيون الاستثمار ونذيره الذى ينبىء بكل خطر ، أو يبشر بكل خير . ولقد كان بعض الاقتصاديين يعتقدون أن تقلبات هذه الأسعار انما يتوقف على ربحيتها ، ولذلك فقد يكون هذا الانخفاض عرضا طارئا ، مبعثه انخفاض الربحية فى عام من الأعوام . غير أن الاتجاه الحديث فى الفكر الاقتصادى ، لم يلبث حتى أثبت خطأ هذا الرأى ، مدللا على أن هذه الأسعار انما تتوقف على الاتجاهات البعيدة المدى التى تؤثر على سير الاستثمار وتتحكم فى مستقبله . ولهذا فقد ترتفع الربحية فى عام أو فى عدة أعوام متتالية ، ومع ذلك تظل أسعار الأسهم فى طريقها النزولى دون أن تقف الغلة المرتفعة حائلا فى هذا الطريق . ذلك لأن العوامل التى تحكم هذه الأسعار ليست عوامل وقتية تتعلق بالغلة السنوية فى ذاتها ، وانما هى عوامل دائمة تتعلق

بسلامة الأصل الرأسمالى الذى أغرقت فيه قيمة الأسهم ، كما تتعلق بعوامل التفاؤل أو التشاؤم التى يوحى بها مستقبل الاستثمار (١) .

ولعل Keynes لم يكن مخطئا حينما قال بأن سعر الفائدة لا يؤثر على حجم الاستثمار باعتباره نفقة فحسب ، وإنما يؤثر عليه أيضا ، وإلى حدود أبعد بكثير ، باعتباره عينا من عيون المستقبل ، تنذر بأحداثه كما تبشر بمباهجه .

ولكن مالنا نذهب بعيدا . ألم ترتفع غلة الأسهم فى مختلف أنواعها خلال السنوات الثلاث ( ٥٠ — ١٩٥٢ ) ، ومع ذلك ظل الهبوط المطرد سمة أسعارها المميزة ؟

(١) أنظر الفصل الثالث من القسم الثانى من هذا البحث .

# ٤ - التجارة الخارجية

لمحة تاريخية

اتسمت هذه التجارة بالزيادة المطردة منذ عام ١٨٨٤ ، حتى وصلت أعلا حد لها فى عام ١٩٢٠ ، حيث ارتفعت قيمة الصادرات من ٦ر١٢ مليون جنيه إلى ٨٨ مليون ، والواردات من ٨ ملايين إلى ١٠١ مليون . لكن هذه الموجة من الرخاء ما لبثت أن هدأت ، فهبطت القيم وإن تكن كميتها لم تتأثر . وعندما حلت الأزمة العالمية ، وهبطت أسعار المواد الأولية هبوطا يفوق ما حل بأسعار المواد المصنوعة ، نقصت قيمة الصادرات فى السنوات ٣٠ - ١٩٣٢ نقصا كبيرا فجائيا ، فى حين أن الواردات وإن تكن قد هبطت كذلك إلا أن هبوطها كان تدريجيا وبانتظام . بعد ذلك أخذت مصر تنظم وسائل انتاجها وتقتصد فى مصروفاتها حتى استطاعت أن تساير الظروف الجديدة وعندئذ عادت التجارة إلى سيرتها الأولى ، وأخذت المبادلات تزداد ازديادا مطردا .

فلما نشبت الحرب العالمية الثانية ، وانقطعت المواصلات بين البلدان ، وأخذت موارد الانتاج تتحول لصنع المعدات الحربية ، عادت تجارة مصر إلى الانكماش والتقلص ، فهبطت كميتها خلال السنوات ٤٢ - ١٩٤٤ إلى نحو ٤٠ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٣٨ ، كما تحولت نسبة التبادل إلى غير صالح مصر ، فانخفضت إلى ما يقرب من ٦٠ ٪ مما كانت عليه فى العام المذكور .

ولكن ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت التجارة تسترد مكانتها الأولى ، فأخذت كل من الكمية والقيمة تطرد ارتفاعا ، كما راحت نسبة التبادل تتحول

شيئا فشيئا إلى صالح مصر ، إلى أن كان عام ١٩٤٧ حينما وصلت الكمية والنسبة إلى مستوى ما قبل الحرب تقريبا ومنذ ذلك التاريخ أخذت كمية الصادرات تميل إلى الثبات أو الزيادة الطفيفة وإن كانت قيمتها قد استمرت فى الارتفاع بسبب تحسن نسبة التبادل بين مصر والخارج . أما كمية الواردات فقد انطلقت تحلق إرتفاعا حتى كادت تصل فى عام ١٩٥١ إلى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب ( أنظر اللوحتين ١٠ و ١١ ) .

والجدول التالى (١) يبين حجم وقيمة الصادرات والواردات قبل وبعد الحرب الأخيرة :

| السنة | الصادرات | | الواردات | |
|---|---|---|---|---|
| | القيمة بملايين الجنيهات | الرقم القياسى للكمية | القيمة بملايين الجنيهات | الرقم القياسى للكمية |
| ١٩٣٨ | ٢٩ | ١٠٠ | ٣٧ | ١٠٠ |
| ١٩٣٩ | ٢٣ | ١١٧ | ٣٤ | ٨٤ |
| ١٩٤٠ | ٢٨ | ٧٢ | ٣١ | ٨٢ |
| ١٩٤١ | ٢٢ | ٥٧ | ٣٣ | ٤١ |
| ١٩٤٢ | ١٩ | ٤٣ | ٥٦ | ٥٧ |
| ١٩٤٣ | ٢٥ | ٤٢ | ٣٩ | ٣٤ |
| ١٩٤٤ | ٢٧ | ٣٨ | ٥١ | ٤٦ |
| ١٩٤٥ | ٤٢ | ٥٧ | ٦٠ | ٥٣ |
| ١٩٤٦ | ٦٤ | ٨٥ | ٨٣ | ٨٥ |
| ١٩٤٧ | ٨٦ | ١٠٣ | ١٠٢ | ٩٦ |
| ١٩٤٨ | ١٤١ | ١٠٩ | ١٧٣ | ١٥٤ |
| ١٩٤٩ | ١٣٦ | ١١٨ | ١٧٨ | ١٦٠ |
| ١٩٥٠ | ١٧٣ | ١١٧ | ٢١٣ | ١٨٨ |
| ١٩٥١ | ٢٠١ | ٨٦ | ٢٤٢ | ١٨٨ |
| ١٩٥٢ | ١٤٣ | ٨٠ | ٢١٦ | ١٤١ |

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ( سنة ١٩٥١ العدد الأول ص ٢٣ )

## الميزان التجارى

وقد كانت السمة التى تميز تجارتنا الخارجية قبل الحرب العالمية الثانية ، هى زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات . ففيما عدا أزمتى ١٩٠٧و ١٩٣٠ حيث هبطت أسعار القطن وقلت الصادرات عن الواردات ، نجد أن الميزان التجارى قد ظل فى صالح مصر منذ مطلع القرن الحالى .

غير أن هذه الزيادة فى الصادرات المصرية ، لم تلبث حتى انقلبت عجزا ظل يلازم ميزاننا التجارى منذ نشوب الحرب الثانية حتى اليوم . وقد استمر هذا العجز يزداد عاما بعد آخر ، إذ قلت صادراتنا من القطن ، بينما زادت وارداتنا من السلع الاستهلاكية ومواد الغذاء نتيجة للعجز المطرد فى إنتاج هذه المواد (١) حتى لقد ارتفعت قيمة وارداتنا من القمح وحده من ١٧ مليون جنيه عام ١٩٥٠ إلى حوالى ٣٧ مليون فى عام ١٩٥١ و الى ٣٢ مليون عام ١٩٥٢ .

---

(١) انظر لوحة ٣ والجدول ص ٢٥ من هذا البحث

والجدول التالى يبين العجز والزيادة فى الميزان التجارى قبل وبعد الحرب العالمية الأخيرة

| السنة | العجز او الزيادة بملايين الجنيهات | نسبتها إلى قيمة الواردات | السنة | العجز او الزيادة بملايين الجنيهات | نسبتها إلى قيمة الواردات |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ٪ | | | ٪ |
| ١٩٣٣ | + ٢ | ٧ | ١٩٤٦ | — ١٤ر٢ | ١٧ |
| ١٩٣٤ | + ٢ر٤ | ٨ | ١٩٤٧ | — ١٢ر٦ | ١٢ |
| ١٩٣٥ | + ٣ر٢ | ١٠ | ١٩٤٨ | — ٢٩ر٧ | ١٧ |
| ١٩٣٦ | + ٢ر٤ | ٨ | ١٩٤٩ | — ٤٠ر٢ | ٢٣ |
| ١٩٣٧ | + ١ر٥ | ٤ | ١٩٥٠ | — ٣٧ر٢ | ١٧ |
| ١٩٣٩ | + ٠ر٨ | ٢ | ١٩٥١ | — ٣٨ر٨ | ١٦ |
| ١٩٤٥ | — ١٥ر٣ | ٢٦ | ١٩٥٢ | — ٧١ | ٢٣ |

وقد كان لا مفر لمصر — مع اطراد هذا العجز فى ميزانها التجارى — من أن تمول تجارتها بما نفرج عنه تباعا من أرصدتها الاسترلينية ، مما أدى إلى استهلاك جانب كبير من هذه الأرصدة دون أن نفيد منه فى تصنيع البلاد واستيراد السلع الإنتاجية ، فهبط رصيدنا من الاسترلينى غير المفرج عنه إلى ١٧٣ مليون جنيه فى أواخر يوليه سنة ١٩٥٢ ، وقد كان حوالى ٤٠٠ مليون عند انتهاء الحرب . ولولا أننا استطعنا تعويض جانب كبير من العجز فى الميزان التجارى عن طريق فائض العناصر غير المنظورة فى الميزان الحسابى ، لتضاعف الخطر وتفاقم الشر .

على أنه مما يبعث على التفاؤل أن أولى الأمر قد بدأوا يتنبهون لهذا الخطر ، فعملوا على الحد من استيراد الكماليات مع التوسع فى زراعة القمح والحبوب ، كما عملوا على فرض قيود شديدة على المبالغ المحولة للخارج ، مع ضغط نفقات

التمثيل الخارجي ، والمدفوعات الحكومية الخارجية عموما ، وإن كانت هذه كلها اجراءات محدودة الأثر وآجلة النتائج .

## نسبة التبادل (١)

أشرنا من قبل إلى أن نسبة التبادل Barter terms of trade كانت قد انخفضت خلال سنى الحرب ، وإلى أنها قد عادت تتحول إلى صالح مصر فى فترة ما بعد الحرب . ويجدر بنا أن نشير الآن إلى مبعث هذا التحول ، وهو تقلبات أسعار القطن . فالمعروف أن القطن يمثل أكثر من ٨٠٪ من الصادرات المصرية ولذا تعتبر أسعاره هى العامل المسيطر فى تقلبات الرقم القياسى لأسعار هذه الصادرات ، ومن ثم فى نسبة التبادل . ولعل مما يؤكد ذلك ما نشاهده من تحيز الرقم القياسى لأسعار الصادرات ( الذى بلغ ٥٠٥ عام ١٩٥٠ ) إلى جانب الرقم القياسى لأسعار القطن ( وقد بلغ ٦٣٤ فى نفس العام ) فى حين أن الرقم القياسى لأسعار الصادرات الأخرى لم يرتفع عن ٢٣٤ .

وما أظن أننا بحاجة لأن نؤكد مرة أخرى خطأ الاعتماد على نسبة تبادل تخضع لتقلبات أسعار محصول كالقطن ، فى التعرف على الاتجاهات البعيدة المدى التى تؤثر على سير التجارة الخارجية . فليس يكفى ان ترتفع مثل هذه النسبة فى بعض السنوات ، حتى نقطع باستمرار اتجاهها فى صالحنا ، لأن هذا الارتفاع يغلب أن

---

(١) الرقم القياسى لنسبة التبادل = $\frac{\text{الرقم القياسى لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لاسعار الواردات}} \times ١٠٠$

يكون وليد ظروف طارئة (١) لا تلبث حتى تزول . ولعل فى الانهيار الذى أصاب تلك النسبة هذا العام (١٩٥٢) ما يؤكد لنا صواب النتائج التى وصلنا اليها .

والجدول التالى (٢) يبين الأرقام القياسية لنسبة التبادل وأسعار الصادرات والواردات .

| السنة | اسعار الصادرات | اسعار الواردات | نسبة التبادل |
|---|---|---|---|
| ١٩٣٨ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |
| ١٩٣٩ | ١٠٠ | ١٠٩ | ٩١ |
| ١٩٤٠ | ١٣٢ | ١٦٣ | ٨١ |
| ١٩٤١ | ١٣٢ | ٢٢٠ | ٦٠ |
| ١٩٤٢ | ١٤٩ | ٢٦٤ | ٥٦ |
| ١٩٤٣ | ٢٠٢ | ٣١٢ | ٦٥ |
| ١٩٤٤ | ٢٤٢ | ٣٠٢ | ٨٠ |
| ١٩٤٥ | ٢٤٩ | ٣١١ | ٨٠ |
| ١٩٤٦ | ٢٥٦ | ٢٦٥ | ٩٧ |
| ١٩٤٧ | ٢٨٦ | ٢٩١ | ٩٨ |
| ١٩٤٨ | ٤٣٩ | ٣٠٣ | ١٤٥ |
| ١٩٤٩ | ٣٩٢ | ٣٠٢ | ١٣٠ |
| ١٩٥٠ | ٥٠٦ | ٣٠٦ | ١٦٥ |
| ١٩٥١ | ٧٩٨ | ٣٤٩ | ٢٢٩ |
| ١٩٥٢ | ٦٠٨ | ٤١٦ | ١٤٦ |

## أنواع الصادرات والواردات

بقى فى موضوع التجارة الخارجية أن نشير إلى حقيقتين على غاية الأهمية :

(١) مثل الحرب الكورية

(٢) أنظر لوحة ١٢

الأولى — أن الصادرات المصرية وإن تكن قد تنوعت منذ مطلع القرن الحالى ، إلا أنها ما زالت محتفظة بظاهرة ميزتها طوال هذه السنين . فما زالت مصر من البلاد المصدرة للمواد الأولية ، وذلك كما يتبين من الجدول التالى الذى يبين النسبة المئوية لانواع الصادرات قبل الحرب الأخيرة .

| الأصناف | ١٩٣١ | ٣٢ | ٣٣ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٦ | ١٩٣٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حيوانات حية | ٠و٠٤ | و٠٤ | و٠٥ | و٠٩ | و٠٩ | و٠٣ | و٠٢ |
| مواد غذائية أولية | ٤و٦٦ | ٨و٦٤ | ٧و٠٧ | ٣و٥١ | ٣و٠٩ | ٣و١٧ | ٥و١١ |
| مواد غذائية مصنوعة | ٤و٢٣ | ٥و٣٥ | ٤و٩٢ | ٥و٨٠ | ٥و٧٧ | ٧و٥٧ | ٦و٨٨ |
| مواد أولية | ٧٧و٦١ | ٧٤و٣٢ | ٨٠و٦٥ | ٨٧و١٤ | ٨٣و١٢ | ٨٥و٣٥ | ٨٠و٧٤ |
| مواد نصف مصنوعة | ١و٦١ | ١و٧٦ | و٩٤ | ٠و٩٨ | ١و٥٤ | ١و٥٢ | و٩٤ |
| مواد تامة الصنع | ٣و١٦ | ٣و٥٧ | ٢و٨١ | ٢و٤٦ | ٢و٨٣ | ٢و٣٤ | ٢و٩٥ |
| سبائك ونقود | ٨و٥٩ | ٦و٣٢ | ٢و٥٦ | و٠٢ | ٣و٥٦ | و٠٢ | ٣و٣٦ |

أما بعد الحرب ، فما زالت صادرات القطن الخام تمثل أربعة أخماس الصادرات فى مجموعها، حيث بلغت نسبتها ٨٧ ٪ من صادرات ١٩٥٠ و٨٠ ٪ من صادرات ١٩٥١ .

والثانية — أنه برغم التعريفة الجمركية ( ١٩٣٠ ) التى عملت على حماية الصناعات المصرية الناشئة ، بفرض ضريبة مرتفعة على الأصناف التامة الصنع ، خصوصا اذا كان لها مثيل بين المنتجات المحلية ، فقد بقيت المواد المصنوعة تستحوز على ما يربو على ٦٥ ٪ من وارداتنا قبل الحرب الأخيرة ، وذلك كما يتبين من التوزيع النسبى بالجدول الآتى : —

| الأصناف | ١٩٣١ | ٣٢ | ٣٣ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٦ | ١٩٣٧ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حيوانات حية | ر٦٥ | ر٤٣ | ر٦٩ | ر٧٤ | ر٦٧ | ١ر١٩ | ر٨٦ |
| مواد غذائية اولية | ٧ر٨٦ | ٧ر٣٩ | ٥ر٣٢ | ٦ر٠٣ | ٥ر٩٢ | ٥ر٤٥ | ٤ر٩٤ |
| « « مصنوعة | ٩ر٩٢ | ٧ر٦٦ | ٥ر٥٨ | ٥ر٢٥ | ٥ر٣٦ | ٦ر٠٤ | ٥ر١٥ |
| مواد اولية | ٧ر٩٢ | ٩ر٠٢ | ٨ر٧٠ | ٨ر٨٥ | ٩ر٤٥ | ٨ر٤٥ | ٩ر٠٩ |
| مواد نصف مصنوعة | ٧ر٥٠ | ٨ر٧٧ | ٩ر٨٢ | ١١ر١٩ | ١٠ر٦٩ | ١٠ر٩٥ | ١١ر٤٣ |
| مواد تامة الصنع | ٦٥ر٣٥ | ٦٦ر١٤ | ٦٩ر٨٧ | ٦٧ر٧٥ | ٦٧ر٨٣ | ٦٧ر٨٣ | ٦٨ر٣٥ |
| سبائك ونقود | ر٧٩ | ر٥٩ | ر٠٢ | ر١٩ | ر٠٨ | ر٠٩ | ر١٨ |

وقد عمل التقدم المحسوس الذى حققته الصناعات المصرية خلال السنوات العشر الأخيرة على انخفاض الواردات من بعض السلع الأستهلاكية المصنوعة، الا أن اطرادزيادة حاجتنا الى السلع الأنتاجية المصنوعة، مصحوبا بأطرادزيادة المستورد من المواد الغذائية ومن مواد الترف والسلع الكمالية، قد فوتا علينا فرصة الأفادة الكامله من هذه الميزة.

وأخيرا، لايفوتنا أن نشير إلى أن نسبة المستورد من الموادالغذائيه قدارتفعت من حوالى ١١ ٪ من جملة الواردات عام ١٩٣٩، الى أكثر من ٢٢ ٪ خلال الأعوام الأخيرة ( ٤٨ — ١٩٥١ ). وهذه ظاهرة خطيرة بلاشك، إذ لايقتصر خطرها على احتمال وقف الاستيراد من جراء نشوب حرب جديدة، بل يمتد إلى أن فائض البلاد المصدرة قد يقصر يوما عن حاجه البلاد المستوردة، كما عبرت عن ذلك الهيئات الدولية، وكلا الاحتمالين يضع مصر فى مركز غايه فى الحرج.

وعلى العموم فان اطرادزيادة السكان يؤدى بلا شك إلى تخصيص قدر متزايد من الأنتاج — سواء بطريق مباشر أو غير مباشر — لمجرد سد حاجة الغذاء، ولن

يتم ذلك بالطبع الا على حساب نقص فى الموارد التى يمكن تخصيصها لتنفيذ المشروعات الكبرى وتصنيع البلاد . وما هذا الاتجاه الجديد فى تجارتنا الخارجية ، من حيث العجز المستمر فى الميزان التجارى ، وفى الأغذية بنوع خاص ، الا مظهرا جديدا من مظاهر أختلال التوازن بين كثرة السكان وقلة مواردهم .

## ٥ – المـــالية العامة

ليست المالية العامة سوى جزء من دخل السكان، يخصص للانفاق على مصالحهم المشتركة . وهذا الجزء انما يتوقف فى نهاية الامر على الدخل الاهلى ، ويرتبط به اشد الارتباط . فاذا نقص هذا الدخل ، نقصت معه موارد الدولة ، وقلت قدرتها على النهوض باعمالها المتنوعة ، واذا زاد زادت، واتسع نشاطها ، وتنوعت خدماتها .

وقد ظلت ايرادات الدولة تتجه نحو الزيادة المطردة ، فارتفعت من ١١٫٨ مليون جنيه فى عام ١٩٠٠ الى مايقرب من ٢٠٠ مليون فى الوقت الحاضر ، أو بمعنى آخر ، الى مايعادل ربع الدخل الأهلى اوثلثه . ولعل ذلك يدلنا على مدى ما للسياسة المالية العامة من أثر على الاحوال الاقتصادية ، كما يدل على حقيقة أخرى على جانب كبير من الخطورة : وهى ان مالية الدولة يمكن ان تكون أداة فعالة فى توجيه الاقتصاد القومى، اذا شئنا ان نمضى بهذا الاقتصاد فى الطريق الصحيح .

على انه من الامور التى تدعو الى الانزعاج ، ان ميزانية الدولة ، رغم القدر الكبير الذى تستقطعه من الدخل الاهلى ، قد بدأت تكشف عن عجز ظل يتكرر فى السنوات الاخيرة . وقد كان من نتائج هذا العجز ان جانبا كبيرا من الاحتياطى الذى تكون فى العشرين سنة الاخيرة استنفد فى سداده ، كما لجأت الدولة فى اكثر من مناسبة الى عقد القروض الداخلية . لكن الاخطر من كل هذا ، ان موازنة الميزانية فى السنوات الاخيرة اصبحت تتم على حساب المشروعات الانشائية ، اوعلى حساب تعطيلها .

ولاشك ان هذه الظاهرة ـ ظاهرة عجز الميزانية ـ انما ترجع فى المقام الاول الى الزيادة المطردة فى المصروفات ، التى هى بدورها نتيجة لزيادة عدد السكان وزيادة حاجاتهم بالتبعية . فلقد حاولت الدولة ان تعوض فى ربع القرن الاخير ماتأخر من مرافقها بسبب الاحتلال ، فأخذت تسرع الخطى نحو تعميم التعليم ونشر الصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية ، الاان هذه الجهود اقترنت بزيادة مطردة فى السكان ، مما أفسد على الدولة خطتها ، وجعل مواردها تتضاءل ، رغم زيادتها ، لانها اصبحت تقسم على عدد متزايد من الناس .

وليت الامر اقتصر على ذلك . فلقد صاحب هذا النمو فى عدد السكان ،تخبط فى السياسة التى انتهجتها الدولة لتحقيق اهدافها . اذ برزت الشئون الاجتماعية فى مقدمة هذه الاهداف ، واختفت الى حد ما الناحية الاقتصادية ، فلم تنل من موارد الدولة اومن عناية الحكومات ، ماهى خليقة به من رعاية جديره به من اهتمام .

والخلاصة أننا حاولنا الانفاق قبل الانتاج ، فبقى ميدان العمل والانتاج ضيقا ، عاجزا عن أن يقابل نمو السكان . بل إن الأمة لم تجن من خدماتها الاجتماعية الثمرة المرجوة ، ذلك لأن تأخرها الاقتصادى قد فوت عليها فرصة الافادة من تلك الخدمات ، وفى الفقر ونقص الغذاء ما يحول بلا شك دون نجاح التعليم والصحة .

أما عجز الأداة الحكومية ، واتسام نفقاتها بطابع الاسراف ، وأعمالها بطابع الجمود ، فحديث يطول ولا ينتهى . ولذلك نوثر ألا نلجه اكتفاء بما هو معروف للجميع عن مدى الفساد والفوضى ، الضاربين أطنابهما فى كل مرفق تديره أو تشرف عليه الحكومة .

وعلى العموم ، فقد لعب تخبط السياسة المالية ، وما صحب هذا التخبط من عجز فى التنفيـــذ ، دورا خطيرا فى زيادة الاختلال بين الموارد وبين السكان . إذ كانت أسباب الأزمة واضحة منـذ زمن بعيد ، وكان من المستطاع تداركها فى حينها ، باستثمار الموارد جميعها ، واستغلال الامكانيات كاملة ، ولـكن شيئا من ذلك لم يحدث ، فتعقدت الأمور ، وتـكتلت المشاكل .

# القسم الثانى

# زيادة الانتاج

## تمهيد

يقوم التقسيم التقليدى لمشكلة اعادة التوازن بين السكان وبين الموارد فى مصر على أسس ثلاث : هى التصنيع ، وتحديد النسل ، وتشجيع الهجرة . ونحن وإن كنا لانجد مفرا من اتباع هذا التقسيم ، تيسيرا للبحث ، وايضاحا للجوانب الرئيسية الهامة من المشكلة ، إلا أننا نميل إلى استبدال الاساس الأول ، وهو التصنيع ، بما هو أعم وأشمل ، ونعنى بذلك : الانتاج بكافة نواحيه من زراعية وصناعية وتجارية وغير ذلك .

ولعل أهم مايلفت النظر فيما كتب عن المشكلة ، أنه على الرغم من كثرة ما كتب فيها ، فان أغلب الذين نادوا بتنمية الانتاج ، كانوا يكتفون بالاشارة إلى أن بمصر امكانيات لزيادة المساحة المزروعة لو نفذت، مشروعات الرى والصرف، أو أن بمصر امكانيات لقيام الصناعة لو استثمرت مواردها من معدنية وزراعية. وكان أكثر هؤلاء الكتاب يجتهدون فى ابراز الأرقام التى تؤكد وجود الاحتياطيات الضخمة من المعادن الدفينة ، والاحتياطيات الهائلة من الأراضى البور والصحارى القابلة للاستصلاح . هذا فضلا عن طول الشواطىء المصرية التى يمكن أن تستغل لصيد الأسماك ، وكثرة الأراضى الرملية الخفيفة التى تصلح لزراعة الفاكهة والخضر ، والصحارى الشاسعة التى يمكن أن تتحول إلى مراع سندسية تمدنا بملايين الاطنان من اللحوم والجلود والالبان . ثم هم بعد ذلك يصورون لنا الصناعات الجبارة التى يمكن أن تذخر بها البلاد ، طولا وعرضا ، وتقوم على استغلال هذه المعادن وتلك اللحوم والألبان ، والخضر والفاكهة . وأخيرا نراهم يذهبون يضربون الأمثال بالبلاد الزراعية الغنية ، مثل نيوزيلاند

والارجنتين ، ثم يقولون إننا نستطيع أن نصبح من نظار هذه البلدان لو أننا أحسنا استثمار مواردنا ، وعكفنا على استغلال امكانياتنا .

وهكذا نجد أكثر هؤلاء الكتاب ، وقد شغلهم تعداد مصادر الثروة ، والاجتهاد في حصر شتاتها، عن أن يبينوا لنا كيف نستطيع استغلال هذه الثروة ، وماهى الوسائل المجدية الفعالة لتحقيق هذه الآمال ، ثم لماذا لم نستخدمها من قديم ، وهل هناك من العقبات مايحول دون استخدامها فى المستقبل ؟

فهم لم يبحثوا مثلا مدى صلاحية تلك الموارد للاستغلال الاقتصادى ، وهل هى موارد حقيقية ، أم أنها سراب كالذهب المذاب فى مياه البحر ؟

إلى هذا ، فانهم لم يقولوا لنا أين نجد الأسواق التى يمكن أن تستوعب منتجاتنا ، إذا ثبت بالدليل سلامة الاستغلال الاقتصادى لهذه الموارد . فهل تحتمل السوق المحلية مثلا قيام تلك الصناعات الضخمة ، أم أنه لابد من تلمس بغيتنا لدى الأسواق الأجنبية ؟ وحينئذ هل تتيح المنافسة الدولية للمنتجات المصرية أن تقف على قدم أمام المنتجات الأجنبية العريقة ، مثل منتجات الارجنتين وهولندا وغيرها من البلاد ؟

ثم إنه بافتراض وجود تلك الأسواق ، وبافتراض قدرتنا على غزوها ، فهل أعددنا للتمويل عدته ؟ وهل صحيح أنه من الميسور الحصول على رؤوس الأموال اللازمة ، وأن المدخرات القومية من الوفرة بحيث يمكنها تمويل التوسع المنشود ، أم أنه من الضرورى أن نلجأ إلى الخارج كى نسد الثغرات التى تتخلف عن قصور تلك المدخرات ؟

وعلى افتراض توفر الأموال ، فهل نضمن وجود المستثمرين المستعدين لحمل مخاطر الاستثمار فى بلد فقير ، محدود السوق ، ضعيف القدرة على الانفاق ؟

وأخيراً ، أى الفريقين ينبغى أن يلعب الدور الرئيسى فى وظيفة الاستثمار : أهى الدولة ، مع مانعرفه عن تخبط السياسة وعجز التنفيذ فى مصر ، أم الأفراد مع مانعرفه من انعدام « الحوافز » ، وبطء الاستثمار الفردى(١) ، وعجزه عن أن يلحق بالزيادة المطردة السريعة فى عدد السكان ؟

تلك هى الاسئلة التى لم يتطوع للاجابة عليها ، سوى نفر قليل من الكثرة الغالبة التى أخذت على عاتقها عبء معالجة المشكلة . ولعلنا لانعدو عن الصواب، إذا قلنا أن الحل الحقيقى للمشكلة ، انما يتوقف على الاجابه عليها ، أكثر من توقفه على تعداد مصادر الثروة . والاشادة بعظم الامكانيات الكامنة المعطلة .

ولقد بدت تلك الحقيقة واضحة لأعين الهيئات واللجان التى شكلتها « هيئة الأمم المتحدة » ، بقصد دراسة حالات الأمم المتخلفة ، واقتراح الوسائل الكفيلة بانهاضها . فلقد اجمعت كل التقارير والبحوث التى قامت بوضعها هذه اللجان ، على أن مشكلة البلدان المتخلفة ، انما تتمثل فى ندرة المشروعات المدروسة القابلة للتنفيذ ، أكثر منها فى صعوبة الحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات .

ولعلنا لانكون قد اثقلنا على القارىء ، اذ نقتطف بعض الفقرات من مجموعة الابحاث والتقارير التى أخرجتها هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٩ عن « وسائل تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة » . وأولى هذه الفقرات هى التى جاءت بتقرير البنك الدولى للانشاء والتعمير ونصها (٢) :

---

(١) أنظر ص ٣٩ من هذا البحث .

(٢) Methods Of Financing Economic Development In Under - Developed Countries ( U. N. 1949 ) P. 91

« The most striking lesson of the Bank's experience to date is the dearth of soundly conceived development projects ready for financing ... The very fact of under-development connotes an insufficieney of the talents necessary to translate development concepts into practical propositions ready for execution ... Moreover, the last twenty years have witnessed a catalysmic depression and a long destructive war — hardly a fertile period for the preparation of long-term development plans — But not only have the plans not yet been made, even the material is lacking. Data of all kinds, including economic, are fragmentary and often unreliable. »

أما الفقرة الثانية فقد جاءت بتقرير اللجنة الفرعية للتنمية الاقتصادية ونصها (١):

« The provision of finance alone will not guarantee development; unless realistic, painstaking preparations have been made to execute useful projects ... The number of really matured and prepared projects fit for immediate execution appears to be much more limited than total needs »

وأما الفقرة الثالثة فمن تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة وهى كالآتى (٢) :

« The technical facts, maps and statistics on which development plans might be based are often inaccurate or lacking ... The inability of many countries to offer realistic, well-documented blueprints of what they propose to do, is one of the factors seriously limiting internationl investment. »

ولعلنا نكون الآن قد اقتنعنا بأهمية الاسئلة التى سقناها فى هذا التمهيد، وهى أسئلة يكاد كل منها أن يستغرق بحثا مستقلا، مما يجعل من المتعذر أن نحاول الاجابة عليها فى الصفحات المحدودة لذلك البحث الضيق .

على أنه إذا لم يكن من المستطاع والحال كذلك ، ان نجيب على كل هذه الأسئلة ، فلا أقل من أن نحاول الاجابة على بعضها ، وهذا هو ماسوف نفرد له بعض الفصول القادمة .

---

(١) المرجع السابق P. 118

(٢) » » P. 76

# الفصل الأول

## لابد من خطة وسياسة مرسومة

ليس فى مراحل التاريخ مرحلة كان العالم فيها أكثر خضوعا للعوامل الاقتصادية مثل المرحلة التى يمر بها فى عصره الحالى . فلقد بلغت المدنية حدا من التعقيد ، جعل نجاح السياسة فى أى بلد متوقفا على المبادىء الاقتصادية التى تتبعها حكومته ، ومدى اتفاق هذه المبادىء أو تنافرها مع طبيعة الشعب وموارده .

ولقد شهد العالم خلال السنوات الثلاثين تجربة اقتصادية أثارت دهشته واعجابه فى ذات الوقت . تلك هى تجربة « الاشتراكية الوطنية » فى المانيا التى أصلحت مركزها الاقتصادى وقضت على البطالة وهيأت للناس مستوى كريما من العيش . فلقد قدرت الدولة ، بناء على احصاء دقيق ، حاجات المعيشة المعقولة للفرد ، ورسمت خطا لهذا المستوى انتظم قسما كبيرا من الشعب ، ثم عملت على رفع الطبقات التى دونه الى مستواه ، بالأخذ من الطبقات التى فوقه بالقدر اللازم فقط . ثم مضت الدولة وقد استقرت حالة العيش فيها ، تتوسع فى الانتاج ، وتقيم بنيانها الاقتصادى على أسس وطيدة ودعائم ثابتة .

ونشبت الحرب العالمية الثانية فاذا الانتاج العالمى يخضع للاقتصاد الحربى ، وانتهت الحرب فاذا العالم خاضع للاقتصاد الموجه ، واذا بكل دولة تضع الخطط ، وترسم السياسات ، الطويلة الأمد البعيدة الأهداف .

هكذا جرت الأحداث فى غالبية الأمم ، أما فى مصر فقد بقيت الأمور تجرى كما شاء لها الهوى ، تستقر حينا وتضطرب أحيانا ، وما كان أحوجنا ،

أكثر من أية دولة أخرى ، الى خطة وسياسة ، تقوم على تعبئة كل عنصر من عناصر الانتاج ، لتطلقها متعاونة متكاملة فى طريق معلوم الغاية محدد الأهداف.

لكن هذه الدعوة الى الرسم والتوجيه ، كثيرا ما تقابل - للأسف - بغير الترحاب والقبول الذى لقيته فى البلدان الاخرى ، وذلك استنادا الى أنها لا تصلح إلا للتطبيق فى المجتمعات الاشتراكية ، ونحن فى مصر بلد رأسمالى . ونحن نود أن نبادر فنطمئن أولئك المتخوفين الحريصين ، الى أننا لن ننادى بأن تصبح مصر بلدا اشتراكيا ، ولكننا كذلك لن نرضى بأن تبقى مصر بلدا رأسماليا ، دون أن يعرف معنى لرأس المال .

ومهما يكن من أمر ، فلقد أثبتت التجارب أن الدولة تستطيع ، مع سيادة النظام الفردى ، أن تتعاون مع المشروعات الخاصة فى تنمية الاقتصاد القومى على أساس خطة مشتركة . وحينئذ لن يعدو تدخل الدولة أن يكون تنظيما للانتاج ، واستغلالا للموارد المعطلة ، مع بقاء المشروعات فى أيدى أربابها .

انما الخطة التى ننادى بها هنا ، أن تقوم الدولة بوضع دستور اقتصادى يكون ثمرة جهود وابحاث دقيقة ، تتناول كل مرافقنا ، وتقوم على أسس من الاصلاحات الشاملة البعيدة المدى . فاذا وضع هذا الدستور شرعنا فى تنفيذه على نظام خمسى أو عشرى . فنستطيع مثلا أن نضمن هذا الدستور مشروعات لاقامة قرى نموذجية ، أو لتعميم مياه الشرب النقية ، أونشر وسائل الوقاية من الامراض ، وتوسيع نطاق التربية والتعليم ، ولا سيما التجربة المعروفة « بالتربية الاساسية » التى تهدف الى خلق الفلاح المستنير ، وايقاظ وعيه بأمور معيشته وأحوال وطنه .

إلى جانب هذه المشروعات الاجتماعية ، وهى بلاشك ذات آثار اقتصادية ، توجد مشروعات اقتصادية بحتة ، وهى التى ينبغى أن يكون لها الاعتبار الاول ؛ مثل

مشروعات الرى بأعالى النيل ، والصرف فى شمال الدلتا ، ومشروعات لاستغلال القوى المحركة من الخزانات المقامة على النيل ، واستخدام هذه القوى لادارة مصانع تنشأ فى مراكز زراعية ، وتقوم على استغلال بعض منتجاتها . كذلك يمكن ان نضمنه مشروعات لتحسين المواصلات والنقل ، ولا سيما النقل النهرى ، وإقامة المنشآت الضرورية لتشجيع الاستثمار الفردى ، وتعبيد طريقه .

وإن لنا فى المحاولة الجريئة التى قامت بها الأرجنتين فى عام ١٩٤٧ (١) ، لقدوة نحتذيها ، وعبرة نتعظ بها ، إذ آثرنا لانفسنا النجاة من المصير المظلم الذى ينتظر كل أمة تركت لامورها الحبل على الغارب . فلقد عملت هذه التجربة على تنظيم الادارات الحكومية ، مركزية كانت أو محلية ، بما فى ذلك تنقيح قانون الانتخاب والقوانين الجنائية والمدنية ونظام التعليم والخدمات الصحية ، كما عملت على تعديل اللوائح الجمركية ورسومها ، والسماح لربع مليون من الأجانب بالهجرة اليها ، مع وضع خطط لاستغلال المناطق غير العامرة بالسكان ، بحيث تتوافر الأيدى العاملة للصناعات الجديدة المراد انشاؤها .

على أن أهم مافى المشروع ، هو ذلك الجزء الذى يهدف إلى تنمية الاقتصاد القومى بحيث يصبح قادرا على سد حاجات البلد بمنتجاته ، وهو هدف يقوم على تحقيق التوازن بين عنصرى الصناعة والزراعة بحيث يكمل كل منهما الآخر ، أو بمعنى آخر ، بحيث يخلق من البلد وحدة اقتصادية متكاملة ، يتحقق معها مبدأ « النمو المتوازن » Balanced Growfh (٢)

---

(١) البراوى : مشروعات السنوات الخمس ( ص ٤٣٦ )

(٢) Nurkse , P. 4

وقد قسم الجانب الخاص بتنمية الثروة فى المشروع الارجنتينى إلى سبعة أقسام هى :

(١) المسائل الديموجرافية .
(٢) المسائل الاجتماعية .
(٣) الوقود والقوى المحركة .
(٤) الأعمال العامة .
(٥) الانتاج .
(٦) التجارة .
(٧) المالية .

وقد اعتمد لهذا المشروع ٦٦٦٢ مليون بستوس ، أى أكثر من ٤٠٠ مليون جنيه ، كما تقرر لتنفيذه مدة خمس سنوات تبدأ من يناير سنة ١٩٤٧ . وقد كان طبيعيا أن يصادف الأرجنتين عقبة تدبير مثل هذا المبلغ الكبير ، ولكنها استطاعت أن تذللها بأن خولت للبنك المركزى حق استخدام ٨٥ ٪ من ودائع المصارف عنده ، فى مقابل أن تتعهد الحكومة بضمان جميع الودائع .

كذلك عملت الحكومة على تدعيم المشروع باحتكار عملية التصدير إلى الخارج ، فأنشأت بها هيئة تقوم بشراء المنتجات الرئيسية مثل الحبوب واللحوم من الفلاحين ، وفق أثمان تكفل لهم ربحا مناسبا ، ثم تقوم هى ببيعها فى الأسواق العالمية . ولقد قدر ربحها من هذه العملية ، فى عام ١٩٤٧ وحده ، بما يعادل ١٢٥ مليونا من الجنيهات المصرية .

ومهما يكن من أمر التجربة الارجنتينية ، فانه ليس فى نيتنا أن ننادى بتطبيقها أو بتطبيق مثيلتها فى مصر ، لان اختلاف الظروف بين البلدين ، كفيل بأن يجعل هذا التطبيق متعذراً . انما الذى نود أن ننبه اليه الأذهان ، ونلح فى تنبيهها اليه ، ان خطة

دقيقة وسياسة مرسومة ، قد باتت اليوم ضرورة لازمة إذا شئنا لانفسنا النجاة ، وينبغى أن نسارع على الفور بوضع اسسها والمبادرة بتنفيذها .

لكن هذا التنفيذ قد يعترضه مثل ماأعترض الارجنتين من صعوبة فى الحصول على المال اللازم . لذا نقترح مثلا أن تبدأ الهيئة أو المؤسسة التى سيوكل اليها تولى هذه الخطة ، بالاستيلاء على الجزء الحر من الاحتياطى العام ، يضاف اليه حصة مناسبة تخصص لها سنويا من ميزانية الدولة . أما أهم موارد المشروع فتكون بتوجيه الادخار الأهلى اليها ، وذلك باصدار سندات حكوميه صغيرة القيمة حتى تتمكن كل طبقات الشعب من الاشتراك فيها . ولابد من التمهيد لهذه السندات بحملة دعاية قوية ومستمرة تستعمل فيها كل الوسائل الممكنة لترغيب الجمهور فيها ، وافهامه أهميتها فى حياتنا الاقتصادية ، فنسميها مثلا سندات « الحرية » على نمط سندات « الدفاع » أو سندات « النصر » التى أصدرتها الحكومة البريطانية خلال الحرب .

إلى جانب هذا ، فان الحكومة تستطيع أن تفرض على الشركات استخدام نسبة معينة من الارباح غير الموزعة فى شراء تلك السندات ، أو استخدام أموال صندوق التوفير (١) وأموال القصر وماشابه ذلك فى شراء تلك السندات .

وأخيراً فان المشروع سوف يصبح على مضى الأيام مالكا لبعض المرافق الايرادية كالمصانع ووسائل النقل ومساكن العمال ، فضلا عن المرافق المماثلة الموجودة بالفعل ، والتى يمكن أن تضم اليه للانتفاع بمزايا الوحدة المتكاملة ، مثل السكك الحديدية ، ومصالح الاملاك والمناجم والمحاجر . . الخ :

---

(١) أنظر لوحة ١٣ .

ولعل مما يبعث على التفاؤل أن تطالعنا الصحف ونحن نكتب هذه السطور ( ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ) بنبأ اعتزام الحكومة اصدار مرسوم بتعيين أعضاء مجلس الانتاج القومى. وهم نخبة من المفكرين والاقتصاديين وذوى الخبرة فى كل فرع من فروع الإنتاج ، أما مهمة المجلس فسوف تكون رسم السياسة الانتاجية وتنفيذها تنفيذا بعيدا عن التقيد بقيود الروتين الحكومى ،اذ له ان يعهد إلى الحكومة أو الشركات أو يقوم بنفسه بانشاء المؤسسات الصناعية والانتاجية .

# الفصل الثانى

## التوسع الزراعى

### أولا – تنويع الإنتاج

يعتقد بعض الكتاب أن انخفاض الدخل الزراعى فى مصر ، إنما يرجع إلى اعتمادنا على القطن كأساس ، وذلك رغم التدهور النسبى فى أهمية هذا المحصول ، سواء أكان بسبب التوسع فى زراعته فى بلاد كثيرة . أو بسبب التوسع فى صناعة الألياف والخيوط الصناعية ، التى أخذت بالتدريج تحل محله فى كثير من أوجه استخدامه . ويستشهد هذا الفريق على ذلك ، أن أحد الخبراء قد قدر أنه من مجموع إنتاج القطن المصرى الذى يبلغ حوالى ٨ ملايين من القناطير سنويا ، تستهلك الصناعات المحلية حوالى مليونين ، وأن حوالى ٣ – ٤ ملايين يستهلكها غزالون يتعرضون لخسارة كبيرة إذا رغبوا فى تحويل آلاتهم إلى استخدام أقطان أقصر تيلة ، ولكن هؤلاء الغزالين ليسوا على استعداد لمجاراة ارتفاع أسعار القطن المصرى إلا فى حدود معقولة . أما باقى المحصول فيشتريه فريق من الغزالين طالما أن أسعاره تقارب أسعار الامريكى ، تفضيلا لميزاته من حيث المتانة وطول التيلة وبياضها . ومن ذلك يتضح أن القطن المصرى ليس فى مركز احتكارى يمكنه من الاحتفاظ بمستويات أسعاره المرتفعة .

ولهذه الأسباب يقترح ذلك الفريق من الكتاب تنويع الإنتاج تنويعا علميا يقوم على التحليل الدقيق لأربحية الحاصلات ، فتزداد مثلا المساحات المزروعة بالخضر والفاكهة ، التى يمكن أن تقوم عليهما صناعات الحفظ والتعبئة ، كما يمكن ادخال بعض المحاصيل الصناعية مثل فول الصويا والجوت والكتان

والزهور العطرية والنباتات الطبية . وكذلك العناية بتربية الحيوان والتوسع فى صناعة منتجات الالبان .. إلى آخر ما هو معروف من وسائل الزراعة المشتركة .

على ان هذه المقترحات وان كانت تبدو وجيهة من حيث انها تهدف إلى رفع قيمة الناتج فى عمومه ، فانها لا تساعد بمفردها على حل المشكلة ، فضلا عما يعترض تطبيقها من صعوبات ، لعل أبسطها هو جهل الفلاح بها وعدم إدراكه لمزاياها . إلى هذا ، فاننا نعتقد أن سياسة التنويع تلك ، ليست من السياسات الثابتة التى يمكن أن تنتهج فى كل السنين . فما هو مربح فى عام ، قد يؤدى إلى خسائر فى عام آخر ، تبعا لتغيرات العرض والطلب .

وعلى العموم فان كل ما نستطيع أن نوصى به فى هذا المجال ، هو أن تشرف الدولة بما لها من إمكانيات علمية وإحصائية ، على توجيه الزراع إلى نواحى الاستغلال الاوفر ربحا ، وإرشادهم إلى أنواع المحاصيل التى تجود فى الاراضى المختلفة .

## ثانيا — زيادة غلة الفدان

ومن الكتاب من يرى أن غلة الفدان آخذة فى الهبوط بمعدلات تتراوح بين ١٠ و ٢٠ ٪ فى أغلب الحاصلات ، وذلك بسبب إجهاد التربة دون العناية بتسميدها العناية الكافية . كما أن معدل إنتاج الفدان يختلف من منطقة إلى أخرى بسبب الاختلاف فى التربة ووسائل الزراعة السائدة ، ومدى العناية بالمزروعات ومحاربة آفاتها . ولهذا يقترح ذلك الفريق ان نكرس جهودنا لتحقيق «توسع رأسى» ، عن طريق زيادة غلة الفدان ، وذلك بأن يعمم استخدام الاسمدة وتشجيع صناعتها ، فضلا عن تشجيع الجمعيات التعاونية الزراعية ومدها بالآلات

والأدوات اللازمة . وأخيرا ينادى ذلك الفريق بتعميم المجموعات الزراعية مع تزويدها بوسائل مكافحة الآفات وانتخاب البذور واستنباط أنواع جديدة منها عن طريق التهجين الصناعى .

على أننا نرى أن سياسة التوسع الرأسى، وإن كانت خيرا فى ذاتها ، فهى، شأنها شأن سياسة تنويع الانتاج ، لايمكن أن تكون البلسم الشافى لعلاج المشكلة ، والتخفيف من ضغط السكان .

## ثالثا — تحديد الملكية

أما الداعون إلى تحديد الملكية ، فيقيمون حجتهم على أن اطراد اتساع الشقة بين الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة ، قد عمل على ابعاد حجم الوحدة الانتاجية للمزرعة عن الحجم الاقتصادى الأمثل ، وبالتالى أدى إلى انخفاض الناتج فى مجموعه . فبينما كان متوسط مايملكه ١ر٤ مليون من الملاك لايزيد على ٣ر٠ من الفدان ، كان هناك حوالى ٦٠ شخصا يزيد متوسط مايملكه كل منهم على ٤٤٠٠ فدان . هذا بصرف النظر عن المساوىء السياسية والاجتماعية الأخرى ، من حيث اعراض الملاك الكبار عن الاستثمار الصناعى والتجارى ، أو استغلال الملاك للمستأجرين والعمال ، مما يحد من مقدرتهم الشرائية ، وبالتالى يؤدى إلى ضيق السوق المحلية للمنتجات الصناعية .

ولقد استجاب أولو الأمر فى مصر لضرورة تحديد الملكية ، فأصدروا قانون الاصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وهو ينص على جعل الحد الأقصى ٢٠٠ فدان ، وبهذا يبلغ ماسيشمله التوزيع حوالى ٦٠٠ر٠٠٠ فدان (أو مايعادل ١٠ ٪ من جملة المساحة ) يتم توزيعها على ٥ سنوات وينتفع بها حوالى ١٥٠ر٠٠٠ من الفلاحين .

ويبدى بعض الاقتصاديين تخوفهم من أن القانون سوف يؤدى إلى نقص الانتاج نتيجة لتفتت الملكيات الكبيرة ، فضلا عن صعوبة تمويل الملاك الجدد ومدهم بحاجتهم من الأسمدة والبذور كما كان يفعل الملاك القدامى . إلا أنه يرد على ذلك بأن أكثر هذه الملكيات كان يؤجر بالفعل للفلاحين فى مساحات صغيرة ، فاذا كان ثمة أثر لانتقال الملكية من المالك إلى الزارع الفعلى ، فلن يكون هذا الأثر سوى زيادة الحافز على الانتاج . ومن جهة أخرى فان القانون سوف يعمل على تجميع الملكيات المفتتة وحمايتها من التضاؤل كما تقضى بذلك بعض مواده . أما مشكلة التمويل ، ففى مقدور الحكومة أن تعمل على تيسيرها عن طريق بنك التسليف الزراعى ، أو عن طريق الجمعيات التعاونية التى نص القانون بالفعل على تكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فان ثمة حقيقة ينبغى الا تغيب عن الأذهان ، وهى أن اعادة توزيع الأرض المنزرعة ، لن يضيف إلى دخلنا الاهلى جديدا . ولعله من الخطأ أن نوهم الناس بأن هذ التوزيع سوف يحقق كل مطالبهم ، لأنه بافتراض توزيع الاراضى جميعها فى مساحات صغيرة لاتزيد على ٥ أفدنة ، فان عدد الملاك لن يزيد فى مجموعه عن ١ر٢ مليون ، ويبقى بعد ذلك أكثر من نصف الزراع محرومين من تملك الارض .

فتوزيع الارض لايعدو فى الواقع أن يكون مسكنا وقتيا ، الى وقت الحل النهائى الذى يأتى عن طريق زيادة المساحة المزروعة ، وتقليل الضغط عن الزراعة بافساح ميدان العمل فى المنشآت الصناعية والتجارية .

## رابعا — زيادة المساحة المزروعة

يختلف الباحثون فى تقدير المساحة التى يمكن استصلاحها واضافتها إلى

المساحة الحالية ، كما يختلفون فى وسائل هذا الإصلاح ومدى سلامته من الناحية الفنية . وفيما يلى نلخص بعض هذه الوسائل وكيفية تنفيذها : —

(١) استصلاح الاراضى القلوية فى المناطق الشمالية ، والانتفاع بمخلفات مصانع السكر فى استصلاح أراضى الجهات الجنوبية ، أسوة بما هو متبع فى حوض نهر السند .

(٢) الانتفاع بالمشروعات الايطالية فى تجفيف البحيرات الشمالية بشق بعض الترع التى تحمل اليها مياه الفيضان ، فقد ثبت أن الكمية التى تحملها هذه المياه سنويا تكفى لتكوين طبقة سمكها متر فى مساحة قدرها ٨,٠٠٠ فدان .

(٣) إصلاح أراضى الواحات بالانتفاع بالمياه الجوفية وجعلها مراكز هامة لصناعات زراعية معينة .

(٤) الانتفاع بمخلفات المدن بتصريفها فى مناطق خالية يمكن استغلالها كغابات لإنتاج الأخشاب ومحطات لإنتاج الأسمدة العضوية ومواد الوقود الغازية .

(٥) الانتفاع بمنخفض القطارة ووادى الريان كمناطق زراعية حدية لقلويتها ، ويمكن الانتفاع بالتيار الكهربائى المولد محليا فى استصلاحها .

(٦) استخدام المصارف المغطاة بدلا من المصارف الحالية ، وبذا نستطيع توفير حوالى نصف مليون فدان تشغلها هذه المصارف فى الوقت الحالى .

(٧) الانتفاع بالأراضى الصحراوية فى زراعة بعض أنواع الفاكهة والخضر التى تلائمها التربة الخفيفة .

(٨) توفير المياه اللازمة لهذه الاصلاحات جميعها ، سواء بتنفيذ مشروعات التخزين الدائم بأعالى النيل مثل خزانات فكتوريا والبرت وتانا ، أو بتحويل

مجرى النيل عند منطقة السدود . أو بالانتفاع بمياه الفيضان التى تتدفق فى كل عام إلى البحر الأبيض ، دون أن نفيد منها بشىء .

هذه طائفة من المشروعات والوسائل التى يقترحها بعض الفنيين لزيادة المساحة المنزرعة . ولئن كنا لا نستطيع القطع بمدى صلاحية هذه المشروعات من الناحية الفنية ، فمما لا شك فيه أن هناك من الأراضى ماهو قابل للاستصلاح، ويمكن أن يستفاد به فى زيادة الرقعة المستثمرة .

فاذا ثبت هذا ، لكان لنا أن نتساءل : على كاهل من يقع عبء استصلاح تلك الأراضى ؟ أو بعبارة أكثر صراحة : أتقوم الدولة أم يقوم الأفراد بتنفيذ تلك المشروعات ؟

يعتقد البعض أن الاعتماد على المشروعات والجهود الفردية للاضطلاع بتلك المشروعات سوف لا يأتى بالنتائج السريعة المنشودة . فالحوافز على استثمار الأراضى قد أصبحت ضعيفة ، خصوصا بعد أن هبطت أثمانها على أثر صدور قانون الاصلاح الزراعى ، دون أن يقابل ذلك هبوط مماثل فى أجور عوامل الانتاج التى ستستخدم فى استصلاحها ، بل على العكس نجد أن هذا القانون قد عمل على رفع أجور العمال الزراعيين عما كانت عليه .

كذلك يرى هذا الفريق أن بقاء النشاط الفردى بعيدا عن مجال استصلاح الأراضى ، رغم ارتفاع أثمانها فيما مضى ، انما يقطع بعجز هذا النشاط ويوحى بقصوره . ولعل مما يؤكد هذا العجز أن الائتمان الزراعى ، مع ما كان يمكن أن يقدمه من خدمات جليلة فى هذا المضمار ، يكاد أن يكون منعدما فى مصر . فمن مجموع القروض التى عقدها بنك التسليف الزراعى والتعاونى منذ أنشائه فى عام ١٩٣١ حتى نهاية عام ١٩٥١ وتقدر بحوالى ١٣٠ مليون جنيه (١) لم تزد قيمة القروض

---

(١) أنظر التقارير السنوية للبنك

التى قدمت بقصد استصلاح الأراضى عن ١٠٧ ألف جنيه ، أى بنسبة لا تتجاوز ٠١ ٪ ، وحتى هذه الاراضى لم تكن بورا وانما كانت أراضى مزرعة لايعوزها سوى الإصلاح الطفيف .

وعلى ذلك يرى هذا الفريق (١) أن تقوم الحكومة بحصر الأراضى القابلة للاصلاح ، ثم تعمد إلى تقسيمها إلى مزارع كبيرة نسبيا تخصص هيئة للاشراف على كل مزرعة بحيث تخضع جميع الهيئات لادارة مركزية تتولى السياسة العامة للمشروع . يلى ذلك أن ينقل إلى المناطق المستصلحة عدد من سكان المناطق المزدحمة ، ثم تقسم عليهم الاراضى لزراعتها فى حدود الخطة الموضوعة ، احتفاظا بمزايا الإنتاج الكبير ، بشرط أن يكون هذا التقسيم بالتأجير لا بالتمليك . أما الإيراد المتحصل فيخصص لدفع ثمن الآلات والخدمات والأسمدة ، وسداد القروض التى تعقدها الهيئة المركزية ، وتكوين الاحتياطى والقيام بالخدمات الاجتماعية والثقافية وما إليها . أما المتبقى بعد ذلك فيضاف إلى ميزانية الدولة .

أما كيف يتسنى للحكومة تدبير الأموال اللازمة للمشروع ، فيرى أنصار الفكرة ، أن هناك قوة ادخارية تخفيها البطالة المقنعة التى تعانى منها الزراعة المصرية ، وأنه من المستطاع بوسيلة أو بأخرى ، أن تجند هذه القوى لخدمة المشروع (٢) . ولتوضيح ذلك يقولون أن الجامعة الامريكية بالقاهرة قد قامت بعمل تجربة علمية ، فاستطاعت أن تثبت أن فلاحة ٥٩ فدانا — بنفس الوسائل المستخدمة حاليا — لا يحتاج لأكثر من ٨ اسرات ، أى أنه يكفى لزراعة المساحة الحالية حوالى مليون أسرة أو ما يعادل نصف السكان الزراعيين فى سنة ١٩٣٧ وعددهم ١١,٨٠ مليون (١٣ مليون فى تعداد ١٩٤٧) .

وثمة تجارب أخرى تدل جميعها على أن الزراعة المصرية تعانى بطالة مقنعة ، أو بمعنى آخر ، أنه من المستطاع تحويل جانب من الأيدى العاملة فيها إلى نواح

---

(١) البراوى : مشروعات السنوات الخمس (ص ٤٤٨)

(٢) Nurkse, P. 23

إنتاجية جديدة دون أن يعترى الدخل الزراعى الحقيقى أى نقصان . من ذلك أن بعض الخبراء المصريين والأجانب (١) قاموا بعمل أبحاث دقيقة لمعرفة مقدار العمل الإنسانى اللازم لاستغلال الأراضى المصرية ، فخلصت نتائجهم إلى أن هذا العمل يقدر بحوالى ٢٧٠ — ٣٩٤ مليون يوم من عمل الرجال ، يضاف اليها ١٢٥ — ١٩٨ مليون يوم من عمل النساء أو الصبية . فاذا فرضنا أن أيام العمل السنوية هى ٣٠٠ يوم ، وأنه يلزم لتنظيم الاستغلال والاشراف على توجيهه ، حوالى ١٢٠,٠٠٠ من الاخصائيين ، لما زادت حاجة الزراعة إلى أكثر من ١,٣ — ١,٤ مليون من الرجال و٤٠٠ — ٦٥٠ ألف من النساء والأطفال . ومعنى هذا أن حوالى ١٣ مليون من السكان ، بينهم أكثر من ٧,٥ مليون من الأيدى العاملة المنتجة . ذكورا وأناثا ، يقومون اليوم بما يستطيع أن يقوم به مليونان أو ثلاثة ملايين ، إذا احسن توجيهم ونظمت جهودهم ، وذلك مع بقاء نفس الوسائل والمعدات المستخدمة حاليا على ما هى عليه .

وإذا كان الأمر كذلك، لحق لنا أن نقول بأن العمال « الزائدين» إنما يصبحون عبئاً على غيرهم ، لأنهم بجانب اعتبارهم عنصراً غير منتج ، فهم يستهلكون جانبا من إنتاج العمال « المنتجين » . وبديهى أننا فى الحياة الواقعة لا نستطيع أن نميز بين هذين النوعين من العمال ، بمعنى أن نقول أن عمروا من فريق المنتجين وأن زيدا من فريق الزائدين . فالجميع يعملون ، والجميع ينتجون . ولكننا نوثر أن نبقى على هذا التمييز ، تسهيلا للتحليل النظرى . وتيسيرا لعرض المشكلة فى فى صورتها الحقيقية .

فلو أمكننا الآن أن نتصور ان العمال الزائدين قد حولوا للعمل فى إصلاح الأراضى البور ، وأن العمال المنتجين سوف يحافظون على إنتاج نفس الغلة

(١) Issawi , P. 201

الكلية دون نقصان ، ويحافظون فى نفس الوقت على معدل استهلاكهم السابق دون زيادة ، لجاز لنا أن نتوقع بأن الفئة « المنتجة » سوف تحقق من دخلها فائضاً يسد حاجة الفئة « المحولة » ، وأن هذا الفائض يعادل تماما ما كانوا يستهلكونه بالفعل أثناء إقامتهم بين ظهرانيهم .

لكن كيف نستطيع أن نضمن بقاء معدل الأستهلاك لدى الفئتين ، المنتجة والمحولة ،عند مستواه الأصلى ، مع ما نعلمه من أن الظروف الجديدة سوف يكون لها دون ريب آثارها التى تعمل على رفع هذا المعدل ؟ وإذا استطعنا أن نحقق ذلك ، أفلا ينتظران يؤدى نقل « الفائض » إلى حيث تعمل الفئة المحولة ، إلى تكبد بعض النفقات الإضافية ؟

هنا لك يقول أنصار الفكرة انهم لا ينكرون احتمال زيادة الأستهلاك ، أو احتمال تكبد بعض النفقات الإضافية مثل نفقات النقل ، لكنهم مع ذلك يصرون على إمكان تحقيق الفكرة رغم ما يعترضها من صعوبات . فلو فرضنا أن قيمة ما كان العمال « المحولون » يستهلكونه بلغت ٦٠ مليونا من الجنيهات سنويا ، وان النفقات الإضافية ، وهى النفقات المترتبة على زيادة الأستهلاك وتكاليف النقل سوف تبلغ ٢٠ مليونا ، فإنه لو استطيع تدبير تلك الملايين العشرين بوسيلة من الوسائل العادية مثل القروض الخارجية أو الداخلية ، لكان معنى ذلك أننا استطعنا استثمار ٤٠ مليونا من الجنيهات كانت تبتلعها البطالة المقنعة .

ومرة أخرى يتساءل المعارضون : لكن كيف السبيل إلى انقاذ الفائض من أفواه المنتجين ؟

هنا تصطدم الفكرة بأول عقبة من عقبات التنفيذ . فهناك فريق يرى أن فرض الضرائب المباشرة على الزراع كفيل بانقاذ الفائض وتوجيهه إلى الغرض المنشود .

ولكن فكرة الضرائب المباشرة قد تجد من يعارضها والحجج كثيرة . كذلك الضرائب غير المباشرة ، فان أثرها قد لا يجدى ، خصوصا إذا ما أخذ فى الحسبان أن ما يشتريه الفلاح من السلع لا يبلغ سوى نسبة ضئيلة جدا مما يستهلكه من حاصلاته مباشرة **Consumption on the spot** .

ويدور أنصار الفكرة يبحثون عن الوسيلة هنا وهناك ؛ ثم ينتهى بهم الامر إلى تجربة «المزارع الجماعية» . ذلك أن جماعيتها فى الإنتاج ، تعنى فى ذات الوقت «جماعية» فى التوزيع ، وبهذا تستطيع الدولة أن تضع يدها على الفائض المنشود دون كبير عناء .

هذه هى خلاصة رأى الذين يعتمدون على الحكومة فى حل المشكلة . أما الذين يعارضونهم ، فيقولون أن صعوبة التمويل ما تزال رغم ذلك بغير حل . ذلك أنه بافتراض نجاحنا فى تجنيد الطاقة الادخارية « المقنعة » — وهو نجاح غير محقق لكثرة ما يعترض الفكرة من صعوبات — فاننا لن نحصل على أكثر من عنصر « العمل » ، وتبقى التجربة بعد ذلك قاصرة عن توفير المعدات الرأسمالية ، وهى فى مجموعها لا بد وأن تبلغ رقما كبيرا . ويضيف هذا الفريق إلى ذلك ، أن إيكال الامر للحكومة كما يزعم الآخرون ، إنما يحمل فى طياته أعظم المخاطر ، لأنه يعرض المشروع — على أهميته الحيوية — لمقبرة الروتين ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع النفقات ارتفاعا بالغا . ولعل أقطع البراهين على صحة ذلك ، هو ما لقيته سياسة مصلحة الاملاك الاميرية من فشل فى استصلاح الاراضى المملوكة للحكومة (١) . فلقد وضعت هذه المصلحة سياسة قدرت فيها أن إصلاح الفدان

---

(١) تقرير ديوان المحاسبة ( ٤٧ / ١٩٤٨ ) ص ٢١٠

« « « ( ٤٨ / ١٩٤٩ ) ص ٢٦٦

« « « ( ٤٩ / ١٩٥٠ ) ص ١٦

يكلفها حوالى ١٩ جنيها ، يصرف نصفها فى السنة الاولى والنصف الآخر فى مدى خمس سنوات لصيانة الإصلاح ، ومع ذلك فقد امتدت هذه المدة إلى أكثر من ١٢ سنة مما ترتب عليه ان ارتفعت التكاليف إلى أكثر من ١٠٠ جنيه . هذا إلى أن مجموع ما تم إصلاحه بمعرفة تلك المصلحة فى المدة من سنة ١٩٣٥ — تاريخ بدء سياسة إصلاح الأراضى — إلى سنة ١٩٥٠ ، لم يزد على ٣١٣,٨٣٩ فدانا ، أى أن نسبة ما تم إصلاحه خلال ١٥ سنة بالقياس إلى مجموع الأراضى القابلة للاصلاح والتى بلغت ١,٣٥٥,٠٤٩ عام ١٩٤٥ لم تتجاوز ٢٣ ٪ . وعلى الرغم من أن المصلحة قررت منذ عام ١٩٤٥ أن تتخلص من أراضيها أولا فأولا ، فان نسبة ما تم بيعه من الأراضى المستصلحة لم تزد للآن عن ١٢٧,٠٤٩ فدانا أو ما يعادل ٤٣ ٪ من جملة هذه الأراضى .

على أن الفوضى التى صاحبت سياسة الحكومة بالنسبة لاراضيها ، قد لا تبدو بجلاء إلا إذا ذكرنا ، فضلا عما تقدم ، أن حساب الأرباح والخسائر للأراضى المؤجرة والمنزرعة بمعرفة مصلحة الأملاك قد كشف عن خسائر كبيرة وصلت فى بعض الحالات إلى أكثر من ١٩ جنيها فى الفدان الواحد .

أما السياسة المائية التى تعهدتها الحكومة منذ سنة ١٩٢٠ ، والتى أعيد تنظيمها عام ١٩٤٠ ، وشرع فى تنفيذها عام ١٩٤٢ ، فكفانا دليلا على فشلها أنه ، إلى جانب بقاء المساحة المنزرعة دون زيادة تذكر ، فقد تعرض محصولا القطن والأرز عام ١٩٥١ للهبوط الكبير بسبب قلة المياه .

ويخلص أنصار ترك الأراضى للشركات والأفراد ، فى نهاية الأمر ، إلى أن الخير والبركة لا يمكن أن يحلا إلا على أيدى هذه الشركات . ولذا ينبغى علينا أن نمهد لها السبيل كى تقوم بالإصلاح المنشود ، خصوصا بعد أن تكفل قانون

الإصلاح الزراعى بتهيئة الفرصة المناسبة . إذ قرر إعفاء الأراضى المملوكة بقصد استصلاحها من تحديد الملكية خلال ٢٥ سنة من وقت التملك .

على أننا نعتقد ، أن الأمر قد بات يتطلب مزيدا من التعاون بين الحكومة وبين الافراد ، حتى نبلغ غايتنا بأسرع ما يستطاع . فتقوم الحكومة مثلا من جانبها بالإنفاق على المشروعات العامة ، كمشروعات الرى وشق الترع ومد الطرق التى تربط هذه المناطق ببقية مناطق القطر ، ولا بأس بعد ذلك من أن تترك للأفراد فرصة السير فى بقية المشروع .

ولقد تحقق بالفعل جانب من هـــذه السياسة ، إذ وافق مجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ على بيع الأراضى الحكومية البور ، وتقدر بحوالى ١,١٨٤,٦٠٧ أفدنة للأفراد والشركات . وعلى أثر ذلك شرعت وزارة المالية فى مباحثة الشركات الزراعية المصرية لتعرف مدى قدرتها على استصلاح واستغلال تلك الأراضى ، فتقدم إليها فى ديسمبر من نفس العام قرابة ٢٠ شركة بعروض مختلفة ، تغطى مساحة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ فدان . ولا تزال المباحثات جارية حتى الآن .

لكن على الرغم من كل هذا ، فما زلنا نعتقد أن الإصلاح الزراعى لم يبلغ بعد نهايته ، ولا بد من أن توضع له خطة مدروسة ، تقوم على استهداف الآمال البعيدة فى توسيع المساحة ، والتنظيم العلمى ، وإفساح المجال أمام رؤوس الأموال القومية والأجنبية لاستغلال مواردها على أحدث الأساليب .

أما النقاط الأساسية التى ينبغى أن تتضمنها هذه الخطة ، فيمكن تلخيصها فيما يلى : —

أولا — استصلاح أكبر قدر من الأراضى القابلة للزراعة . وقد قدر الأستاذان Clark و Cleland أنه من المستطاع — بالوسائل المعروفة فى الوقت الحاضر — أن تزيد الرقعة المنزرعة بما يتراوح بين ٧ و ٨ ملايين من الأفدنة .

ثانيا — تغيير الأساليب الزراعية الحالية ، بحيث تصطبغ بالطابع الآلى Mechanisation فيقام فى طول البلاد وعرضها محطات للجرارات ، ومجموعات للتجارب العلمية ، لتقديم الخدمات للزراع على نحو ما هو جار فى البلاد الزراعية المتقدمة .

ثالثا — إعادة توزيع السكان على مختلف المناطق بحيث يقل الضغط عن المناطق المزدحمة ، ويتسنى تعمير المناطق الجديدة بحاجتها إلى الأيدى العاملة .

رابعا — العناية برفع المستوى الاجتماعى والثقافى لسكان الريف ، فتعمم الأندية والمسارح والحمامات الشعبية وموارد المياه الصالحة ، إلى غير ذلك من الخدمات الاجتماعية المعروفة .

خامسا — الاهتمام بالتصنيع الزراعى ، ولا سيما صناعتى مستخرجات الالبان وحفظ الفاكهة ، مع الاستفادة فى ذلك بكهربة جميع الخزانات المقامة على النيل .

سادسا — العناية بالثروة الحيوانية بوجه خاص ، حيث أن هذه الناحية — على أهميتها وارتفاع دخلها — قد تأخرت كثيرا بالنسبة للمسائل الزراعية الأخرى .

سابعا — تنظيم التعاون الزراعى Co-operation ودعمه بأحدث ما وصلت اليه البلاد العريقة فى استخدامه .

ثامنا — العناية بتصريف الإنتاج الزراعى ، وتنظيم وسائله فى الداخل والخارج .

# الفصل الثالث

# مشاكل الصناعة

## أولا — التسويق

### (١) ضيق السوق المحلية

من الظاهرات العامة التى تشترك فيها الأمم المتخلفة اقتصاديا ، ومن بينها مصر ، تلك الحلقة المفرغة ، التى يبسطها سلطان الفقر على هذه الأمم « The Vicious Circle of poverty » وهى حلقة بدايتها ونهايتها فى انخفاض الإنتاجية نتيجة لقلة رأس المال المستخدم فى الإنتاج Capital-Intensity of production .

فحيثما تنخفض الإنتاجية يهبط الدخل ، وإذا هبط الدخل ازدوجت النتيجة ، فيقترن ضعف القدرة على الإدخار ، بضعف القدرة على الشراء والاستهلاك . أما ضعف القدرة على الإدخار فنتيجته المحتومة هى تعذر تكوين « رأس المال » الذى بدونه لا يستطاع رفع الإنتاجية المنخفضة ، وأما ضعف القدرة على الشراء فنتيجته ضيق نطاق السوق ، وقصور الطلب عن أن يوفر للصناعات ولأربابها الحوافز التى تشجعهم على استثمار أموالهم فيها ، وبالتالى زيادة رأس المال . ونتيجة كل هذا أن تبقى الإنتاجية المنخفضة على انخفاضها ، وأن تظل هذه الأمم فى توازنها المتخلف Underdevelopment Equilibrium حبيسة لا تستطيع من « الحلقة المفرغة » فكاكا أو مهربا .

وإذا كان الأمر كذلك ، لجاز لنا أن نقول بأن المشكلة ، فى اسلوبها العلمى ، لا تخرج عن كونها مشكلة عرض وطلب على رأس المال : عرض جامد ،وطلب عديم المرونة .

لكن مشكلة العرض قد تبدو فى نظر البعض أيسر حلا من مشكلة الطلب، إذ يرى هذا البعض أنه إذا كان الأمر متوقفا على « كثافه رأس المال » المستخدم وحسب ، وكانت الموارد القومية ،بحكم انخفاضها ، قاصرة عن تحقيق هذه الكثافة، لكان من المستطاع تحقيقها عن طريق الأموال الأجنبية ، وهذه تكاد تكون متوفرة فى البلاد الغنية بها **Rich-capital countries** ومتأهبة لتلبية الدعوة إذا ما بدت لها جذابة مغرية .

لكن الرد على ذلك قد لا يكون عسيرا ، إذا ما أخذنا فى الحسبان الجانب الآخر من المشكلة ، ألا وهو ضعف المقدرة الشرائية ، ومن ثم ضيق السوق . فلنفرض مثلا أنه فى مجتمع بدائى فقير ، لا يترك المنفق من الدخل على المواد الغذائية فائضا لدى الغالبية لانفاقه فى استهلاك الأحذية . ولنفرض كذلك أن هذا المجتمع يضم فئة قليلة تجد ما تنفقه على هذا النوع من الأستهلاك ، وأن مجموع ما تنفقه هذه الفئة يغطى « النفقة الحدية » لمصنع صغير ينتج العدد المطلوب من الأحذية ، ويعتمد فى إنتاجه على وسائل بدائية تؤدى إلى انخفاض انتاجيته « المادية » **Physical Productivity** . هذا المصنع لو شاء أن يرفع هذه الإنتاجية ، بزيادة تكثيف المستخدم من رأس المال فاقترض الأموال اللازمة من الخارج ، ثم عمل على استيراد المعدات الحديثة التى تتيح له إنتاج عدد هائل من أزواج الأحذية . فقد يتبادر إلى الذهن أن مقومات النجاح قد توفرت لهذا المصنع ، طالما أنه استطاع التغلب على عقبة المال ، بالأقتراض ، وعلى انخفاض الإنتاجية بتكثيف رأس المال . ومع ذلك

فالحقيقة غير ذلك تماما . إذ أن فقر غالبية السكان ، وقصور مواردهم الضئيلة عن تخصيص جانب لاستهلاك الأحذية . أو بالأحرى ،أن عدم نشاط « الطلب » لمواجهة « العرض » المتزايد ، قد يهبط بالإنتاجية « القيمية » Value productivity إلى الحضيض ، رغم ما تصيبه الإنتاجية « المادية » من ارتفاع كبير .

فمشكلة البلدان المتخلفة، هى فى الحقيقة مشكلة «تسويق» أكثر منها مشكلة «تمويل» .

وفى مصر يعتبر ضيق السوق المحلية من أبرز العقبات التى تعترض طريق التصنيع . إذ أن سوء توزيع الثروة (١) بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية ثلاثة أرباع السكان بسبب تزاحمهم على موارد الزراعة المحدودة ، قد عمل على انقسام السوق المصرية إلى سوقين متباينين : سوق للسلع الضرورية ، وهذه ضيقة ولا تناسب عدد السكان ، لأن قدرتهم على الشراء والاستهلاك محدودة بدخولهم المنخفضة. وسوق للمواد الترفية والكمالية ، وهذه تستمد الطلب عليها من الفئة القليلة ذات الدخل المرتفع، وهم فى الغالب يفضلون المنتجات الأجنبية فى هذا النوع من الاستهلاك.

ويعتقد بعض الكتاب ، حلا لمشكلة السوق ، أنه من المستطاع تحويل جانب من الطلب على السلع الأجنبية ، إلى المنتجات المحلية ، بفرض قيود الاستيراد ورفع التعريفة الجمركية ولو إلى حد المنع . لكن تلك السياسة يعترضها صعوبات كثيرة لعل أهمها :

أولا — أنه قد يترتب على تدفق القوة الشرائية الجديدة إلى السوق المحلية موجة هائلة من التضخم يضار بسببها أغلب الطبقات الفقيرة .

ثانيا — أن ارتباطنا بالاتفاقات الإقتصادية الدولية ، ثنائية كانت أو متعددة ، قد يجعل من غير الميسور تنفيذ مثل هذه السياسة دون أن تتعرض

(١) أنظر لوحة ١٤

صادراتنا لسياسات مضادة ، ودون أن نتعرض للوم الهيئات الدولية التى تشرف على تنظيم التجارة الدولية ، وبالأخص « صندوق النقد الدولى » .

ثالثاً — وأخيراً فإن أغلب المنتجات المستوردة قد لا يتسنى صنعها فى مصر ، إما لعدم توفر الظروف التى تساعد على قيام صناعاتها ، وإما بسبب ضخامة « الوحدة الإنتاجية » واعتمادها فى تصريف منتجاتها على أسواق عالمية ، مما يجعل من المتعذر على مصر منافسة الدول الصناعية العريقة فيها .

ومن الكتاب من يعلق الآمال الكبار فى أن يستطيع « العهد الجديد » بسياسته التى تهدف إلى إعادة توزيع الدخل الأهلى لصالح الطبقات الفقيرة ، أن يرفع من مقدرتها الشرائية ، ومن ثم يتسع نطاق السوق المحلية . لكننا نرى أن هذه السياسة وإن بدت آثارها طيبة بالنسبة للصناعات القائمة حاليا ، والتى تعانى شيئا من الكساد فى الوقت الحاضر ، إلا أنها تنطوى على أكبر المخاطر التى قد تحيق بالطبقات التى يراد لها أن تنتفع بها . إذ أنها كسياسة الحد من الاستيراد ، قد تؤدى إلى موجة تضخمية هائلة ، مالم نعمل فى نفس الوقت على توسيع نطاق الإنتاج بالقدر الذى يقابل زيادة الطلب المتوقعة .

وأخيرا فان مجرد إعادة توزيع الدخل ، قد لا يؤدى إلى تحقيق الآمال المعلقة عليها ، ما لم يصاحب ذلك توسع فى استصلاح الأراضى بالقدر الذى يرفع من المقدرة الشرائية للفلاحين بالفعل . على أننا ينبغى أن نحترس لظاهرة أخرى ، وهى أن اتساع نطاق السوق المحلية قد لا يؤدى الى اتساع نطاق الصناعة المحلية ، إذ قد يؤدى إلى زيادة المستورد من السلع الأجنبية ، ولذلك يجب أن نرسم سياسة واضحة للتصنيع .

## (٢) النمو المتوازن

النمو المتوازن « Balanced Growth » نظرية حديثة (١) فى التنمية الاقتصادية ، تعتمد على عدة مبادىء أهمها نظرية Keynes فى «مكرر الاستثمار» ، وقانون الاسواق المعروف باسم قانون Say وهو ما عبر عنه J. S. Mill بقوله :

« Every increase of production, if distributed without miscalculation among all kinds of produce in the proportion which private interest would dictate, creates, or rathar constitutes, its own demand. »

وتقوم النظرية على أن توسعا شاملا يتضمن إنشاء مجموعة كبيرة من الصناعات فى آن واحد ، لا بد وأن يغدو قوة دافعة تعمل على قيام صناعات جديدة منوعة تغذى بعضها بعضا بالمعاملات ، وتكون فى مجموعها وحدة متكاملة يستهلك بعضها ما ينتجه الآخر . فخلق طلب جديد على المنتجات الصناعية إنما يتوقف على زيادة حجم المعاملات بين المؤسسات المختلفة ، كما يتوقف على زيادة القوة الشرائية التى تسرى فى التداول ، بسند من الإنتاج الحقيقى الذى لا بد وأن تتضافر على خلقه عوامل الإنتاج الموظفة فى مختلف الصناعات .

لكن هذا النمو المتوازن ، وإن كان قد تم فى دول غرب أوروبا ، كما يقول الأستاذ Schumpeter فى نظريته عن « النمو الاقتصادى » نتيجة لجهود الأفراد ، وبفضل الظروف الموانية التى هيأت لهم سبيل الكسب والربح إبان القرن الماضى ، فقد لا يتسنى اليوم تحقيقه فى الدول المتخلفة بنفس الديناميكية .

وهنا يبدو دور الدولة جليا فى ضرورة وضع خطة ، وسياسة مرسومة ، تستطيع بها أن تحقق ما يقصر عنه النشاط الفردى فى التنمية المتوازنة . وقد كان

(١) Nurkse, P. 4

ذلك ما فعلته الحكومة اليابانية للنهوض بالصناعة فيها خلال الفترة التى سبقت عام ١٩١٤ ، إذ عملت هذه الحكومة على توسيع نطاق السوق المحلية ، حتى توطدت فيها دعائم الصناعة ، وانخفضت تكاليف الإنتاج ، ومن ثم أمكنها أن تغزو الأسواق الخارجية ، وأن تصيب فيها ما أصابته من نجاح وتفوق .

على أنه إذا كان ثمة ما نشير به ، لإمكان الاستفادة بهذه النظرية فى مصر ، فهو أن الحكومة تستطيع ، إذا أحسنت رسم خطتها ، وأحكمت توجيه ماليتها — وهى كما قدمنا تستغرق حوالى ثلث أو ربع الدخل الأهلى — أن تؤثر فى الاقتصاد القومى بما يحقق له النهوض المنشود ، والنمو المتوازن .

## (٣) الأسواق الخارجية

هناك فريق من الكتاب يرى أن ما تتمتع به مصر من موقع جغرافى ممتاز ، يجعل أسواق البلاد العربية بما فيها السودان والمغرب الأقصى ، فى متناول نشاطها الاقتصادى ، وعلى ذلك فهم ينادون بتوثيق علاقاتنا التجارية بهذه البلدان ، كأساس لفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا الصناعية والزراعية (١) . لكننا نريد أن نقول لهؤلاء الذين يعلقون الآمال الكبار على تلك الأسواق ، إنها ليست من السهولة كما يظن . ويكفى للدلالة على صدق ذلك أن نسوق بعض الأدلة من الواقع الملموس :

أولا — أن هذه البلدان تشترك فى الظاهرة العامة التى اشرنا إليها ، وهى فقر السكان وضعف مقدرتهم الشرائية : فنطاق السوق فى الحقيقة لا يتوقف على المساحة أو على عدد السكان بقدر ما يتوقف على المقدرة الشرائية لهؤلاء

---

(١) المؤتمر الاقتصادى الأول ١٩٤٦ ( ص ٦٤ )

السكان . وإن من البلدان لما تغطى مساحته آلاف الأميال المربعة ، ويحصى سكانه بالمئات من الملايين ، ومع ذلك يظل نطاق السوق ضيقاً تافها ، كما هو الحال فى الصين والهند والبرازيل . ولعل فى أرقام التجارة الخارجية مع مجموعة البلدان العربية مايؤكد ضعف الآمال الكبيرة التى يعقدها عليها هؤلاء الكتاب .

تجارة مصر مع البلاد العربية سنة ١٩٥٠ ( بالآف الجنيهات )

| البلد | الصادرات المصرية | | | الواردات المصرية |
|---|---|---|---|---|
| | منتجات محلية | معاد تصديرها | جملة | |
| المملكة السعودية | ٦٣١ | ٧٥ | ٧٠٦ | ٣ر٩٦٩ |
| اليمن | ٤ر٠ | — | ٤ر٠ | ٦٤ |
| العراق | ٦٢ | ٢٣ | ٨٥ | ١ر٢٧٨ |
| فلسطين | ٧٦٤ | ١١٥ | ٨٧٩ | ٦٧ |
| شرق الأردن | ٦٧٥ | ١٠٢ | ٧٧٧ | ١٠٣ |
| سوريا | ٦٧٨ | ٤٨ | ٧٢٦ | ٤٨٧ |
| لبنان | ٩١٤ | ٤١١ | ١ر٣٢٥ | ٨٤١ |
| الجملة | ٣ر٧٢٤ | ٧٧٤ | ٤ر٤٩٨ | ٦ر٧١٨ |
| مجموع تجارة مصر | ١٧٢ر٩٥٩ | ٢ر٤٦٩ | ١٧٥ر٤٢٨ | ٢١٢ر٦٨٢ |
| النسبة المئوية | — | — | ٢ر٥٪ | ٣٪ |

ثانيا — أن ارتفاع نفقات النقل بين هذه البلدان ، بالأضافة إلى ارتفاع نفقات الإنتاج بسبب ضيق نطاقه وتأخر وسائله ، قد يبلغ بأثمان السلع المحلية حدا لاتقوى معه على الصمود فى وجه المنتجات الأجنبية العريقة . على أن أهمية هذا العامل قد تصبح أقل مما تبدو ، إذا ما أخذنا فى الحسبان أن أجور العمال فى مصر منخفضة عنها فى تلك البلدان ، وأن إطراد تزايد الإنتاج وتحسن

أساليبه ، سوف يساعد آخر الأمر على هبوط النفقات . هذا إلى أن الجامعة العربية قد بدأت بالفعل تفكر فى إنشاء أسطول بحرى تجارى يتولى عمليات النقل ، ويقوم بتشجيعها بين البلدان العربية .

ثالثا — أن النهضات الاقتصادية المشابهة ، والتى تتفاعل عواملها وتحتدم فى هذه البلدان ، لا بد وأن تدفعها إلى انتهاج السياسات المضادة ، فتعمد مثلا إلى حماية صناعاتها الناشئة بإغلاق أبوابها فى وجه المنتجات الأجنبية . ولعل من الأمثلة القريبة أن « مجلس الأعمار العراقى » قد قرر هذا العام ( ١٩٥٢ ) أن يبدأ فى تأسيس بعض الصناعات الجديدة بالعراق ، مثل صناعات الاسمنت والسماد والكبريت وإطارات السيارات ، والسكر وصب الحديدوالنسيج . وقد اعتمد بالفعل لتشجيع هذه الصناعات حوالى ٣٠ مليون جنيه ، كما تقرر أن يكون التنفيذعلى ٥ سنوات كجزء من برنامج ضخم يهدف إلى إنعاش الزراعة والصناعة .

رابعا — وأخيرا فلقد بذلت بالفعل بعض المحاولات التى ترمى إلى استخدام الجامعة العربية كأداة لتحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء ، ولكن تنفيذ هذه المحاولات لم يلبث حتى تحطم على صخرة الفشل والعجز الذى تتسم به أعمال هذه الجامعة . فلقد نصت المادة الرابعة من ميثاق الجامعة على تأليف لجنة لوضع قواعد التعاون الاقتصادى ، فتشكلت اللجنة وقدمت بالفعل تقريرها فى عام ١٩٤٥ ، ولكنها لم تضمنه مشروعات جديدة لتحقيق هذا التعاون ، فبقى الغرض من تأليفها مهملا حتى الآن .

وقد عادت المادة السابعة من ميثاق « الدفاع المشترك » فأكدت ضرورة هذا التعاون ، كما نصت المادة الثامنة منه على إنشاء مجلس اقتصادى من وزراء الدول الأعضاء ، ومع ذلك فان المجلس لم يتألف إلى الآن ، ولم تتقدم قضية التعاون الاقتصادى خطوة رغم هذا التأكيد .

أما المشروعات التى قدمتها بعض الحكومات ، كمشروعى « توحيد النقد » ، ومشروع « تسهيل التجارة » والمشروع المعدل له ، فلم تجد من يهتم بها أو يتوافر على درسها الدراسة التى تنتهى بها إلى مجال التنفيذ .

ولقد أجازت اتفاقية « هافانا » للتجارة الدولية ( المادتان ١٥ و ٤٤ ) قيام علاقات تجارية حرة بين مجموعة من الدول بحيث تستفيد منها الدول الأخرى بموجب امتيازات الدولة الأولى بالرعاية . وكان مجلس الجامعة العربية قد أقر سياسة « التفضيل الاقتصادى » من حيث المبدأ فى دورة إنعقاده الرابعة عشر . ومع ذلك بقيت كل هذه النصوص إلى الآن حبرا على ورق .

وأخيرا ، فلعلنا نكون قد اقتنعنا بأن التعويل على الأسواق العربية ، كمنفذ لصناعاتنا الكبيرة التى ننشدها ، ليس فى الواقع سوى حلم الضال بواحة مخضرة . ولعلنا نكون قد اقتنعنا أيضا ، بأنه لا منفذ لتلك الصناعات سوى سوقنا المحلية ، وأنه إلى هذه السوق ينبغى أن نوجه جل عنايتنا .

## ثانيا — التمويل

أوضحنا فى الفصل المتقدم ، مشكلة الحافز إلى الاستثمار ، أو بالأحرى جانب الطلب على رأس المال . وقد رأينا فى هذا الفصل كيف أن ضيق السوق المحلية يعتبر فى مقدمة العوامل التى تضعف من هذه الحوافز . أما فى هذا الفصل فسوف نعود إلى الحديث عن « التمويل » ، او بمعنى آخر عن جانب العرض لرأس المال .

### (١) النظام المصرفى وأثره فى النشاط الاقتصادى

نريد قبل كل شىء أن نوجه سؤالين هامين . أما الأول فهو : هل تساهم البنوك المنشأة فى مصر فى مد المستثمرين بالائتمان على النحو الذى اتبعته بنوك القارة الأوروبية ، حتى ينمو استثمارهم ويؤتى ثماره ؟ وأما الثانى فهو : هل تقوم هذه البنوك بامتصاص المدخرات القومية وتوجيهها Mobilisation نحو الاستثمار ، أو بمعنى آخر ، هل نجحت هذه البنوك فى تربية « العادة المصرفية » لدى الجمهور ، ومن ثم فى القيام بدور الوسيط بين المدخر والمستثمر ؟

الواقع أنه من بين ال ٢٤ بنكا تجاريا التى انشئت فى مصر خلال المائة عام الأخيرة لا يوجد ما يمكن أن يعتبر بنكا مصريا بحتا سوى بنك مصر الذى أنشىء عام ١٩٢٠ ، ثم بنك القاهرة وهو ما زال فى دور التأسيس (١٩٥٢) . أما البنوك الأخرى فإن كان بعضها يعتبر من الوجهة القانونية مصريا ، فكلها بلا استثناء بنوك أجنبية أسست فى مصر لترعى قبل كل شىء مصالح الأمم الأجنبية التى لها علاقات تجارية هامة مع مصر . هذا إلى أن كثيرا من هذه البنوك عبارة عن فروع لبنوك مراكزها الرئيسية فى الخارج .

وقد تميزت هذه البنوك بظاهرة فى غاية الخطورة، لأنها تتعارض مع مستلزمات النمو الاقتصادى المنشود . تلك الظاهرة هى زيادة تخصصها فى أعمال البنوك التجارية . فلقد قامت هذه البنوك على غرض واحد ، هو تمويل تجارة مصر الخارجية وتمويل حركة تصدير المحاصيل وبخاصة القطن ، وذلك لكبر الضمان الذى ينطوى عليه هذا العمل ، وإمكان حصول البنك المقرض على امواله مرة فى كل عام على الأقل ، مما يبقى على صفته الطليقة .

تلك هى الدائرة التى انحصرت فيها أعمال البنوك فى مصر . ولقد كان من الطبيعى أن يؤدى تزاحمها فى هذا المجال الضيق إلى انخفاض سعر الفائدة قصير الأجل ، ومع ذلك فقد بقى الاستثمار الصناعى والتجارى لا يجد حاجته من الائتمان بسعر فائدة معتدل ، لعدم توفر مصادر الائتمان الطويل الأجل . وكان من نتائج ذلك أن أصبح الفرق بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعرها طويل الأجل أكبر مما يكون فى الظروف العادية . مما شجع بعض البنوك على منح سلف لمدد قصيرة لأغراض تحتاج عادة لمدد طويلة ثم تجديد هذه السلف كلما حلت مواعيدها . وهى طريقة وإن كانت تقضى حاجة المقترض أحيانا ، إلا أنها تعرضه لموقف خطير إذا ما طرأ ما يدعو البنك لطلب أمواله ، ولذا فهى عامل لا يساعد على استقرار الحياة الاقتصادية واطراد نموها .

وما أظننا فى حاجة لأن نوضح أن التقدم الاقتصادى فى بلد ينحو نحو التصنيع وزيادة المساحة المنزرعة باستصلاح الأراضى البور ، إنما يتوقف على سهولة الحصول على الائتمان طويل الأجل . ولذلك فإن انخفاض سعر الفائدة الائتمان قصير الأجل ، وإن كان خيراً فى ذاته ، إلا أنه لا يغنى عن الافتقار إلى مصادر الائتمان المتوسط والطويل الأجل .

ولعلنا نستطيع الآن أن نجيب على السؤال الأول ، فنقرر دون حرج ، أنه باستثناء الخدمات التى أداها بنك مصر منذ إنشائه ( ١٩٢٠ ) والبنك الصناعى منذ إنشائه ( ١٩٤٩ ) ، فان البنوك فى مصر لا تقوم بمد الاستثمارات الصناعية والتجارية بحاجتها من الائتمان طويل الأجل .

أما عن السؤال الثانى ، فلقد كان لعدم إقبال المصريين فى الماضى ، على التعامل بالشيكات ، أثره الكبير فى عدم تعودهم إيداع ما يزيد على حاجتهم من النقود بالبنوك ، مما أدى إلى قلة المدد الذى تستطيع البنوك منح الائتمان منه ، وبالتالى جعل سعر الفائدة أعلا مما يمكن أن يكون لو زاد اعتماد المصريين على التعامل بالشيكات بدلا من التعامل بالعملة .

لكن نقص التعليم بين المصريين لم يكن السبب الوحيد فى تأخير تكوين « العادة المصرفية » لديهم . ذلك لأن اعتماد البنوك — بحكم نشأتها الأجنبية — على مديرين وموظفين من الأجانب ، واستعمالها اللغات الأجنبية للاتصال بعملائها ، قد أوجد دون شك حائلا بينها وبين الجمهور المصرى الصميم .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإننا نستطيع أن نقرر مرة أخرى ، أن البنوك فى مصر قد فشلت فى القيام بإحدى وظائفها الهامة ، وهى امتصاص المدخرات القومية وتوجيهها نحو وجوه الاستثمار المفيدة النافعة .

ولقد بقى هذا الوضع قائما ، حتى فتح « بنك مصر » أبوابه ، معتمدا على موظفين مصريين ، مستعملا اللغة العربية فى أعماله ، فغرس بذور « العادة المصرفية » فى نفوس المصريين ، ومن ثم أخذت أرقام حساباته الجارية وودائعه تزداد عاما بعد آخر .

المتوسط السنوى للتداول النقدى فى الفترة ١٩١٤ — ١٩٣٨(١)

| السنة | بآلاف الجنيهات المصرية | | |
|---|---|---|---|
| | الودائع المصرفية | البنكوت المتداول | التداول النقدى |
| ١٩١٤ | ٤٫٧٥٤ | ٣٫١٦٠ | ٧٫٩١٤ |
| ١٩٢٠ | ١٧٫٦٠٠ | ٤٨٫٤٠٠ | ٦٦٫٠٠٠ |
| ١٩٢٦ | ٤٣٫٧٨٦ | ٢٨٫١٦٠ | ٧١٫٩٤٦ |
| ١٩٣٠ | ٣٣٫٢٩٤ | ٢٢٫٦٥٠ | ٥٥٫٩٤٤ |
| ١٩٣٤ | ٤١٫٢٧٧ | ١٩٫٠١٠ | ٦٠٫٢٨٧ |
| ١٩٣٨ | ٤٩٫٩١٤ | ١٩٫٣٦٠ | ٦٩٫٢٧٤ |

ولعلنا نستطيع أن نتبين من الجدول المتقدم أنه فى حين ظل التداول النقدى فى الفترة التى أعقبت ١٩٢٠ (وهو تاريخ إنشاء بنك مصر) يميل إلى الثبات، فقد تغير التوزيع النسبى لشقيه تغيرا كبيرا، إذ أخذت الودائع المصرفية ترتفع ارتفاعا مطردا، بينما أخذ البنكوت المتداول طريقه نحو الهبوط المستمر. ولعل فى هذه الأرقام ما يؤكد مرة أخرى أن بنك مصر قد نجح حقا فى تكوين العادة المصرفية، لدى الجمهور المصرى وأنه استطاع أن يسد جانبا من الثغرة التى خلفها النظام المصرفى القائم على أكتاف الأجانب.

على أننا نعتقد أن النظام المصرفى فى مصر، مازال يعوزه الكثير من أوجه الإصلاح، خصوصا فيما يتعلق بتعديل النظم السائدة فى البنوك الأجنبية، بما يضمن زيادة ثقة الجمهور فيها وزيادة الاقبال عليها. ولا شك أن تقرب البنوك من الجمهور لن يعود على الأخير وحده بالمنفعة، لأن تلك البنوك سوف تجد كثيرا من أبواب الاستثمار التى كانت موصدة دونها، أو التى كانت تعتقد أنها تنطوى على كثير من الخطر، ليست فى النهاية كما كانت تظن، فتتفتح بذلك أمامها آفاق جديدة لنشاطها.

(١) Issawi, P.

وأخيرا فلعل مما يؤكد ضيق المجال الذى تعمل فيه هذه البنوك ، أنه من مجموع عددها البالغ ٢٤ ، يوجد ٥ بنوك ليس لها سوى مقر واحد ، و٧ لكل منها فرعان ، و٧ لكل منها ثلاثة فروع ، وبنك واحد له خمسة فروع وآخر له تسعة ، وهناك ٣ بنوك فقط لكل منها أكثر من ١٠ فروع ، هى مصر (٥٢) وباركليز (٣٣) والعثمانى (١٢) .

## (٢) بنك مصر والبنك الصناعي

رأينا كيف أن النظام المصرفى فى مصر قد فشل فى وظيفته كوسيط بين المدخر والمستثمر ، نتيجة للمغالاة فى التخصص من جانب البنوك التجارية من جهة ، ولانقطاع الصلة بين هذه البنوك وبين أفراد الشعب الذين لديهم مال للاستثمار من جهة أخرى . غير أنه قد يكون من الانصاف أن نحمل المستثمر المصرى قسطه من المسئولية . فهو إلى عهد قريب ، لم يكن يبد رغبة كبيرة فى تحمل مخاطر المشروعات التجارية والصناعية الكبرى ، وكانت الزراعة هى أول ما يخطر ببال كل من جمع مالا للاستثمار .

وقد ظلت الحال على ذلك المنوال ، حتى أنشىء بنك مصر ، فجعل من أهم أغراضه دراسة المشروعات الصناعية والتجارية وبذل المعونة المالية لتنفيذ الصالح منها ، حتى لقد بلغت المؤسسات التى اشترك فى تمويلها حتى اليوم ما يقرب من ٢٤ مؤسسة ، يقوم على أكتافها العبء الأكبر من النشاط الصناعى والتجارى فى مصر .

لكن مجهودات بنك مصر فى هذا الميدان لم تكن كافية بمفردها ، لأن التوسع الصناعى الذى نهدف إليه ، كان يتطلب حتما إنشاء بنك أو بنوك قائمة بذاتها ، تملك الأموال والكفايات اللازمة لاستغلال الثروة الأهلية . لهذا عمدت الحكومة عام ١٩٤٩ إلى إنشاء بنك صناعى تكون وظيفته الاشتراك فى إنشاء

وتدعيم المؤسسات الصناعية عن طريق شراء أوراقها المالية ومنحها سلفا لآجال قصيرة بضمان البضائع أو الأوراق المالية ، ولآجال متوسطة (١٠ سنوات) بالضمان العينى . أما رأس المال الابتدائى وقدره ١,٥ مليون جنيه ، فقدا كتتبت الحكومة فيه بـ ٥١ ٪ ، واكتتبت البنوك والغرف التجارية وشركات التأمين وبعض الشركات الصناعية عند التأسيس بنحو ٣٠ ٪ وطرح الباقى للاكتتاب العام .

أما حدود السلطة الائتمانية لهذا البنك فتصل إلى حوالى ١١ مليون جنيه ، هى عبارة عن رأسماله وقدره ١,٥ مليون ، و٧,٥ مليون يستطيع أن يصدر بقيمتها سندات تتعهد الحكومة بضمان أصلها وفوائدها ، ثم ٢ مليون يجوز للبنك اقتراضها من الحكومة مباشرة . غير أن البنك يستطيع اجتياز هذه الحدود بالحصول على موارد إضافية ، مثل إحالة بعض القروض بعد ضمانها إلى البنوك الأخرى ، وخصم الأوراق التجارية لديها ، أو الاقتراض من البنوك ومن شركات التأمين وصندوق توفير البريد . كما يمكن التصريح له بقبول ودائع لآجال طويلة ، أو الاقتراض من البنك الدولى على نحو ما فعلت البنوك الصناعية فى تركيا والحبشة .

وقد باشر البنك نشاطه فى أكتوبر سنة ١٩٤٩ ، ولكن الصعاب لم تلبث أن اعترضت طريقه . فقد تبين أن أكثر المشروعات التى تقدم إليه لم تدرس الدراسة الكافية التى تؤهلها للتنفيذ ، كما أن الكثير من المؤسسات التى تتقدم إليه بطلبات للاقتراض ، لا تقيم نشاطها على دفاتر منظمة تتيح للبنك فرصة التعرف على حالتها الحقيقية .

ومهما يكن من أمر تلك الصعاب والعقبات ، فمما لا شك فيه أن إنشاء هذا البنك قد جاء مكملا للنقص فى نظامنا المصرفى . على أن ذلك لا يمنعنا من أن نأخذ على البنك ضعف الجانب الفنى فى نظامه ، وهو الجانب الذى يقوم على

دراسة المشروعات الصناعية الجديدة وإخراجها إلى حيز الوجود . ولهذا نوصى بضرورة تدعيم هذا الجانب وسد الثغرات التى يتكشف عنها .

كذلك نلاحظ أن الجانب الأكبر من نشاط البنك خلال السنوات الثلاث التى انقضت من عمره ، قد انصرف إلى منح السلف والاعتمادات حيث بلغت فى تلك الفترة ١,١٣٦,٠٠٠ جنيه ، فى حين لم تزد قيمة ما اشترك به فى رؤوس الأموال عن ٥٠,٠٠٠ جنيه . ونظرا لما رأيناه من الصعوبات التى تعترض ناحية التسليف ، فلعله أن يكون من الأجدى على البنك ، وعلى الصناعة عموما ، أن ينصرف جل نشاطه إلى المساهمة فى رؤوس الأموال ، والمعاونة الفعلية فى إنشاء المشروعات على النحو الذى نهج عليه بنك مصر بالنسبة لشركاته .

ولا يفوتنا قبل أن نترك هذا الموضوع ، أن نشير إلى أن هناك من ينادى بتنمية الجمعيات التعاونية الصناعية ، ومدها بقروض البنك ، تخفيفا لمخاطر الأقراض . ونحن وان كنا لا ننكر للجمعيات التعاونية فضلها ، وما حققته من نجاح فى بلدان كثيرة ، إلا أننا نرى أن الوقت لم يحن بعد لكى يدخل التعاون مضمار الصناعة فى مصر . ذلك لأنه ، بالأضافة إلى تأخر الوعى التعاونى عندنا ، وما أثبتته التجارب من فشل الجمعيات التعاونية المصرية فى أغلب النواحى التى طرقتها ، فان مجال الصناعة عندنا لم يصبح بعد من المجالات الميسرة المعبدة ، كما هو الحال فى البلاد الأخرى .

(٣) التعاون المصرفى العربى

من الأمور التى برزت أهميتها عقب الحرب الأخيرة ، فكرة المؤسسات المصرفية الدولية أو الاقليمية ، وهى الفكرة التى تمخضت فى عام ١٩٤٤ عن البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى .

وقد عادت الفكرة فتجددت فى مؤتمر للكومنولث البريطانى ، الذى عقد بمدينة Colombo فى يناير سنة ١٩٥٠ ، وكانت نتيجته المشروع المعروف بنفس الاسم للتعاون الاقتصادى بين دول جنوب وجنوب شرق آسيا . أما هذا المشروع فيقوم على تحقيق برنامج اقتصادى يستغرق تنفيذه ٦ سنوات ويتكلف ١٨٦٨ مليون جنية ، يخص الهند منها ١٣٧٩ مليون ، ويخص الباكستان ٢٨٠ مليون ، وسيلان ١٠٢ مليون ، ثم المستعمرات الأخرى ١٠٧ ملايين .

وقد قدر للمشروع أن يحصل على حوالى ١٠٢٠ مليون جنيـــه من الموارد القومية لمجموعة البلدان المنتفعة به ، أما الباقى وقدره ٨٣٨ مليونا فيعول على الخارج فى الحصول عليها . ويدخل ضمن الموارد القومية أرصدة استرلينية للمنطقة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون ، أما الموارد الخارجية فتعتمد على مصادر ثلاث : هى القروض التى تطرحها الحكومات فى الأسواق الحرة ، والقروض التى تعقدها مع الهيئات الدولية ، ثم القروض والمنح التى تعقدها الحكومات فيما بينها .

وقد تحدد أول يوليو سنة ١٩٥١ موعداً لتنفيذ المشروع . حيث يبدأ الجزء الأول من البرنامج بانشاء مجلس مشترك للتعاون الفنى Coucil of Technical Co-operation تكون مهمته الاشراف على انفاق ٨ ملايين من الجنيهات اكتتبت بها الحكومات المشتركة بغرض تدريب الفنيين ومدهم بالمعدات اللازمة .

فاذا أخذنا هـذا المشروع قياسا ، لبدا من الواضح أن مشروعاً مماثلا يقوم على تحقيق التعاون المصرفى لوحدة اقليمية مثل الشرق العربى ، أو الشرق الأوسط ، قد يسد جانبا كبيرا من الصعوبة التى تلاقيها هذه المنطقة فى الحصول على الأموال ، خصوصا بعد أن تحققت خيبة الآمال المعقودة على البنك الدولى فى إجابة مطالب الأمم من تلك الأموال .

## ( ٤ ) المدخرات القومية

لسنا بحاجة لأن نؤكد مرة أخرى أن قدرة الأمة على الإدخار ، إنما تتوقف من البداية إلى النهاية على قدرتها على الإنتاج . كذلك لسنا بحاجة لأن نؤكد أننا بلد فقير ، واننا نعتبر فى ذيل الأمم المتحضرة من حيث متوسط دخل الفرد .

إذا سلمنا بهذه الحقيقة ، أمكننا أن نتبين هول حقيقة اخرى ، لعلها قد غابت عن اذهان الكثيرين فى تلك الأيام . تلك هى اسرافنا فى الاستهلاك — ولا سيما إستهلاك السلع الترفية — تشبها بالبلدان المتقدمة الغنيـة التى سبقتنا فى مضمار الانتاج ، وبالتالى فى مستويات معيشتها .

لكن ذلك الاسراف قد لا تبـدو خطورته إلا إذا ذكرنا بجانبه أن سوء توزيع الثروة قد عمل بدوره على وجود طبقات متباينة دخولها ، تباينا لا يمكن أن يحقق التعاون بينها فى وظيفة الادخار (١) . طبقة متناهية فى الفقر لا تكاد تبلغ أقل حاجاتها بانفاق دخلها عن آخره ، وطبقة متناهية فى الثراء ، تنفق جل دخلها على السلع الترفيـــة ، متأثرة بمستويات المعيشة التى بلغتهـا الأمم الغنية Demonstration Effect (٢) . ثم « تكتنز » البـــاقى ضنا به من مخاطر الإستثمار ، وضمانا لهـــا على استمرار بقاء ذلك المستوى حاضرا ومستقبلا . ثم طبقة متوسطة ، وهذه ، بالأضافة إلى فئة قليلة من الطبقة المثرية ، هى التى تقوم بالجانب الأكبر من وظيفة الإدخار فى مصر .

---

(١) انظر لوحة ١٤

(٢) Nurkse, P. 37

ولعلنا الآن فى مركز يسمح لنا بأن نقرر دون حرج كبير ، أن المدخرات القومية لا بد وأن تكون ضئيلة إلى أبعد الحدود. فإذا سئلنا ما الدليل، فها كم إياه:

(١) ثبت اقتصاديا أنه كلما هبط مستوى الدخل فى بلد كلما ازداد ميله للاستهلاك وقل ميله للادخار ، أو بالأحرى قلت قدرته على الادخار . وقد وجدنا بالأحصاء أن متوسط دخل الفرد فى مصر يعتبر من أدنى المتوسطات فى العالم . هذا ، فضلا عن أن أكثر من ٩٥ ٪ من حجم الدخل الأهلى يتقسم بين أفراد يتراوح دخل الواحد منهم بين ١ — ٥٠٠ جنيه فى السنة . وهو مبلغ ضئيل كما يبدو ولا سيما إذا أخذ فى الاعتبار أحوال التضخم السائدة ، ثم الحقيقة المعروفة عن حجم الأسرة المصرية ، وما تميزت به من زيادة عدد أفرادها زيادة لا نظير لها فى أى بلد متحضر .

(٢) الدليل الثانى فى هذه المحاجة ، هو دليل الواقع المجتزأ من صميم العرف والعادات التى جبل عليها المصريون . فمن قديم عرف عن المصريين ، وبالأخص طبقة أهل الريف ، ميلهم إلى الأكتناز ، وإيثار الأحتفاظ بوفوراتهم الضئيلة ، وهى بمجموعها لا بد وأن تكون كبيرة ، فى شكل عملة قانونية أو فى شكل حلى ومجوهرات ، على أن يودعوها المصارف كى توجهها نحو وجوه الاستثمار المفيدة . كذلك لم تخل الطبقات المثرية من مثل هذا الميل إلى اقتناء الحلى والمجوهرات، ولعل فى أرقام الواردات السنوية من الذهب المخصص لغير الأغراض النقدية والتى تتراوح بين ١٠ — ٢٠ مليونا من الجنيهات ، ما يؤكد صدق هذا التحليل.

(٣) أما الدليل الثالث ، فهو مهزلة « الأرصدة الاسترلينية » التى أفلتت من أيدينا ملايينها الأربعمائة دون أن نتمكن من استثمارها ، أو فى الأقل ، من الانتفاع بها فى تجديد صناعاتنا التى أهلكها مضاعفة الإنتاج أثناء الحرب

العالمية . أما دلالة هذه المأساة فى إثبات ضعف قدرتنا على الإدخار ، فواضحة كل الوضوح . فلقد عملت السياسة التى اتبعتها بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، للإنفاق على جيوشها وجيوش حلفائها فى مصر ، على اقتطاع نسبة تتراوح بين ١٢ — ٢٢٪ من الدخل الأهلى سنويا ، أجبر المجتمع المصرى على إدخارها حينما انقطع سبيل الواردات وأعلنت انجلترا تجميد هذه الأرصدة . ولكن ما ان وضعت الحرب أوزارها ، وارتد إلى المستهلكين حرية الاستيراد وحرية الإنفاق ، حتى وجدنا الآية تنعكس ، وينقلب الادخار الموجب « إدخارا سالبا » إذا صح لنا أن نستعير التعبير الكينزى . إذ أننا بدلا من أن نعمد إلى تدعيم مدخراتنا بفائض سنوى يطرد ارتفاعا مع الأيام ، وبدلا من أن نعمد إلى استثمار هذه المدخرات فيما يؤدى إلى استغلال مواردنا المعطلة ، وتوفير العمل للأيدى العاملة المتزايدة ، فقد لجأنا إلى مدخراتنا السابقة ، نجتزئها عاما بعد آخر ، كى نسد بها الثغرات التى أخذت تتفتح فى ميزاننا الحسابى نتيجة لإطراد زيادة الاستهلاك .

من كل هذا ، نستطيع أن نلمس صدق ما سبق أن قررناه ، وهو أن ضآلة الدخل الأهلى ، مع ما يصاحب هذه الضوءولة من سوء فى توزيعه ، لا يمكن أن يؤدى إلا إلى نتيجة واحدة ، هى انخفاض القدرة على الأدخار .

وإذا كنا قد اقتنعنا الآن بهذه الحقيقة ، فهل لنا أن نتساءل عن الوسائل التى يستطاع بها زيادة حجم الإدخار ، ومن ثم زيادة حجم الاستثمار ؟

يرى بعض الاقتصاديين أن هناك وسيلة فعالة ، هى أن تنظم الواردات تنظيما يهدف إلى الحد من استيراد السلع الاستهلاكية والتوسع فى استيراد السلع الرأسمالية . لكن سياسة كهذه لا بد لنجاحها من أن تكون الأمة قادرة فعلا

على الإدخار ، بمعنى أن تكون مستعدة للتضحية بجانب مما تستهلك فى سبيل الحصول على سلع الإنتاج ، الأمر الذى نجحت فى تحقيقه بعض البلدان ذات الاقتصاد الموجه باتباع سياسة « العزلة الاقتصادية » . فلقد استطاعت اليابان فى فى مستهل نهضتها الصناعية — أى قبل ١٩١٤ — أن تدخر بهذه الوسيلة ما يتروح بين ١٢ — ١٧ ٪ من دخلها الأهلى ، كما أن روسيا تدخر اليوم بنفس الوسيلة حوالى ٢٥ ٪ من هذا الدخل فى كل عام .

لكن الأمر فى البلاد ذات الاقتصاد الحر ، يختلف عنه فى البلدان الخاضعة للنظام الموجه . إذ أنه فى تلك البلدان قد يعمد المستهلكون إلى تحويل ما كانوا ينفقونه على السلع المستوردة لإنفاقه على السلع المصنوعة محليا ، وبذا تنعدم الغاية التى تهدف إليها سياسة الحد من الاستيراد ، وهى زيادة حجم المدخرات . ومن ناحية أخرى ، فان هذا العمل إذا ما تم من جانب الأفراد ، لأدى بالسلع الإنتاجية المستوردة إلى أن تتجه لإنتاج سلع الأستهلاك متأثرة بالطلب المتزايد عنها ، بدلا من أن تتجه لأنتاج السلع الرأسمالية التى تهدف السياسة إلى تحقيقها . ولعل من الأمثلة التى تؤكد ذلك ، أن الولايات المتحدة أمدت جزر الفليبين بمليارين من الدولارات عقب الحرب العالمية الثانية ، لتعينها على زيادة طاقتها الإنتاجية وتكوين رؤووس الأموال بها ، فلم تزد النتيجة عن انتعاش وقتى فى الاستهلاك ، لم يلبث حتى أدبر عندما اختفت آثار المليارين من الدولارات . بل إن مأساة الأرصدة الاسترلينية التى أفرج عنها لمصر خلال السنوات الخمس الماضية ، لتصور تلك الحقيقة المؤلمة أصدق تصوير . فلنسأل أنفسنا كم ادخرنا أو استثمرنا من هذه الأموال ، وكم أنفقناه على سلع الاستهلاك ؟

على أن ذلك لا يعنى حتما أن سياسة « الحد من استيراد سلع الاستهلاك »

ولا سيما الكمالية منها ، سوف لا يكون لها أى أثر على حجم المدخرات . ذلك أن جانبا من الأموال الحبيسة سوف يتجه دون شك إلى الإدخار ، حينما تعييه الحيل فى العثور على السلع البديلة التى لا تقوم صناعاتها بمصر ، مثل السيارات وغيرها . ولكن ذلك الأثر بدوره ، إنما يتوقف على ما سوف يدخر بالفعل من هذه الأموال ، إذ قد يكون من الضآلة بحيث لا يتكافأ وما تنطوى عليه السياسة من مخاطر، لعل أبسطها موجة التضخم التى لا بد وان تحدث نتيجة لتدفق القوى الشرائية الجديدة إلى الأسواق المحلية . هذا إلى أن تلك المدخرات قد تتحول ، بباعث من العقلية الزراعية التى لا تزال تسيطر على الكثرة الغالبة من أثريائنا ، وتجعلهم يفرون من تحمل مخاطر الصناعة ، فتأخذ طريقها إلى « الاكتناز » أو إلى الاستثمار العقارى . وفى كل هذا ما يعطل الغرض الذى من أجله تسن السياسة .

## ( ٥ ) الادخار الاجبارى

أمام هذه الصعوبات التى تعوق سبيل الادخار الفردى الاختيارى ، فى ظل النظام الحر ، يعتقد فريق من الاقتصاديين أنه لا مناص من أن تقوم الدولة بفرض ادخار إجبارى ، سواء برفع الضرائب على الدخول ، أو باتباع سياسة « التمويل بالتضخم » Inflaitionary Gap (١) وحينئذ سوف تجد الدولة انه قد تحقق لديها فائض ، اما أن تستثمره بنفسها ، أو تدع للأفراد مهمة الاستثمار ، اكتفاء بما قامت به من تحقيق الادخار .

---

(١) Measures for the Economic Development (U. N. 1951.) P. 42

## ٢ — التمويل بالتضخم

التمويل بالتضخم لون من ألوان الادخار الاجباري ، وبمقتضاه تقوم الدولة بطبع كميات إضافيـــة من أوراق البنكنوت ، دون أن تتقيد بتغطيتها بالذهب أو بعملات أجنبية ، ثم تعمد إلى اطلاقها للتداول على الوجه الذى اتبعته كل من انجلترا وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية ، وبالأخص فى البلدان التى كانت خاضعة لها ، مثل فرنسا بالنسبة لألمانيا ومصر بالنسبة لانجلترا .

ويعتقد أصحاب هذا الرأي انه طالما انطوى المجتمع على موارد معطلة ، وطالما توفرت الأيدى العاملة الفائضة عن حاجة الزراعة ، فان قيام الدولة بتنفيذ شبكة كبيرة من المشروعات العامة ، مع تمويلها بالبنكنوت الاضافى ، سوف يؤدى دون ريب إلى خلق قوى شرائية جديدة ، لا تلبث حتى تسرى فى التداول فتنتقل موجة النشاط إلى الصناعات الأخرى ، وهذه يزداد طلبها على المواد والعمال ، فيرتفع معدل العمالة فى المجتمع .. وهكذا تدور الدورة .

وإلى هنا قد تبدو الوسيلة ولا غبار عليها ، إلا أن فريقا من الإقتصاديين مزودا ببعض التجارب الواقعية ، يرى أن تلك السياسة وإن بدت يسيرة سهلة المنال ، إلا أنها تنطوى على الكثير من المخاطر التى قد لا تدانيها مخاطر الفاقة التى ترسف فى اغلالها البلدان المتخلفة . إذ يرى هذا الفريق انه وإن كان صحيحا أن التمويل بالتضخم قد يكون مجديا فى المجتمعات الصناعية ، حينما يعترى « الطلب الفعال » شىء من التكاسل والركود ، وحينما تضطر المصانع إلى تسريح بعض عمالها وتعطيل جانب من معداتها ، مما يجعل من الميسور على هذه المصانع أن تعاود نشاطها حالما ينشط الطلب ، إلا أن الأمر قد لا يكون كذلك إذا أريد تطبيق مثل هذه السياسة فى المجتمعات المتخلفة . فزيادة كمية النقود فى هذه المجتمعات يندر

أن تؤدى إلى زيادة مماثلة فى نشاطها الانتاجى أو فى معداتها الرأسمالية . إذ لا يمكن أن يتصور زيادة الانتاج فى مجتمع ما ، إعتمادا على أن هذا المجتمع يضم بعض الموارد العاطلة ، طبيعية كانت أو إنسانية ، دون أن يستعان فى تلك الزيادة باستخدام الآلات والمعدات الرأسمالية . ولكن إذ كان الشائع ان طابع البلدان المتخلفة هو الطابع الزراعى ، وانها تعتمد على الخارج فى استيراد تلك المعدات ، فان زيادة كمية المصدر من العملة الوطنية ، دون أن يصاحب هذه الزيادة ارتفاع فى حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ، لا يمكن أن يؤدى إلى زيادة مقدرتها على استيراد الآلات ، بل على العكس ، قد يؤدى إلى سيادة التضخم ، فتهبط قيمة عملتها ومن ثم تضعف قدرتها على الاستيراد .

وقد وجدنا ، حينما تصدينا لعرض المشكلة فى بداية هذا البحث ، ان اعتماد مصر على الاستيراد من الخارج قد أخذ يطرد ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لزيادة عدد السكان . كما وجدنا ان وارداتنا لم تعد تقتصر على المعدات الانتاجية فحسب ، بل امتدت حتى شملت المواد الغذائية التى أصبحت تكون جانبا ضخما من وارداتنا السنوية .

فاذا كان الأمر كذلك ، فان زيادة كمية النقود فى مجتمع كمجتمعنا ، دون أن نعمد إلى تقليل اعتمادنا على الخارج بزيادة الصادرات أو بتخفيض الواردات ، لا يمكن أن تؤدى إلا إلى زيادة الضغط على السلع الموجودة فى الأسواق ، وهى كما رأينا ضنينة الاستجابة للطلب المتزايد ، فينتهى الأمر إلى ارتفاع أسعارها وسيادة أحوال التضخم . وكلما توالى خلق النقود توالى ارتفاع الأسعار .. وهكذا تدور الدائرة إلى نهايتها المحتومة ، وهى انهيار العملة من أساسها .

ولكن آثار التضخم لا تقف عند هذا الحد ، لأنها تمتد إلى مدخرات الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، وهى تكون فى مجموعها مددا لا بأس به ، فتطيح بها ، نتيجة

لارتفاع مستوى الأسعار واضطرار هذه الطبقات إلى زيادة انفاقها للابقاء على مستواها المعيشي دون انخفاض . كذلك قد تمتد هذه الآثار فتعصف بربحية المنشآت الاقتصادية القائمة ، فتتحول الأموال المستثمرة فيها تدريجيا إلى المشروعات ذات الصبغة « المضاربية » ، أو إلى اقتناء الذهب والعملات الأجنبية خشية انهيار العملة الوطنية . ولا شك ان فى كل هذه الأساليب ما يحول دون تحقيق الغرض الذى من أجله استنت السياسة ، وهو زيادة حجم الدخل الحقيقى للأمة بزيادة توظيف عوامل الانتاج .

ومن البديهيات المعروفة كذلك ، ان استجابة عرض المنتجات الزراعية للطلب الفعال ، تعتبر أقل مرونة من استجابة عرض المنتجات الصناعية ، لأن عرض عوامل الانتاج الزراعية ، ولا سيما الأرض ، يعتبر ضعيف المرونة حتى فى الأجل الطويل . فاذا صح هذا ، لجاز لنا أن نتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بنسبة تفوق ارتفاع أسعار المنتجات الأخرى . ومعنى ذلك أن تتحول نسبة التبادل إلى صالح طبقة الزراع ، وهم فى مصر يكونون أكثر من ثلاثة أرباع السكان ، فيعمدون إلى زيادة استهلاكهم من المواد التى ينتجونها ، فيقل عرضها ويتوالى ارتفاع أسعارها ، وكل هذا ينزل أشد الاضرار بصوالح الطبقات الأخرى ، ولا سيما طبقة العمال الصناعيين .

وحتى إذا قيل بأنه من الميسور التحكم فى هذه الحالة بأن تحدد الدولة أسعار المواد الزراعية ، لكان الجواب على ذلك ان هذه السياسة لابد وأن تؤدى إلى سيادة نوع من « التفضيل السلعى » بين المزارعين ، فيقل طلبهم على النقود ويزداد ايثارهم للاحتفاظ بمنتجاتهم ، فينتهى الأمر إلى اختفائها من السوق الحرة ، ومن ثم تنشط حركة الأسواق السوداء .

لكن لعل اسوأ نتيجة لسياسة التمويل بالتضخم ، أنها تودى إلى الأخلال

بالتوازن الاجتماعي بين الطبقات ، إذ أنها تلقى العبء كله على كاهل الطبقات العاملة ، فى حين يثرى على حسابها الطبقات التى تعتبر فى غنى عن كل إثراء .

ب — السياسة الضرائبية

وإذا كانت السياسة التضخمية لم تلق من تعضيد الاقتصاديين ما يحملها من الوسائل المأمونة ويخلصها من الأوضار التى تلازمها وتعتبر سمة من سماتها ، فإن سياسة رفع الضرائب على الدخول قد أصبحت فى نظر الكثيرين هى المنفذ الوحيد لتحقيق الآمال المنشودة ، إذ يرى أنصار هذه السياسة أنها سوف تؤدى بلا شك إلى تحقيق السرعة المرجوة فى زيادة حجم الادخار ، لأنها تضع فى متناول الدولة أموالا كان مآلها إلى الإنفاق على الكماليات أو إلى الاكتناز ، ومن ثم يتسنى لها أن توجهها إلى وجوه الاستثمار النافع . هذا بالاضافة إلى إمكان تلافى ويلات التضخم إذا ما راعت الدولة الاعتدال فى منح الائتمان للمستثمرين ، كما فعلت اليابان فى مستهل نهضتها .

أما الذين يعارضون السياسة باعتبارها عائقا من العوائق التى تعترض نمو رأس المال ، فيعتقد أنصارها أن Keynes قد تكفل بالرد عليهم ، حيث يقرر أنه مالم نصل إلى نقطة « التوظف الكامل » فإن نمو رأس المال إنما يتوقف على زيادة الميل للانفاق على الاستهلاك . وعلى ذلك فإن الدولة حينما تزداد خدماتها العامة ، بزيادة مواردها ، إنما تعمل فى ذات الوقت على أن توفر للافراد جانبا مما كانوا ينفقونه على تلك الخدمات ، يستطيعون تخصيصه لزيادة استهلاكهم من المنتجات الأخرى ، فيتسع نطاق السوق أمام هذه المنتجات ، ومن ثم يزداد الحافز إلى الاستثمار ، وينمو رأس المال القومى بصفة عامة .

ولكن أنصار السياسة الضرائبية لا يقفون بسياستهم عند هذا الحد ، لأنهم يتبعونها

بسياسة أخرى يعتبرونها جزءا منها ومكملة لها . فهم يقترحون (١) أن تحدد الحكومة للشركات المساهمة - وهى القائمة بالجزء الهام من نشاط البلاد الإنتاجى - نسبة مئوية من رأس المال يجب ألا تتعداها فى توزيعها للأرباح ، ولتكن هذه النسبة ٨ ٪ مثلا ، أما الجزء المتبقى بعد توزيع هذه النسبة فعلى الشركة أن تتصرف فيه طبقا للسياسة التى يرسمها لها مجلس الإنتاج القومى .

على أننا وإن كنا نسلم مع أنصار تلك السياسة ببطء الادخار « الاختيارى » إلا أننا لا نحبذ اتباع سياستهم الضرائبية ، ولاسيما فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية . وحجتنا فى ذلك أننا طالما نؤمن بسيادة المشروعات الخاصة ، وطالما أننا نعتمد فى نهضتنا على جهود الأفراد فى ظل نظام حر يقوم على الجهد المبذول وتحمل الأخطار ، فإن واجبنا يحتم علينا أن نقدم لهذه الجهود ولتلك المشروعات كل ما نستطيع من تيسير وتشجيع ، ولن يتأتى ذلك إذا نحن عمدنا إلى زيادة عبء الضرائب فوق كواهلهم .

ثم من الذى يستطيع أن يضمن لنا بأن الدولة لن تغرى بمدخراتها الأجبارية ، فتنفقها فيما لا يعود على البلد بأى نفع ، بل على العكس قد يجر فى أذياله أوخم العواقب . فإذا سئلنا القرائن ، فأمامنا أرقام الميزانيه التى بلغت مصروفاتها عام ١٩٥١/٥٠ أكثر من ٢٣٠ مليون جنيه خصصت كلها تقريباً للأبواب استهلاكية . هذا بصرف النظر عن التبذير العجيب فى إنفاق هذه الأموال ، والتخبط الأعمى فى إدارة سياستها .

أما الذين يقترحون تحديد نسبة الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمة بحد أعلا ، مع إخضاع الجزء الغير موزع لسلطة مجلس الإنتاج ، فقد فاتهم قطعا

---

(١) الدكتور عبد الرازق حسن ( أزمتنا الاقتصادية ص ١١٤ )

أن طبيعة هذه الشركات لا يمكن أن تتفق ومثل السياسة التى يقترحونها . فكلنا يعرف أن أسعار الأسهم إنما ترتبط بغلتها ومستقبل هذه الغلة أوثق الارتباط. ولا شك أن المقبل على شرائها إنما يدخل فى اعتباره ربحيتها الحاضرة والاحتمالات التى سوف تطرأ على هذه الربحية من انخفاض أو ارتفاع . فإذا كانت بعض الشركات كما يقول أصحاب الفكرة توزع نسبة مرتفعة من قيمتها الأسمية ، فليس معنى ذلك أن حائز الأسهم يحصل بالفعل على هذه النسبة ، لأن مبدأ « التداول » Negociability الذى تتميز به هذه الأوراق قلما يجعلها تستقر فى حيازة المكتتب الأصلى . وعلى ذلك فإن ال ٢٠ ٪ التى توزعها بعض الشركات على حد قولهم، قد لا تصل إلى أكثر من النسبة العادية التى تسود كل نوع من أنواع الاستثمار ، إذا ماأخذنا فى الاعتبار أن من يقبل على شراء مثل هذه الأسهم لابد وأن يدفع ثمنا لها يتلاءم وربحيتها المرتفعة . والخلاصة أننا لانشك لحظة فى أن من ينادون بهذه السياسة إنما يسعون إلى هدم الأسس التى قامت عليها فكرة المساهمة « بمسئولية محدودة » ، لأنهم يعرقلون تداولها ، ويحكمون ربطها بأصحابها الأصليين ، وليس لكل هذا سوى نتيجة واحدة هى عرقلة سبيل الاستثمار بدلا من تشجيعه .

وأخيراً ، فلئن كان ولا مفر من أن تلجأ الدولة إلى فرض إدخار إجبارى ، يساند الادخار الفردى ويعضده فى وظيفته ، فان أمامنا من الوسائل الأخرى غير زيادة عبء الضرائب ، الكثير . ولعل أيسر ما نستطيعه فى هذا الشأن ، أن نجمد أثمان الأراضى التى استولى عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعى ، مع إخضاع حصيلتها لأشراف « البنك الصناعى » أو « مجلس الإنتاج القومى » ، لتوجيهها نحو الاستثمارات النافعة المفيدة . أما أصحاب تلك الأراضى فليس ثمة مايضيرنا إذا نحن عوضناهم بأسهم فى الصناعات الجديدة ، تضمن الحكومة حداً أدنى

لأرباحها يعادل سعر الفائدة الذى اعتزمت أن تصدر به السندات الجديدة ، سدادا لأثمان تلك الأراضى .

على أن هناك أمرا هاما ينبغى أن نحتاط له ، وهو أنه إذا لم يكن ثمة مفر من أن نسمح بتداول هذه الأسهم فى الأسواق المالية ، تيسيرا على أصحابها ، فلا أقل من أن نعمل فى ذات الوقت على الحد من الأقراض بضمانتها ، إجتنابا لموجة التضخم التى قد تعم البلاد نتيجة لهذا التداول .

بهذا ، وبهذا وحده ، نستطيع أن نحقق ما نهدف إليه من زيادة حجم الاستثمار ، دون أن نعاقب أنفسنا بزيادة عبء الضرائب ، الأمر الذى لا يمكن أن يؤدى إلا إلى الدمار المحقق لصناعاتنا الحالية والمستقبلة .

## (٦) المدخرات الصغيرة

ولا يفوتنا قبل أن نترك هذا الموضوع ، أن نشير إلى ناحيتين هامتين ، لارتباطهما بحجم المدخر والمستثمر أشد الارتباط ، ونعنى بهما : سوق الأوراق المالية ووفورات المدخرين الصغار .

أما سوق الأوراق المالية فإن أهميتها لا يمكن أن تخفى ، وآثارها فى زيادة حجم الاستثمار غنية عن كل بيان . ذلك أن سوقا منظمة تمكن المستثمرين من تحويل أموالهم من وجه من وجوه الاستثمار إلى وجه آخر ، لابد وأن تكون عاملا له خطره فى إتساع حجم الاستثمار ، إذ أنها تتيح السبيل لأصحاب المشروعات القديمة كى يحرروا أموالهم من هذه المشروعات ، كلما بدا لهم أن فى الجديد آمالا أوسع ، وإغراء أكبر . أو بمعنى آخر ، لأنها تتيح لفئة المستثمرين المحترفين ، الفرصة كى يتوفروا على إنشاء المشروعات الجديدة ، كلما استطاعوا أن يتخلصوا من مشروعاتهم القديمة ببيعها لغيرهم .

ومن المعلوم أن المؤسسات المالية توظف جانبا من اموالها فى شراء مختلف الأوراق المالية ، وأن حجم هذا الجانب إنما يتوقف على قابلية تلك الأوراق لأن تحول إلى نقود بسرعة وبدون كبير تضحية . ولكن لما كان هذا الشرط لا يتحقق إلا حيث تكون السوق متسعة ، وحركة التبادل فيها مستمرة ، إذ لولا ذلك لأدى عرض كمية كبيرة من تلك الأوراق للبيع فى وقت واحد إلى تدهور فى أسعارها وتعريض حامليها لخسائر كبيرة . لذلك يبدو من الضرورى أن نوجه بعض عنايتنا لهذه الناحية ، وأن نحاول توفير السوق المالية المنظمة التى يمكنها أن تقوم بتلك المعونات الصادقة التى تؤديها للادخار والاستثمار فى البلدان الأخرى.

أما الناحية الثانية ، فمن الواضح أن القيام بتركيز المدخرات الصغيرة وتوظيفها جملة ، إلى جانب أنه يضع فى متناول المدخر الصغير الفرص التى لا يتمتع بها إلا أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ، فإنه فى نفس الوقت يتيح لطلاب رأس المال مددا جديدا من المدخرات ، ما كانوا ليحصلوا عليه لولا عملية التركيز هذه .

ولقد قامت فى مصر بعض المؤسسات التى تؤدى هذه الخدمة الجليلة ، مثل صناديق التوفير البريدية والمصرفية ، وكذا شركات التأمين والأدخار . لكننا نعتقد أن المجال ما زال يتسع للكثير من تلك المؤسسات ، ولنأخذ على سبيل المثال « جمعيات البناء » التى تؤدى فى بريطانيا خدمة مزدوجة عظيمة النفع . فبينما هى تعطى فريقا من المدخرين الصغار فرصة للحصول على عائد من وفوراتهم الصغيرة ، إذ هى تيسر السبيل لفريق آخر كى يتمتعوا بنعمة الملكية التى ما كانوا ليحظوا بها إلا بعد سنين طويلة من الأدخار .

## (٧) رؤوس الاموال الاجنبية

رأس المال الأجنبى إما أن يأتى فى شكل استثمار فردى Induced Investment

تضطلع به الشركات الخاصة ، وإما أن يأتى فى شكل قروض Autonomous Investment تعقدها الحكومات فيما بينها ، أو تمدها بها المؤسسات المالية الدولية ، وأخصها بنك الانشاء والتعمير .

أما فيما يتعلق برؤوس الأموال الفردية ، فقد أثبتت التجارب أن الشركات تحجم كثيراً عن استثمارها فى البلدان المتخلفة ، وذلك بسبب ضيق السوق فى هذه البلدان وضعف حوافز الاستثمار فيها كما قدمنا . بل إن «الربحية» المرتفعة التى تحظى بها هذه الأموال فى بلادها ، قد لا تقف حائلا دون خروجها فحسب ، وانما قد تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال من البلدان المتخلفة لانخفاض ربحيتها فيها . وهذا هو ما عبر عنه الاستاذ J. H. Williams المستشار الاقتصادى لبنك الاتحاد بنيويورك ، حيث يقول :ـ

« A part of our puzzle has been that , while the role we should play in the world is that of creditor country, the conditions are often more favorable for investment here not only for Americans but for others. »

على أن هذا الكلام قد يبدو متعارضا مع ما يلاحظ من ارتفاع « ربحية » بعض الصناعات فى البلدان المتخلفة ، ومن ثم ارتفاع عائد رأس المال فيها . لكن هذه الربحية المرتفعة يغلب أن تكون « أجرا » للمهارة العالية التى تعتبر نادرة الوجود فى هذه البلدان ، أو قد تكون ضربا من ضروب « الريع » أو شبهه ، الذى تتمتع به هذه الصناعات بسبب ضعف المقدرة على امدادها بالمعدات الرأسمالية ، نتيجة لأحوال التضخم النقدى السائدة فيها .

على أن ذلك لا يعنى بالضرورة أنه لا يوجد تيار من رؤوس الأموال يتجه من البلدان المتقدمة الغنية الى البلدان المتخلفة الفقيرة . فلقد ثبت أن ٧٨٪ من رؤوس الأموال الامريكية المستثمرة فى الخارج خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩

كانت وجهتها البلدان المتخلفة . لكن هذه الأرقام قد تبدو مضللة ما لم نذكر بجانبها أن ٩٠٪ من هذه الأموال ، كان موجها لاستغلال موارد البترول فى هذه المناطق ، وهو استغلال يكاد يكون مستقلا تمام الاستقلال عن اقتصادها القومى ، ولا تزيد آثاره عليها بأكثر من الاتاوات النقدية التى تدفع لحكومات هذه البلدان . وحتى هذه الاتاوات غالبا ما تكتنز أو تنفق على المصالح الخاصة لحكام تلك البلاد ، ولا ضير بعد ذلك اذا ما بقيت الشعوب فى تأخرها وفقرها، تفترش الحصى وتلتحف السماء !!

لكن هذه الحقائق ينبغى ألا تكون مدعاة لقنوطنا ، أو لاقعادنا عن تهيئة كافة الظروف التى تغرى الأموال الأجنبية باستثمار مواردنا . وإنى على يقين أننا نستطيع أن نفيد كثيرا من هذه الأموال ، إذا نحن تحررنا بعض الشىء من مخاوفنا التى نبديها تجاه الاستثمار الاجنبى ، متأثرين بالتجارب القاسية التى مرت بنا فى أواخر القرن الماضى ، والتى لم تعد الظروف « الجديدة » تسمح بتكرارها . ولعل فى مقدمة الأمور التى يجب أن نأخذ بها لاجتذاب تلك الأموال — بالاضافة إلى ما ينبغى توفيره للصناعات عموما من تسهيلات — هو :—

أولا — الاسراع فى استصدار قانون الشركات مع تعديله بما يحقق توفير الحوافز لهذه الأموال ، مثل تعديل النسبة التى اشترطها قانون ١٩٤٧ لمساهمة المصريين فى رأس المال ، والسماح باعادة نسبة معينة من الأموال الأجنبية لبلادها كل عام ، بحيث يفيد أصحابها من أرباحها . ثم اعفاء هذه الأموال من ازدواج الضريبة ، أو تخفيفها ، خلال مدة معينة من بداية الاستثمار .

ثانيا — التوسع فى تطبيق نظام « المنطقة الجمركية الحرة » .

ثالثا — تهيئة الاستقرار الداخلى وتأمين المشروعات الأجنبية ضد الاضطرابات والحركات السياسية . ولعله مما يبعث على التفاؤل فى هذه الناحية ، ان مصر

استردت كثيراً من احترام الأمم الأخرى وثقتها بما أقدمت عليه فى حركتها الأخيرة ( يوليو ١٩٥٢ ) .

أما النوع الثانى من الاستثمار الأجنبى، وهو القروض ، فلعله أيسر بكثير من الاستثمار الفردى ، ولذا يبدو الأمل عظيما فى أن يتحقق جانب كبير من نهوضنا عن طريقه .

وتنقسم القروض إلى قسمين : فأما القسم الأول ، وهو القائم على قروض البنك الدولى للانشاء والتعمير ، فيناسب المشروعات الكبرى والمرافق العامة الأساسية ، كانشاء شبكة من الآبار الارتوازية للرى أو تحسين طرق النقل والمواصلات أو تنمية مصادر القوة المحركة . والمهم أن تدرس المشروعات دراسة وافية من الناحية العلمية والعملية والمالية ، حتى يتأكد البنك من صلاحية المشروع وفائدته الاقتصادية .

وأما القسم الثانى ، وهو الخاص بالقروض من الحكومات ، فقد يكون أحياناً ذا صبغة سياسية واضحة ، إلا أن هذا لا ينقص من فائدتها الاقتصادية للبلاد المقترضة ، وينبغى ألا نغفل أهميتها فى ظروفنا الحالية .

وهنا لا يفوتنا أن نعرض فى إيجاز لبعض جوانب المناقشة التى تدور حول الموضوع فى هذه الأيام . فهناك فريق من الكتاب يعتقد أن فتح الأبواب لرؤوس الأموال الأجنبية إنما يحمل فى طياته أفدح الأضرار التى يمكن أن تحيق باقتصاد الأمة أو بسيادتها . هذا فضلا عن الصعوبات والعراقيل التى تعترض سبيل الاقتراض أو تجعل من غير المضمون أن يغطى العائد من استثمارها الفوائد المدفوعة . فهم يحاجون قائلين(١) : « إنه ينبغى لكى نقترض بسعر ٥ ٪ مثلا

(١) الدكتور عبد الرازق حسن ( أزمتنا الاقتصادية ص ١٣٤ )

أن نحصل من استثمار الأموال المقترضة على أكثر من هذه النسبة ، ليس فقط لكى ندفع هذه الفوائد ، وإنما لندفع المصاريف الإدارية ونحصل على ربح للبلاد » .

ونحن لا ننكر لهذه الحجة وجاهتها ، ولكننا نعتقد كذلك انه قد غاب عن أصحابها أن المسألة ليست مسألة الأرباح التى سوف تحققها الأموال المقترضة وحسب ، وإنما هى فى المرتبة الأولى والأهم ، مسألة دخل قومى ، ومسألة كيان اقتصادى للبلد فى مجموعه . وما أظن أننا فى حاجة لأن نردد مرة أخرى المبدأ الكينزى المعروف — مبدأ « المكرر » Multiplier — وهو المبدأ الذى يقوم على أن كل استثمار جديد لا تقتصر آثاره على الصناعة التى يزاول فيها نشاطه فحسب ، وإنما تمتد هذه الآثار إلى ما هو أبعد وأعمق ، ولا سيما فى البلدان الفقيرة التى يعتبر ميل سكانها الحدى للإنفاق مرتفعاً بدرجة كبيرة ، وهى ميزة لا تفتقر إليها مصر والحمد لله (!) . فاقتراض ١٠٠ مليون جنيه ، وهو مبلغ يكاد يعادل كل رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة القائمة فى مصر ، فضلا عما يحققه بذاته من خلق استثمارات جديدة ، وفضلا عما يحققه من توفير العمل لجانب كبير من سكان الريف الزائدين عن حاجة الزراعة ، واستغلال الموارد المعطلة من معدنية وزراعية ، فإنه سوف يؤدى دون ريب إلى سريان موجة من النشاط ، لا تلبث قوتها حتى تتضاعف وتشتد كلما تدافعت وتغلغلت فى ثنايا الحياة الاقتصادية. وقد لا تغل المشروعات الجديدة - وهو أمر مستبعد - أى ربح ، فنضطر إلى تحمل بعض الخسائر مثل الفائدة المدفوعة وغيرها من المصاريف ، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يدعى بأننا قد خسرنا ، أو أننا لم نستفد من اقتراض هذه الأموال . ذلك لأن العائد الذى سوف يعود على الدخل الأهلى عموما ، لا بد وأن يعوض عشرات المرات خسارتنا فى تلك المشروعات . . والعبرة لا تكون بمفردات الدخل ، وإنما بمجموعه .

وعلى أى الأحوال ، فالمفروض فى السياسة الاقتصادية التى سوف تشرف على توجيه الأموال المقترضة أنها سياسة سليمة وأنها لن تلجأ إلى الاقتراض ، ما لم تثبت سلامة المشروعات الجديدة ودقة دراستها . وحينئذ يمكن القول بأن ما يبديه هذا الفريق من مخاوف لا يستند إلى أساس من الصواب ، أو دعامة من الصحة .

لكن الذين يتبنون سياسة المعارضة لا يقفون عند هذا الحد ، لأنهم يعودون إلى المحاجة قائلين(١) إن المفروض عند الحصول على رأس مال أجنبى أن البلد المدين سوف يدفع المبلغ الذى اقترضه مع فوائده أو أرباحه خلال مدة معينة . ولكن لما كان الدفع لا يتم بعملة البلد المقترض ، بل بعملة البلد المقرض ، فانه سوف يكون من المتعين علينا أن نقوم بتصدير المواد اللازمة للبلد المستثمر ، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتخصيص جانب من وسائل الإنتاج لصنع هذه المواد . وحيث أن البلد الوحيد الذى يستطيع الإقراض فى الوقت الحاضر هو الولايات المتحدة ، وإذ كان المعروف أن هذه البلاد تكاد تكفى نفسها وليست فى حاجة إلا إلى المواد الاستراتيجية ، فان المتوقع أنها ستطلب قيام صناعات معينة ، هى فى الغالب صناعات حربية ، أو تطلب استغلال قواعد استراتيجية ، على النحو الذى اتبع فى الاتفاقات المعقودة بين أمريكا ودول غرب أوروبا أو تركيا . فاذا قيل بعد ذلك بأن من المستطاع أن يتم السداد عن طريق آخر كتصدير السلع العادية أو نحوها ، لكان السؤال : وهل لدينا من المواد ما ترغب فيه أمريكا بالذات ؟

ثم يستطرد أنصار هذه الحجة فيجيبون على تساؤلهم قائلين : « إن صادراتنا للولايات المتحدة التى بلغت فى عامى ٥١ — ١٩٥٢ حوالى ٣٥ مليون جنيه ،

---

(١) المرجع السابق ( ص ١٣٤ وما بعدها )

قد استوردنا فى مقابلها بما قيمته ١٠٠ مليون جنيه(١) . ولقد كان القطن هو المادة الرئيسية فى الصادرات حيث بلغ حوالى مليون قنطار فى العامين المذكورين ، فهل من الممكن مثلا أن نزيد تصدير القطن مع ما نعلمه من المقاومة العنيفة التى يلقاها من كبار منتجيه فى أمريكا ، ومن أن ارتفاع كمية الصادر فى هذين العامين كان عرضاً مبعثه زيادة الطلب بسبب الحرب الكورية؟ »

وهكذا نجد هؤلاء الكتاب ، وقد راحوا ينفذون من حجرة ضيقة إلى أخرى أضيق منهـا ، ومن الأضيق إلى الأكثر ضيقـاً ؛ وهم كلما نفذوا إلى واحدة أحكموا خلفهم الرتاج وثبتوا المزاليج ، حتى لنجدهم فى النهاية وقد سجنوا أنفسهم فى « القمقم » المسحور الذى حدثتنا به خرافات الأقدمين .

ولكنا نود أن نهون عليهم الأمر ، فنقول لهم إن المسألة ليست من الخطورة بالشكل الذى يتصورونه . ففيما يتعلق بطريقة السداد ، نعتقد أنه لن يكون من العسير — قبل أن نصل إلى النقطة التى يبدأ فيها الضغط الاقتصادى والسياسى — أن نكيف وارداتنا التكييف الذى يحقق لنا سداد الأموال المحولة للخارج ، وذلك بأن نعمد إلى الاستغناء عن البنود الترفيـة من هذه الواردات مثل السيارات الفاخرة والمجوهرات وما فى حكمها . إلى هذا ، فان قيام الصناعات الجديدة ، ولا سيما صناعتا الحديد والسماد ، سوف يؤدى دون ريب الى الاستغناء عن وارداتنا منهما ، والتى بلغت قيمتها فى العامين موضع التمثيل ( ٥١ / ١٩٥٢ ) حوالى

---

(١) صحة الرقم هى ٦٠ مليونا ولا أدرى على أى أساس بنى الدكتور عبدالرازق هذا التقدير . صحيح أننا استوردنا منها عام ١٩٥١ ذهبا قيمته ٤٠ مليونا لاستخدامه فى تدعيم الغطاء النقدى ، ولكن أحدا لا يستطيع القول بأن هذا الذهب يعتبر من البنود الداخلة فى ميزان التجارة ، والتى يمكن أن توضع موضع الاستشهاد والتدليل .

٤٥ مليونا من الجنيهات . وأخيرا فلئن كان الأمل ضعيفا فى إمكان زيادة الصادر من القطن كما يقولون ، فهو بغير شك محقق فى إمكان زيادة الصادر من السلع المصنوعة ، ولا سيما إذا أمكننا التوسع فى تصنيع المنتجات الزراعية التى تلقى اليوم أسواقا رائجة فى الكثير من البلدان الصناعية :

وعلى العموم فان مسألة السداد، والسداد لأمريكا بالذات، لا تعدو فى الحقيقة أن تكون مسألة « السياسة » التى سوف نتبعها فى انفاق « حصيلة الدولار » ، وفى تفضيل الأهم على المهم . وأعتقد أنه لن يكون من العسير التغلب على تلك العقبة إذا ما نظرنا إليها فى ضوء الاستثمارات الجديدة ، والتى ستؤدى حتما إلى رفع المقدرة الانتاجية للبلد ، ومن ثم الى متانة مركزها فى مضمار التجارة الخارجية .

وأما عن الضغط السياسى والاقتصادى الذى تحدثوا عنه ، وأخذوا يمثلون له بما حدث فى بلدان مثل تركيا وغرب أوروبا ، فيكفى للرد عليهم أن نقول إنه إذا كانت هذه البلدان قد أقدمت على قبول الأموال الامريكية ، مع أن من بينها بلادا سبقتنا بكثير فى حنكتها السياسية وفى وعيها الشعبى ، كما أنها بحكم دخولها المرتفعة ليست فى مثل حاجتنا إلى الاستعانة بتلك الأموال .. إذا كانت هذه البلدان قد أقدمت على فتح أبوابها لتلك الأموال ، مع علمها بالمساوىء والأوضار التى قيل إنها تلازمها وتعتبر سمة من سماتها ، فلا شك أنه يصبح غرورا أن نعتقد فى أنفسنا اليقظة وفى هذه البلدان الغفلة والسذاجة . ولكن لم لا نقولها كلمة صريحة ؟ .. لم لا نصارح أنفسنا بأنه قد بات من المستحيل على أية دولة ، لها ظروف مصر واستراتيجية مصر ، أن تعيش وحيدة محايدة فى هذا العالم المتلاطم المصطخب ؟

نعم لقد آن لنا أن نعترف بهذه الحقيقة ، لأن انكارنا لها لن يزيدنا سوى بعدا عن الحقائق ، وامعانا فى الوهم . بل لعلى لا أكون مخطئا اذا قلت إن الذين

يعترضون على رأس المال الامريكى ليس لديهم ما يمنع من الاستعانة برؤوس الأموال العربية .. أو الروسية مثلا . ولكن أيا ما تكون جنسية الأموال الأجنبية ، وسواء أكانت هذه الأموال امريكية أو روسية أو عربية ، فان ثمة حقيقة لم يعد من مصلحتنا اليوم انكارها ، وهى أن مصر ليس فى مقدورها أن تنهض بمدخراتها القومية وحدها ، وأنه لابد من الاستعانة بالأموال الاجنبية لتحقيق هذا النهوض ، إذا شئنا حقيقة أن ننهض .

فالمسألة اذن مسألة خيار بين أمرين ، أو قل بين طريقين كلاهما محفوف بالمكاره : فاما أن نظل فى طريق البؤس والاعاقة الذى ننحدر فيه عاما بعد آخر نتيجة لتدفق سيل السكان ، تاركين مواردنا معطلة الى يوم نستطيع استغلالها فى حدود قدرتنا وطاقتنا ـ وهو يوم لا نشك لحظة فى أنه يبتعد عنا كلما مضى الزمن وتعقدت الأمور ـ وإما أن نسارع إلى استغلال هذه الموارد ولو اضطررنا إلى التضحية بجانب منها فى سبيل الحصول على المعدات الرأسمالية التى تتيح لنا سبيل استغلالها . والطريق الأخير فى رأينا هو أسلم الطرق ، ولكن المهم أيضا أن نجتهد كى تكون هذه التضحية عادلة غير مجحفة بحقوقنا .

## ثالثا – الدولة والصناعة

### (١) السياسة الجمركية .

الحماية الجمركية سبيل مقرر من سبل التنمية الصناعية ، وعند البعض أنها الطريق الفعال للتغلب على العامل النفسانى الذى لا يزال يدفع الاستهلاك المحلى إلى تفضيل المنتجات الأجنبية ، حتى لو كانت أسعارها تزيد قليلا عن أسعار مثيلاتها من المنتجات المصرية . ولذا يرى هذا الفريق أنه نظرا للتضخم النقدى وانخفاض الكثير من العملات ، فقد أصبحت التعريفة الجمركية التى فرضت بقصد حماية الصناعات المحلية عام ١٩٣٠ غير متسقة مع الظروف الجديدة ، لا من حيث فئات الرسوم ولا من ناحية تقسيم بنودها . فلو فرضنا مثلا أن صنفا من الأصناف الترفية كانت قيمة الكيلو منه ١٠٠ قرش وكان فى استيراده منافسة لأحد المنتجات المحلية ففرض عليه فى سنة ١٩٣٠ رسم نوعى مقداره ٢٠ قرشا ، أى بواقع ٢٠ ٪ من ثمنه فى ذلك الوقت ، فان الرسم لا يعادل اليوم إلا ٥ ٪ بعد أن طفر الثمن من ١٠٠ قرش إلى ٤٠٠ ، وظل الرسم على ما كان عليه .

لذلك ينادى هذا الفريق بتعديل التعريفة الجمركية بحيث تحقق الأمور الآتية : —

(١) إعفاء الآلات والأجهزة المستوردة للصناعة الناشئة من الرسوم الجمركية .

(٢) إلغاء رسم الصادر بحيث يكفل توسيع المجال لتصريف المنتجات الصناعية ، مع التوسع فى العمل بمبدأ رد الرسوم الجمركية ( الدروباك ) .

(٣) رفع الرسوم المفروضة على المنتجات الأجنبية المستوردة ، لتحقيق نوع من التوازن بين الإنخفاض النسبى فى هذه الرسوم ، وبين ارتفاع رسوم

الإنتاج المفروضة على الصناعة المحلية ، وارتفاع بعض نفقات الإنتاج مثل أسعار التيار الكهربائى أو الوقود بالنسبة لمستوياتها فى البلدان الصناعية العريقة .

لكن الدعوة إلى الحماية لم تعد تلقى اليوم قبولا لدى الكثير من الكتاب ، إذ أن الرسوم الجمركية لا تعدو فى الواقع أن تكون ضريبة يدفعها المستهلكون ، وليس من الحكمة أن يغبن السواد الأعظم من الشعب من أجل فئة قليلة من المنتجين ، ولذا ينادى البعض باتباع المبدأ القائل بأن مجموع مايتحمله المستهلكون من تضحيات يجب أن يكون أقل من الزيادة الطارئة على الدخل الأهلى من قيام الصناعات الجديدة .

ولما كان من المعروف أن بدء هذه الصناعات غالبا ما يكون على أيدى أفراد من ذوى النفوذ السياسى أو المالى الكبير ، مما يجعل من الصعب إزالة الحماية الجمركية متى وضعت ، فانه يكون من رشد السياسة أن تفرض عليها رقابة شديدة عن طريق مجلس من الخبراء ، تكون مهمته إعادة النظر فيها من وقت لآخر ، حتى لا يكون اطمئنان المنتجين إلى استمرار تمتعهم بالحماية باعثا لتقاعدهم عن العمل على تخفيض نفقات الإنتاج .

على أننا نرى أن الظروف الدولية قد أخذت تميل إلى تحرير التبادل بين الأمم ، عن طريق رفع القيود المفروضة عليها ، وفى مقدمتها الرسوم الجمركية المرتفعة . فهذه اتفاقيتا بروكسل وهافانا ، وتلك تقارير صندوق النقد الدولى وبحوث اللجان المختلفة بالأمم المتحدة ، وكلها تجمع على وجوب رفع تلك القيود ، واطلاق حرية التجارة . فالراهن أن العالم قد بات يشعر بحاجته إلى مزيد من التعاون ، القائم على التخصص وتحقيق الميزات النسبية فى الإنتاج . وإذا ما اشتدت هذه الموجة ، وأخذت الأمم تميل لتنفيذها ، فسوف نجد أنفسنا عاجزين عن أن نواجهها بمفردنا ، ولذا ينبغى من الآن أن نفكر فى الوسائل

التى تكفل لصناعاتنا الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية دون الاعتماد على حمايتها . ولعل فى مقدمة هذه الوسائل أن ندأب على تحسين الوسائل الفنية ، وتحسين وسائل النقل وتوليد القوى المحركة ، مع تخفيض أثمانها ، أو تخفيض رسوم الإنتاج ، ومنح الاعانات الحكومية لبعض الصناعات التى يعتبر بقاؤها ضرورة حيوية للبلاد .

## (٢) السياسة التعليمية

تتميز الصناعة المصرية بامكانها الحصول على العمال بأرخص الأجور ، إلا أن هذه الميزة تكاد أن تتكافأ مع عقبة أخرى هى عدم كفاية العامل المصرى فى أول عهده بالصناعة . فالعمال كثيرا ما يأتون من الحقل إلى المصنع بغير دراية بالأعمال الصناعية ، ولذا ينبغى أن تتخذ التدابير اللازمة لتدعيم التعليم الصناعى ، والعناية بنشر مدارسه ، وإنشاء المصانع والورش النموذجية ، وإرسال بعثات من العمال المصريين للتدرب فى بعض المصانع الأجنبية لمدد قصيرة يعودون بعدها لتدريب غيرهم . ولا شك أن هذا التدعيم سوف يعمل على سد ثغرة طالما عانت منها الصناعات القائمة ، ألا وهى افتقارها إلى طائفة رؤساء العمال Foremen ، فضلا عما يمكن أن تقوم به هذه الطائفة فى تغذية الصناعات المستقبلة ، بالخبرة الفنية والمهارة العالية .

على أنه من الظواهر الغريبة ، أنه برغم الحاجة الملحة إلى تدعيم المدارس الصناعية وتشجيع طلبتها ، فقد هبط عدد هؤلاء الطلبة من ١٧٥٥٨ فى سنة ١٩٣٧ إلى ١٢٥٧٥ فى سنة ١٩٥١ ، وذلك رغم الزيادة الكبيرة فى فروع التعليم الأخرى . ولعل السبب فى ذلك إنما يرجع إلى انصراف الطلبة إلى التعليم العام بعد أن فتحت أبوابه بالمجان ، ومن ناحية أخرى إلى إنخفاض مستوى التعليم

الصناعى نظرا لقدم الآلات والمعدات التى يتدرب عليها الطلبة ، مع بقاء مناهج التعليم دون تعديل يتفق مع حاجة الصناعات فى الوقت الحاضر .

وعلى العموم فقد بات أمر العناية بتدريب العمال وتعليمهم ضرورة حيوية ، وشرطا أوليا من شروط النهوض الصناعى المنشود .

ومثل ما قيل عن العمال يمكن أن يقال عن طائفة الخبراء والفنيين ، فلقد أثبتت التجارب أن المصريين لا يقلون عن الاجانب فى هذا المضمار كفاية أو قدرة ، إلا أن وسائل تعليمنا لا تزال كذلك فى حاجة إلى كثير من التوجيه والتنظيم . ولذا ينبغى أن يوجه الشباب بعد مرحلة التعليم العام نحو الدراسات التى تناسب ظروفنا الاقتصادية الحاضرة والمستقبلة ، فلا يتركوا بغير توجيه ليتكدسوا فى دراسة لسنا فى حاجة اليها إلا بقدر محدود .

## (٣) الاداة الحكومية

كنا على الدوام حريصين على ألا نقترب فى بحثنا من مشكلة «الأداة الحكومية» ، ومدى خطورة الدور الذى تقوم به فى اقتصادياتنا ، سواء بالنسبة للمشروعات الحكومية البحته ، أو بالنسبة للمشروعات الخاصة كلما دعتها الظروف إلى الاتصال بها فى أمر من أمور التراخيص أو العطاءات أو الضرائب ، أو فى غير ذلك من الاعمال . وحرصنا هذا إنما ينبنى على يقين منا بأن معالجة مثل هذه المشكلة لا يمكن — مهما أوتينا من براعة وبيان — أن يتم فى صفحة أو اثنتين ، أو حتى فى عشرات الصفحات . فلقد أصبحت الأداة الحكومية مصدر سخط دائم من كل من أوقعه حظه العاثر ، فى ضرورة الاتصال بهيئة من الهيئات الحكومية ، فما بالنا بالشئون الصناعية ، وكلنا يعلم مدى ما تتطلبه هذه الشئون من معالجة رفيعة ، ومن تيسير فى كل الأمور .

على أنه إذا كان من المتعذر أن نعرض لهذه المشكلة بالتفصيل ، فلا أقل من أن نشير إليها ، وأن نؤكد أنه ما لم يبدأ بإصلاح الإداة الحكومية ، لكى تصبح دافعا للنشاط الفردى لا مثبطا له ، فان كل جهد يبذل بعد ذلك سوف يكون مآله الفشل لا محالة .

ولا يفوتنا آخر الأمر أن نشير إلى أن هناك من الأمور الأخرى ، التى وان بدت ثانوية فى معالجة مشاكل الصناعة الكبرى ، إلا أنها فى الحقيقة قد تحمل أخطر الآثار ، إذا نحن أهملنا جانبها ، وأغفلنا أهميتها . ومن أمثلة هذه الأمور ، الإحصاءات الصناعية وأهمية مراعاة الدقة والسرعة فى نشرها ، والمعارض الصناعية وضرورة تشجيع الإعلان عن المنتجات المحلية فى الداخل والخارج ، ثم وسائل النقل وضرورة تخفيض نفقاتها .. ألخ .

## القسم الثالث

# السياسة السكانية

# الفصل الأول

## نمو السكان

الأنثى هي موطن الخصوبة في الإنسال ، وإلى المعدل الصافى لتجديد الإناث Net Feproduction Rate ينبغى أن نوجه جل اهتمامنا . ذلك لأن هذا المعدل هو الذى يمكننا من التنبؤ عن كل زيادة أو نقصان فى عدد السكان ، ولنوضح ذلك بالمثال الرقمى التالى : فلو فرضنا أن ١٠٠٠ أنثى مولودة حديثاً أمكنهن فى فترة حياتهن أن ينتجن ١٠٠٠ مولودة ، فان عدد السكان بعد وفاة الألف الأولى يبقى ثابتاً ، ويستمر المجتمع مجدداً نفسه بدون زيادة . لكن هذا الفرض لن يكون صحيحاً إلا إذا استطاعت كل أنثى أن تجتاز سن القدرة على الحمل (١٥ — ٤٩) دون أن تتخلف منهن واحدة ، وهو فرض لا يتحقق ، إذ فى مصر بالذات ترتفع نسبة الوفيات عن مثيلاتها من البلاد الأخرى .

فاذا صح ذلك لكان السؤال الآن : هل الخصوبة والوفيات فى مستوى يسمح لألف أنثى ولدت حديثاً أن تنتج فى أثناء حياتهن ألف طفلة لتحل محلهن ؟

بحسب إحصاء سنة ١٩٣٧ فى مصر ، نجد أن المعدل الإجمالى لتجديد الاناث Gro s Feproduction Rate هو ٢٫٨٣٢ لكل أنثى ، أى بافتراض أنها تجتاز سنى الانتاج بسلام . لكنه وجد بالإحصاء أنه من بين كل ١٠٠٠ أنثى ولدت حديثاً يصل إلى بدء فترة الخصوبة ٦٠١ أنثى تقريبا ، ويجتاز فترة الحمل ، أى يصل إلى الخمسين ٤٩١ أنثى . أى أن متوسط حياة الأنثى المصرية فى فترة الخصوبة (٥٠ — ١٥ = ٣٥ سنة) بحسب إحصاء ١٩٣٧ هو ١٩٫٢٩٧ سنة .

∴ المعدل الصافى(١) لتجديد الاناث فى مصر = $\frac{٢٫٨٢٢ \times ١٩٫٢٩٧}{٣٥}$

= ١٫٥٥٦ = ١٫٦

فلو أن نسبة الخصوبة بقيت كما هى ، وظل معدل الوفيات كما كان فى عام ١٩٣٧ ، بمعنى أن الأنثى العادية لا تفارق الحياة قبل أن تترك وراءها ١٫٦ من بنات جنسها يحملن رسالة حفظ النوع ، وهؤلاء بدورهن لا يدعن الحياة قبل قبل أن يتركن من خلفهن ٢٫٥٦ أنثى ، وأولئك بدورهن يتركن ٤٫٠٩٦ إلى آخر المتوالية الهندسية ، لجاز لنا أن نتوقع زيادة السكان فى مصر إلى أربعة أمثالهم فى خلال المائة عام القادمة .

ولعل مما يؤكد هذا الاتجاه أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فى عام ١٩٣٧ كانت ٠١٦ ٪ . ومعنى ذلك أن عدد السكان — إذا بقيت تلك النسبة على حالها — سوف يصبح ٢٢ مليونا عام ١٩٥٧ و ٤٨ مليونا عام ٢٠٠٧ و ٧٢ مليونا عام ٢٠٣٧ . لكن الدلائل مع ذلك تشير إلى أن هذه التقديرات سوف تزيد كثيرا ، إذ أخذت نسبة الزيادة الطبيعية فى الارتفاع خلال السنوات العشر الأخيرة ، حتى بلغت ٠٢١ ٪ ، وذلك بسبب ارتفاع معدل المواليد من ٤٢ إلى ٤٣ وانخفاض معدل الوفيات من ٢٦ إلى ٢١ (٢) .

وهنا يبدو للمرء أن يتساءل عن سر هذا التزايد الغريب ؟

يرى بعض الكتاب أن هذه الزيادة إنما ترجع إلى ارتفاع الخصوبة فى مصر إلى أقصى المعدلات البيولوجية المعروفة ، فى الوقت الذى تميل فيه معدلات الوفاة

---

(١) جمال الدين سعيد ( إحصاءات السكان ) ص ١٠٨ و ١٢٨ .

(٢) أنظر اللوحتين ١٥ و ١٦ .

إلى الانخفاض البطىء نتيجة لتقدم الطب الوقائى والعلاجى ، وانتشار العلم والمعرفة بين السكان .

والجدول التالى يبين معدلات الزيادة الطبيعية فى بعض المجتمعات ذات النمو المطرد :

| المجتمع | | معدل المواليد | معدل الوفيات | الزيادة الطبيعية |
|---|---|---|---|---|
| مصر | ١٩٣٩ | ٤٢ | ٢٦ | ١٦ |
| | ١٩٥٠ | ٤٣ | ٢١ر٣ | ٢١ر٧ |
| الهنـــد | | ٢٦ر٧ | ١٦ | ١٠ر٧ |
| أسبانيا | | ١٩ر٩ | ١٠ر٨ | ٩ر٩ |
| اليابان | | ٢٨ر٣ | ١٠ر١ | ١٧ر٤ |
| سوريا | | ٢٤ر٢ | ٨ر٥ | ١٥ر٧ |
| لبنان | | ١٨ر٣ | ٥ر٤ | ١٣ر٩ |

أما السبب فى ارتفاع معدل المواليد فى مصر ، فيرجع إلى عوامل كثيرة نجملها فيما يلى :

أولا — ارتفاع نسبة الأمية بين الأفراد ( إذ تبلغ حسب تعداد ١٩٤٧ حوالى ٧٨ ٪ ) مع سيطرة الروح الاتكالية على تفكيرهم ، مما يجعلهم غير قادرين على فهم حقيقة الحياة . فهم يقبلون على الزواج المبكر دون مراعاة لمستوى اجتماعى مناسب ، وذلك على عكس المتعلمين ، فهؤلاء يضطرون فى الغالب

إلى تأجيل زواجهم إلى أن يتم تخرجهم ، ويحققون لأنفسهم مستوى اجتماعياً واقتصادياً لائقاً .

ثانيا — أن إباحة الطلاق للمسلمين بلا قيود ، يدع المرأة فريسة للخوف من الطلاق ، فتسعى إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال حتى تضمن الابقاء على زوجها بزيادة الروابط التى تربط بينهما . ولعل مما يؤكد ذلك أن ٩٠ ٪ من حالات الطلاق تحدث قبل انجاب الطفل الأول و ٢ ٪ قبل الطفل الثانى و ٣ ٪ بعده .

ثالثا — ان نظام الأسرة فى الريف تحكمه الفطرة وندأوها ، فلا يكاد الفلاح يصيب خيرا حتى يرنو ببصره إلى تعدد الزوجات ، مما يجعل من هذا النوع من الزواج المزدوج — رغم ضآلته إذ لا يزيد عن ٤ ٪ من مجموع عدد الأزواج — عاملا له أثره فى زيادة نسبة المواليد .

رابعا — ارتفاع نسبة المتزوجات بالنسبة لعدد النساء اللاتى فى سن الحمل ، إذ تبلغ هذه النسبة ٧٤٫٧ ٪ حسب تعداد ١٩٤٧ .

خامسا — اطراد الزيادة فى عدد الذين فى سن الخصوبة ، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٤٨ ٪ عام ١٩٢٧ إلى ٥٠ ٪ عام ١٩٤٧ .

سادسا — ان تأخر الوسائل المستخدمة فى الزراعة قد خلق بين الريفيين عقيدة مؤداها أن كل ولد ينجبه الفلاح ، يعتبر مكسبا ماديا وأدبيا له ، إذ أن تربيته لا تكلفه الكثير ، بينما يستطيع أن يكسب من وراء عمله فى الحقل أو فى رعى الماشية والأغنام .

سابعا — تأخر القرية المصرية مع انعدام وسائل التسلية فيها وظلامها . فقد ثبت أن ثمة ارتباطا بين الظلام وبين ارتفاع معدل المواليد (١) .

ثامنا — ان ارتفاع معدل وفيات الأطفال فى مصر ( ٠١٣٠٪ ) يجعل الأبوين أكثر حرصا على زيادة انجاب الأطفال ، لمواجهة احتمالات الوفاة الكبيرة .

تاسعا — وأخيرا فان جهل الغالبية العظمى بطرق تحديد النسل ، وعدم السماح للأطباء بتعليمه للريفيين ، أو للوعاظ بارشادهم عن مدى اباحته من الناحية الدينية ، لم يترك الفرصة لمن يقتنع بفوائده كى يطبقه فى حياته الخاصة .

هذه طائفة من العوامل التى ساعدت على ارتفاع معدل المواليد هذا الارتفاع البالغ الذى لا يوجد له نظير فى العالم . وهنا يعرض لنا سؤال خطير ، وهو إلى أين ينتهى مصير هؤلاء المواليد ؟

إن الأجابة على هذا السؤال قد لا تحتاج إلى كثير عناء . ذلك لأن نمو السكان دون أن يصحبه نمو الإنتاج كما شاهدنا ، قد أفضى إلى انحطاط مستمر فى مستوى المعيشة ، وإلى انحطاط مستمر فى الحالة الصحية ، ومن ثم إلى ارتفاع معدل الوفيات .

---

(١) Demographic Studies, P . 134

متوسط الأعمار فى مصر مقارنا ببعض البلاد الأخرى (١)

| البلد | متوسط العمر بالسنة |
|---|---|
| الولايات المتحدة | ٦٢,٥ |
| ألمانيا | ٥٦ |
| انجلترا | ٥٥,٦ |
| فرنسا | ٥٢,٢ |
| إيطاليا | ٤٩,٣ |
| الهند | ٢٤,٧ |
| مصر للرجال | ٢٤ |
| مصر للنساء | ٢٧ |

فنحن فى الواقع إنما نعاقب أنفسنا بأن حياة اثنين من السكان عندنا لا تعادل حياة واحد من سكان البلاد الأخرى . هذا بصرف النظر عن ناحية الرفاهة والصحة والتمتع بالحياة ، فهذه النواحى أكبر من أن توضحها الأرقام وتبينها الاحصاءات . وبديهى أن البلد الذى يكون متوسط عمر الفرد فيه حوالى ٢٥ عاما يكون أكثر سكانه عالة على الآخرين ، لأن سنى الطفولة والصبا ليست من سنى الإنتاج ، ومعظم السكان يقضون نحبهم قبل أن تجنى البلاد ثمرة حياتهم من جد وإنتاج . فلو فرضنا مثلا أن السن التى يبدأ عندها الفرد عمله المنتج ، هى الثامنة عشرة ، لكان معنى ذلك أن المصريين العاملين لا ينتجون سوى ستة أعوام فى المتوسط . وإذا قارنا هذه الحال ببلد مثل ألمانيا أو إنجلترا ، أو

(١) الدكتور محمد عوض محمد ( سكان هذا الكوكب ص ١٦٤ ) .

إيطاليا أو فرنسا ، لبدا لنا بوضوح أن تلك البلدان تنتفع بحياة أبنائها أضعاف ما ننتفع بها نحن فى بلادنا ، وذلك مع الفارق الشاسع فى حجم ونوع الإنتاجية هنا وهناك . وثمة فرق آخر ، وهو أن الإناث يقمن عادة فى تلك البلاد بعمل من الأعمال ، وعلى الأخص قبل الزواج ، فى حين لا يقوم النساء فى مصر إلا بعمل قليل ، وهذا معناه أن الجزء العاطل من السكان فى تلك البلدان أقل كثيرا منه فى مصر .

ولعل ما تقدم يدعونا فى النهاية لأن نخرج عن جمودنا ، وأن نولى الأمر شيئا من الجرأة والحزم . فاننا لو ألقينا الحبل على الغارب لأوصلنا هذا النمو المطرد إلى حافة الهلاك ، بل لعلنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أننا قد بلغنا بالفعل هذه الحافة ، ولم يعد بيننا وبين أن نتردى فيها إلا أن نبقى فى جمودنا هذا بضع سنوات أخرى .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل من سبيل للنجاة من ذلك المصير المظلم ؟

إن الأجابة على هذا السؤال قد باتت واضحة ، وغدا السبيل بينا ، فلم يعد ينقصنا إلا قدر من الشجاعة نبدد به رهبة المجهول . لكن لعل مما يخفف من حدة هذه الرهبة ، أننا لسنا أول الأمم التى أقدمت على السير فى هذا الطريق ، فقد سبقتنا إليه أمم كثيرة ، ونستطيع إذا شئنا أن نفيد من تجارب هذه الأمم .

fill here

# الفصل الثانى

## تحديد النسل

كان أول من نادى بتقليل النسل حفظا للتوازن بين عدد السكان وبين موارد العيش هو الكاتب الأنجليزى T. R. Malthus ( ١٧٦٦ — ١٨٣٤ ) . وقد قامت نظريته على ضرورة تحديد النسل بالوسائل السلبية مثل تأخير الزواج مع التزام العفة ، والامتناع عن معاشرة الزوجة ، ولكن وسائله لم تلبث أن انهارت أمام الضعف البشرى ، وعجزه عن اتباع تلك التعاليم الزهدية . لهذا كان من المحتم على المدرسة الحديثة فى تحديد النسل أن تتوخى السبل العملية ، آخذة فى الاعتبار طباع البشرية وضعفها . فأخذت تلك المدرسة تنصح بالتبكير فى الزواج منعاً لانتشار المواليد غير الشرعيين ، على أن ينظم النسل باتباع الوسائل التى تؤدى إلى تنظيم الحمل .

وقد كان لهذه المدرسة أثرها فى تأسيس جمعية « مالتس » الأولى فى انجلترا لنشر الدعاية لمبادئها ، كما كان لها أثرها فى أن عددا كبيرا من المصلحين الاجتماعيين كرسوا جهودهم لنشرها ، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة .

ومن انجلترا انتشرت الدعاية إلى معظم البلدان الأوروبية ، فتأسست جمعيات مشابهة فى هولندا وبلجيكا واسكندناوه وفرنسا وألمانيا . بل إن الأمر لم يقتصر على الدعاية ، إذ تأسست فى تلك البلدان العيادات الطبية ، وزودت بالأطباء والممرضات ، لأرشاد الأزواج إلى وسائل تنظيم الحمل ، ومد الفقراء منهم

بالأدوات اللازمة لقاء أثمان زهيدة(١) .

ولقد كان من الطبيعي ان تلقى الدعوة إلى تحديد النسل ضروبا من المعارضة العنيفة ، ولا سيما من جانب رجال الدين الكاثوليك ، ولكن هذه التيارات لم تلبث حتى ذهبت بددا أمام اقتناع الناس بفوائد التجربة .

أما فى مصر فالأمر غيره فى تلك البلدان . إذ أن المعارضة ما زالت فيها قوية فتية ، وحتى إذا ما أمكن التغلب على هذه المعارضة فالأمل ما يزال ضعيفاً فى إمكان التوصل لإقناع الناس بضرورة تنظيم النسل ، سواء بسبب الجهل الذى يسيطر على أكثر من ٨٠ ٪ من السكان ، أو بسبب التقاليد الدينية السائدة وشدة تغلغلها فى نفوسهم .

أما التيارات المعارضة فى مصر فتتمثل فى موقفين رئيسيين : الأول هو موقف رجال الدين ، وهؤلاء يعارضون الدعوة على أساس أن الشريعة الاسلامية لا تقرها ، وأنها تتنافى مع تطور الانسانية وتطور الوعى القومى الذى أصبح يتطلب كثرة الأيدى العاملة (!) ، واتساع نطاق العمل فى جميع نواحى الاستثمار (!) . وهم يضيفون إلى ذلك أن الإسلام يدعو لإكثار النسل ، لأن كثرة النسل دعوة الأقوياء ، أما الذين يدعون إلى تحديده فإنما يدعون إلى إضعاف الأمة ، والقضاء على القوى العاملة فيها ، المدافعة عن حياضها ، وإذن فالخير

(١) تطورت الدعوة إلى تحديد النسل ، فارتبطت بدعوى حديثة أخرى هى (الأوجينية) Eugenics أى دراسة الوسائل التى تؤدى إلى تحسين النسل . وقد كان لهذه الدعوة أثرها فى ظهور بعض القوانين الألمانية التى ترمى إلى تعقيم معتادى الإجرام ، والمعتوهين ، والمصابين بأمراض وراثية ، وكذلك فى ظهور القوانين التى تقضى بضرورة الكشف على الراغبين فى الزواج للتأكد من خلوهم من الأمراض . لكن لعل أبسط الوسائل لتحسين النسل هى تحديده ، وذلك لزيادة نصيب كل مولود من العناية والتربية الصالحة .

هو فى أن ندع هذه الدعوات جانباً ، وننظر إلى ما ينفع الأمة ويقيها شر التدهور الخلقى ، والاقتصادى ، والسياسى(١) .

وأما الموقف الثانى ، فهو موقف رجال الدولة والمفكرين على اختلاف تخصصهم وتباين وجهات نظرهم . وفحوى ما يراه هؤلاء جميعا ان فكرة الحجم الأنسب للسكان Optimum Population ، وهى الفكرة التى تهدف إلى تحقيقها الدعوة لتحديد النسل ، ليست مما يسهل تحقيقه ، كما انها ليست ثابتة ولا محدودة . فما يعتبر حجما أمثل فى الوقت الحاضر ، قد يغدو مع الزمن أقل مما تتطلبه حاجة الدولة . ولهذا يبدى هذا الفريق تخوفه من أن تنتشر عدوى التحديد فتصل إلى أكبر من الدرجة المرغوبة ، وحينئذ تنقلب الأوضاع ، ونجد أنفسنا فى مثل المأزق الذى وجدت فيه الدول الغربية نفسها ، حين هبطت فيها نسب الخصوبة هبوطا شديدا مما اضطرها إلى تلمس كافة السبل لتشجيع النسل من جديد .

ويضيف هذا الفريق إلى ذلك ، ان ارتفاع معدل الوفيات فى مصر ، ولا سيما وفيات الأطفال التى تبلغ حوالى ثلثى المواليد عموما ، يجعل من تحديد النسل ، مع ترك الأحوال الصحية على ما هى عليه ، أمرا بالغ الخطورة . ذلك ان من ينجو من المواليد ، وهو الثلث الباقى منهم ، سوف يتعرض حتما للموت واحدا بعد الآخر ، فلا يصل سوى القليل منهم لسنى الانتاج والعمل . وعلى ذلك فنحن نخاطر أكبر المخاطرة ، بالاقلال من المواليد قبل أن نجد وسيلة لتحسين الأمومة وضمان الصحة الجيدة للثلث الباقى من المواليد ، بحيث يصل إلى سنى الشباب والرجولة فى سلام .

---

(١) من مقالين لفضيلتى الشيخ محمود شلتوت والشيخ حسنين مخلوف ( جريدة المصرى فى ٢٠ / ٦ / ١٩٥٢ ) .

كذلك من المعارضين من يرى أننا ما زلنا بعيدًا جدًا عن نقطة الزيادة المطلقة Absolute Over-population لأن مواردنا التى تقيت عشرين مليونا فى الوقت الحاضر، تستطيع أن تقيت أربعين مليونا إذا نحن توفرنا على تنمية هذه الموارد، وسهرنا على حسن استغلالها وحسن توزيعها.

وهناك أيضا من يرى أن نقص السكان يؤدى إلى ارتفاع عبء الضرائب التى لا بد من جبايتها لتمكين الدولة من النهوض بخدماتها. أو يرى فى زيادة السكان أهمية خاصة من الناحية العسكرية والسياسية، أو أنها تؤدى إلى انخفاض أجور العمال، ومن ثم تقل نفقات الانتاج وتزداد فى نفس الوقت قدرة الدولة على تصريف منتجاتها.. الخ الخ.

فأما رجال الدين فلا حيلة لنا فى الرد عليهم، لأن منطقهم يعتمد على أسانيد فلسفية وروحية تضيق عنها بحوثنا، وتجف أمامها أقلامنا. انما دعوتهم إلى زيادة النسل، واعتقادهم بأنها دعوة قوة ودعوة حياة، فهو مالا نستطيع السكوت عليه. فلقد ذكرتنا هذه الدعوة بالشاعر العربى الذى كان يفاخر بأن قومه لهم عديد الحصى.. ولكم كنا نود لو سألنا هذا الشاعر، ما قيمة عديد الحصى إن لم يكن لقومه من الشأن أكثر مما للحصى؟

حقيقة أن لكثرة السكان أهمية لا تنكر، وأنه إذا كانت الامم فى مرتبة واحدة من حيث المستوى المادى والمعنوى للمعيشة، فان الدول الكبيرة العدد مثل الولايات المتحدة تصبح ذات مزايا على الدول الصغيرة.. ومع ذلك فان مجرد الكثرة لم تعد اليوم فى مثل ما كان لها بالأمس من خطر. وما ينفع بلدا أن يكون سكانه عشرين مليونا ثم يتحكم فى مصيرهم طائفة من المستعمرين لا يتجاوزون بضعة عشر ألفا؟

وأما فى الرد على حجج الفريق الآخر ، فريق المفكرين من الاقتصاديين والاجتماعيين، فلعل ماقدمناه فى سياق هذا البحث من أدلة قاطعة ، وبراهين دامغة ، قد صار الآن كافيا لإقناعهم بأن المشكلة قد أصبحت أخطر من أن يسكت عليها إلا مكابر لا يريد أن يرى ما حوله من ضروب الشقاء ، أو مغالط يأبى التسليم بوجود المشكلة ، ويجهد نفسه كى يعلل الأمر بشتى العلل ، ويعزوه الى مختلف الأسباب .

وإذا كان الأمر كما ذكرنا . فما هى وسائلنا لتنظيم النسل ، وكيف يتسنى لنا أن نقنع تلك الملايين التى ترسف فى أغلال الفاقة والجهل ، بأن إنقاذها من الهلاك قد بات متوقفا على تحكمها فى نسلها ، وضبطها لأموره ؟

إن الطريق وعر . والوسيلة شاقة ، ما فى ذلك من ريب ، ولكن علاج المرض قد يتطلب فى الكثير من الأحيان قسوة ظاهرة ، تنطوى على رفق ورحمة . أما اقتراحاتنا فتتلخص فيما يلى : —

أولا — الإفادة من تجارب الأمم الأخرى فى نشر الدعاية بين الطبقات الفقيرة ، وإنشاء العيادات اللازمة بالأحياء الشعبية .

ثانيا — العناية بالناحية النسائية ومحاولة خلق المرأة المستنيرة التى تفهم واجباتها الحقيقية ، ودورها فى تربية الأطفال . فلقد ثبت أن رقى المرأة كان يقترن على الدوام بتقليل النسل ، وذلك لأن الزمن الذى تقضيه فى تحصيل العلم يؤخر سن زواجها ، وبذلك يتعطل جانب من خصوبتها .

ثالثا — العناية بالقرية ورفع مستوى ساكنيها الصحى والثقافى ومحاولة إيقاظ الوعى الاقتصادى فيها عن طريق المحاضرات المبسطة . وإنا لنرجو أن تحقق

تجربة «التربية الأساسية» فى سرس الليان من النجاح ما يشجع على تعميمها فى بقية مناطق القطر .

رابعا — تدعيم الأمن فى الريف ، وتيسير استخدام الوسائل الآلية فى الزراعة ، حتى يقل اعتماد الزراع على كثرة الأولاد كعامل اقتصادى ، وعنصر من عناصر اشتداد البأس وقوة السلطان .

خامسا — وهناك بعض الوسائل التشريعية التى تهدف إلى تحديد النسل ، مثل رفع سن الزواج للمرأة ، أو عدم إعفاء أكثر من ٣ أولاد من نفقات التعليم والعلاج ، مما يجعل من الإكثار فى النسل عبئا اقتصاديا على الأزواج . لكن هذه الوسائل فى نظرنا تعتبر أقل أهمية ، لأن جل اهتمامنا ينبغى أن يوجه إلى خلق الباعث الذاتى لدى الأفراد ، لا أن يرغموا على ما تكرهه أنفسهم وتأباه طباعهم .

على أن من هذه الوسائل ما قد يساعد على خلق هذا الباعث ، إذ أنه ، بما يثيره من تعارض مع ما ألفه الناس ، وما درجوا عليه ، قد يفلح فى لفت أنظارهم إلى حقيقة المشكلة ، ومن ثم يستتيقظ بينهم الوعى المعيشى الذى يدفعهم دفعا ذاتيا إلى التفكير فى تحديد النسل .

# الفصل الثالث

## الهجرة

وأخيراً فلقد تجد الهجرة من يدعو إليها ، كحل من الحلول الجزئية التي قد تخفف من حدة الأزمة . ونحن وإن كنا نحبذ هذه الدعوة ، إلا أننا نرى أنه يقوم دن تحقيقها الكثير من العقبات . فالمصريون ، خلافاً للبنانيين وسكان جنوب الجزيرة العربية ، لم يتعودوا في تاريخهم الطويل أن يتركوا وطنهم . ولقد بح صوت « شوقي » وغيره من الشعراء وهم يحثون بني وطنهم على طلب المعالي في الرحيل ، ولكن المؤسف أن بني وطنهم قد آثروا البقاء مع الفاقة ، على طلب المعالي في أرض غير أرض مصر !!

إلى هذا فإن سبيل الهجرة غير ميسرة لقلة البلاد التي يمكن المهاجرة إليها ، وتشددها في قبول المهاجرين . فلقد كانت فلسطين في الماضي مقصداً لبعض المهاجرين من المصريين ، ولكنها أصبحت اليوم تضيق بسكانها . وما يقال عن فلسطين يمكن أن يقال عن لبنان الذي تضاعف عدد سكانه في الثلاثين سنة الأخيرة ، وكذلك الجزيرة العربية التي كانت ولا تزال مصدراً للهجرة وليس للمهاجرة إليها .

ومع ذلك فما زلنا نعتقد أن الحكومة تستطيع أن تفعل شيئاً في تلك الناحية . فهي تستطيع مثلا أن تتدخل بوسائلها المنظمة لإقناع بعض السكان بالمهاجرة ، على أن تمدهم بالمعونات المادية اللازمة . أما البلدان التي يمكن أن يهاجروا إليها فما زال في شمال سوريا متسعاً للبعض رغم تزايد سكانها ، كما أن العراق في حاجة

كبيرة إلى من يعمر أراضيه الشاسعة ، أما السودان فلا شك فى أنه يرحب كثيراً بالأيدى العاملة التى يمكنها استغلال أراضى الجزيرة به ، ولعل كل ما ينقصنا هو أن نسعى إلى عقد الاتفاقات مع هذه الدول ، كى تعمل من جانبها على تيسير سبل الإقامة للمهاجرين من المصريين .

* * *

هذا هو الطريق ، إذا شئنا لأنفسنا النجاة ، وآثرنا أن نحتفظ بكرامتنا فى أعين الأمم الناهضة المتحضرة . وما أظن أن هناك من يحب مصر ، ويريد لها الخير ، ثم يقف متردداً حيال الدواء ، أياً ما تكون مرارته وأياً ما يكون مذاقه .

ديسمبر ١٩٥٢ — حسين عبد الله

# اللوحـــات [1]

---

(١) من حق شقيقى محمد، الطالب بكلية الهندسة ، أن اسجل له شكرى على الجهود المضنية التى بذلها معى فى رسم وإخراج هذه اللوحات .

المؤلف

(١)

## الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة ١٩٣٩ = ١٠٠

أسعار الجملة

نفقات المعيشة

٣٨٠
٣٦٠
٣٤٠
٣٢٠
٣٠٠
٢٨٠
٢٦٠
٢٤٠
٢٢٠
٢٠٠
١٨٠
١٦٠
١٤٠
١٢٠
١٠٠

١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢

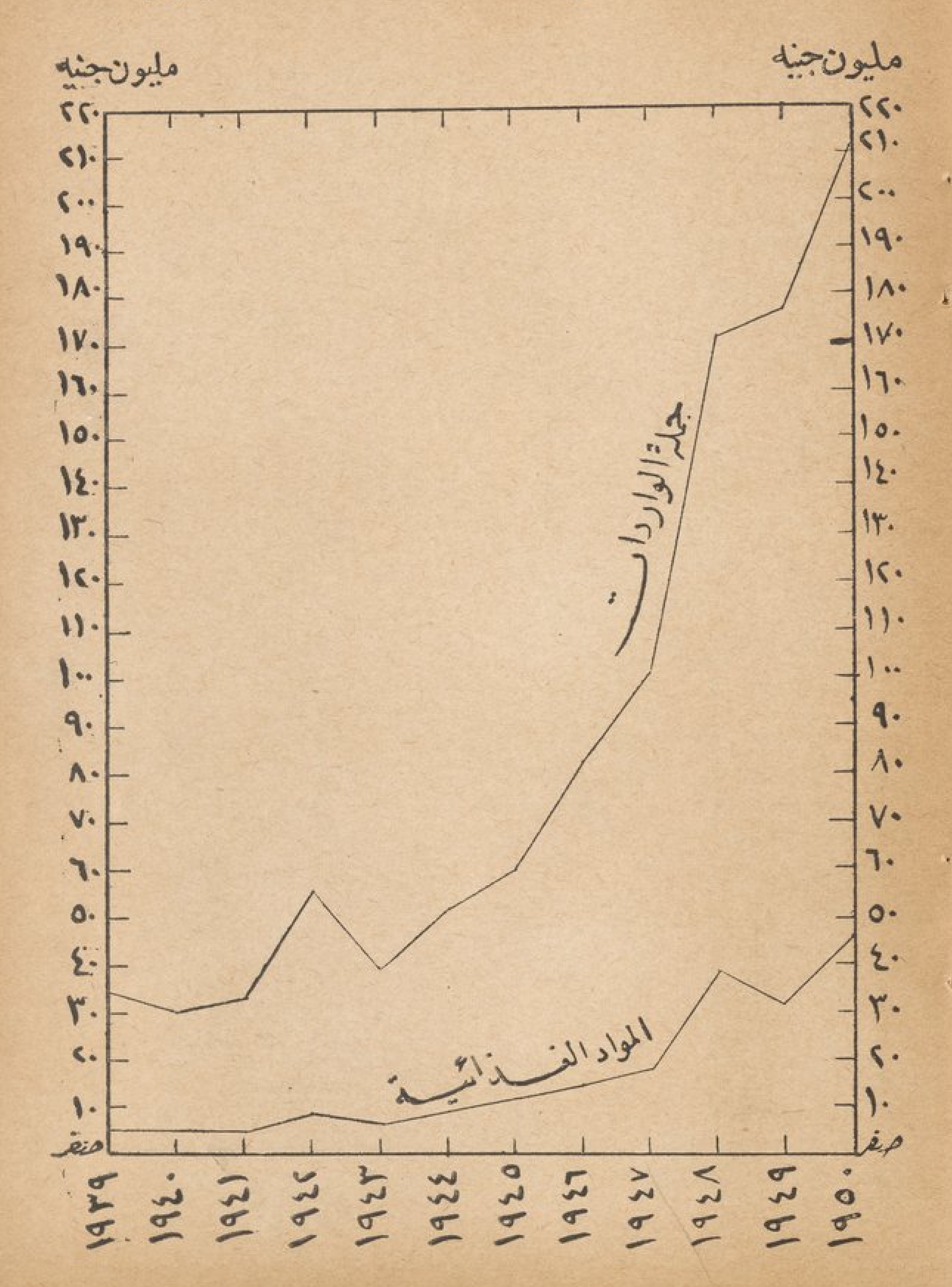
متوسط دخل الفرد فى مصر مقارنا بنظيره فى البلدان الأخرى سنة ١٩٥٠ بالدولار الأمريكى

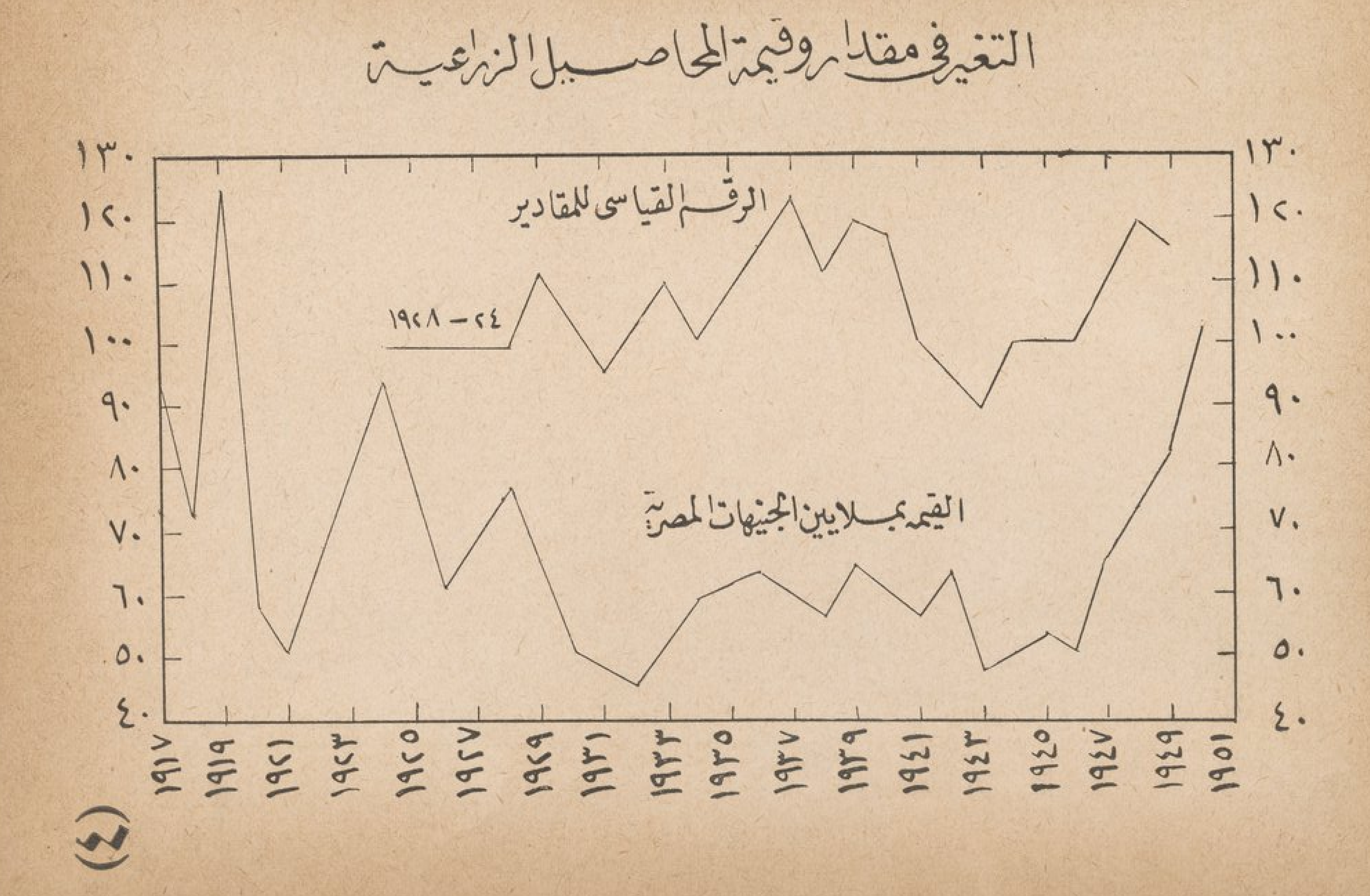
| مصر | اليونان | تركيا | إيطاليا واسبانيا | المانيا الغربية | فرنسا |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٠٠ | ١٥٠ | ٢٠٠ | ٢٤٠ | ٥٢٥ | ٥٥٥ |

| بريطانيا | السويد | سويسرا | الولايات المتحدة |
|---|---|---|---|
| ٦٦٠ | ٨٥٥ | ٩٥٥ | ١٤٦٠ |

## (٣)

# اطراد زيادة الواردات من المواد الغذائية

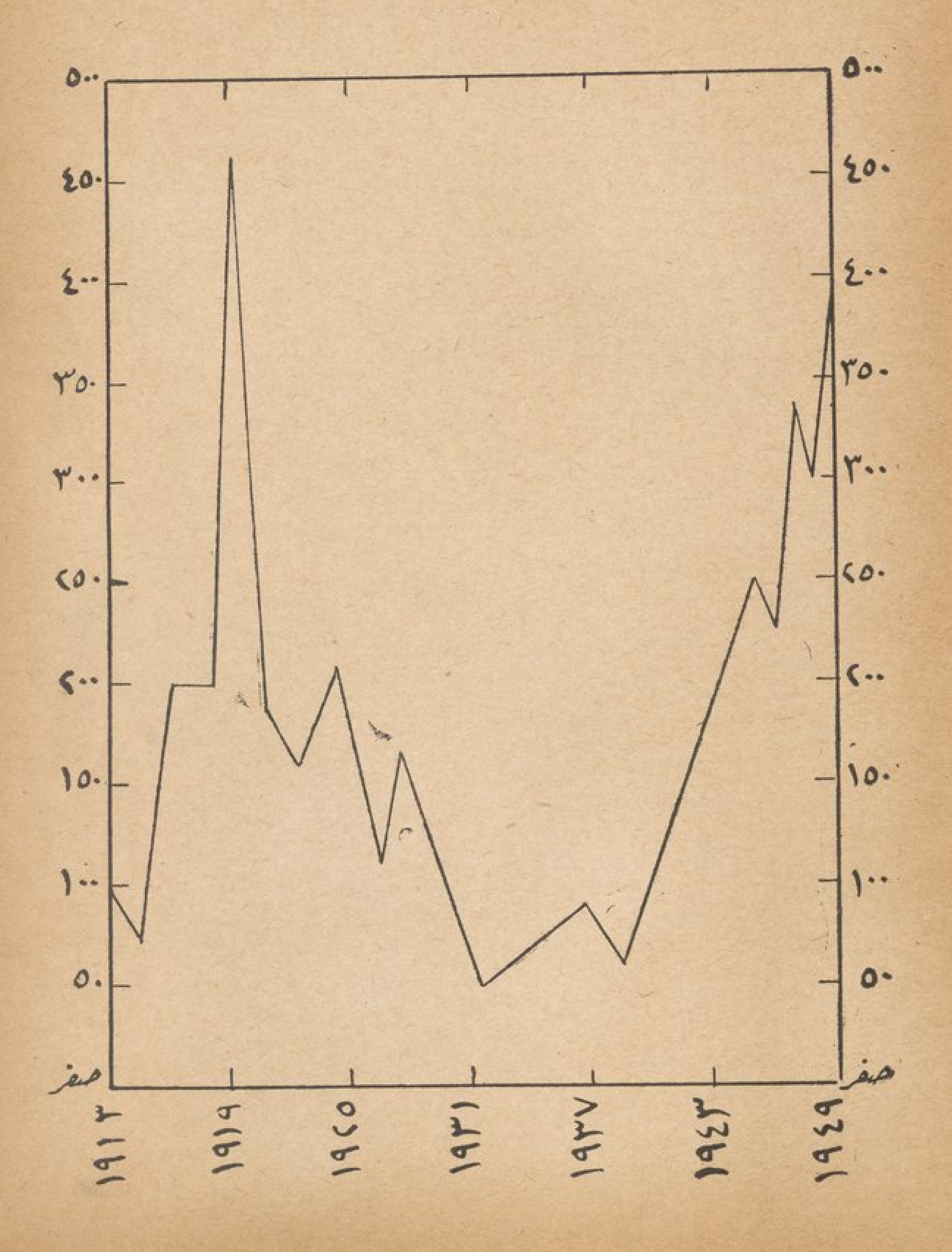


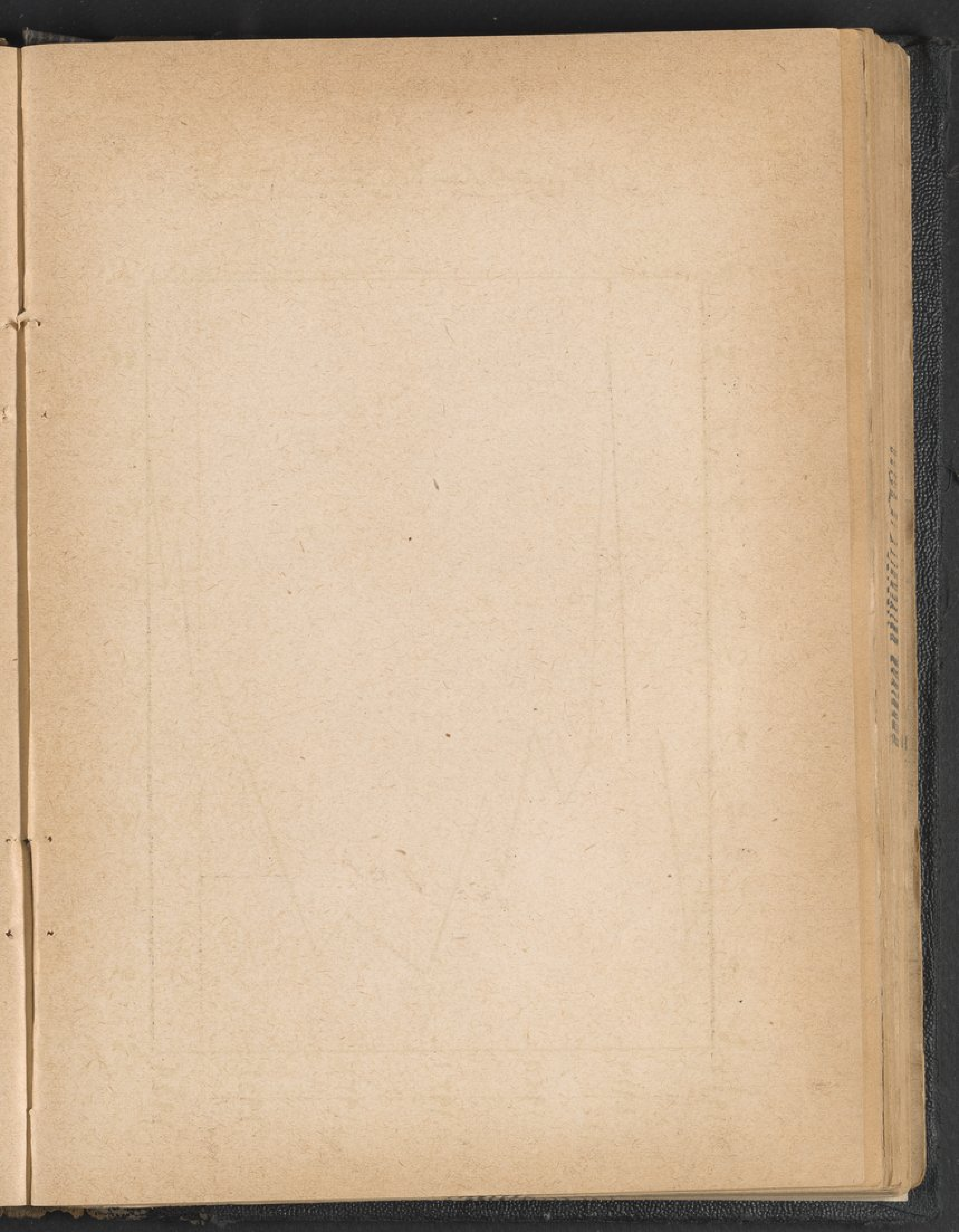


التغير في مقدار وقيمة المحاصيل الزراعية
الرقم القياسي للمقادير
١٩٢٤ - ١٩٢٨
القيمة بملايين الجنيهات المصرية
١٣٠ ١٢٠ ١١٠ ١٠٠ ٩٠ ٨٠ ٧٠ ٦٠ ٥٠ ٤٠
١٩١٧ ١٩١٩ ١٩٢١ ١٩٢٣ ١٩٢٥ ١٩٢٧ ١٩٢٩ ١٩٣١ ١٩٣٣ ١٩٣٥ ١٩٣٧ ١٩٣٩ ١٩٤١ ١٩٤٣ ١٩٤٥ ١٩٤٧ ١٩٤٩ ١٩٥١

(٥)

## الأرقام القياسية لأسعار القطن ١٩١٣ = ١٠٠





(٦)

## نصيب الفرد من الثروة الزراعية

٧٠ر

٦٠ر

٥٠ر

٤٠ر

٣٠ر

٢٠ر

١٠ر

صفر

مساحة المحصول بالفدان

الارض المزروعة بالفدان

الثروة الحيوانية بالوحدة

١٩٠٧ — ١٩١٧ — ١٩٢٧ — ١٩٣٧ — ١٩٤٧

(٨)

# الارقام القياسية لمقدار المنتجات الصناعية وقيمتها (١٩٣٨ = ١٠٠)

# التوزيع النسبي لرءوس الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة

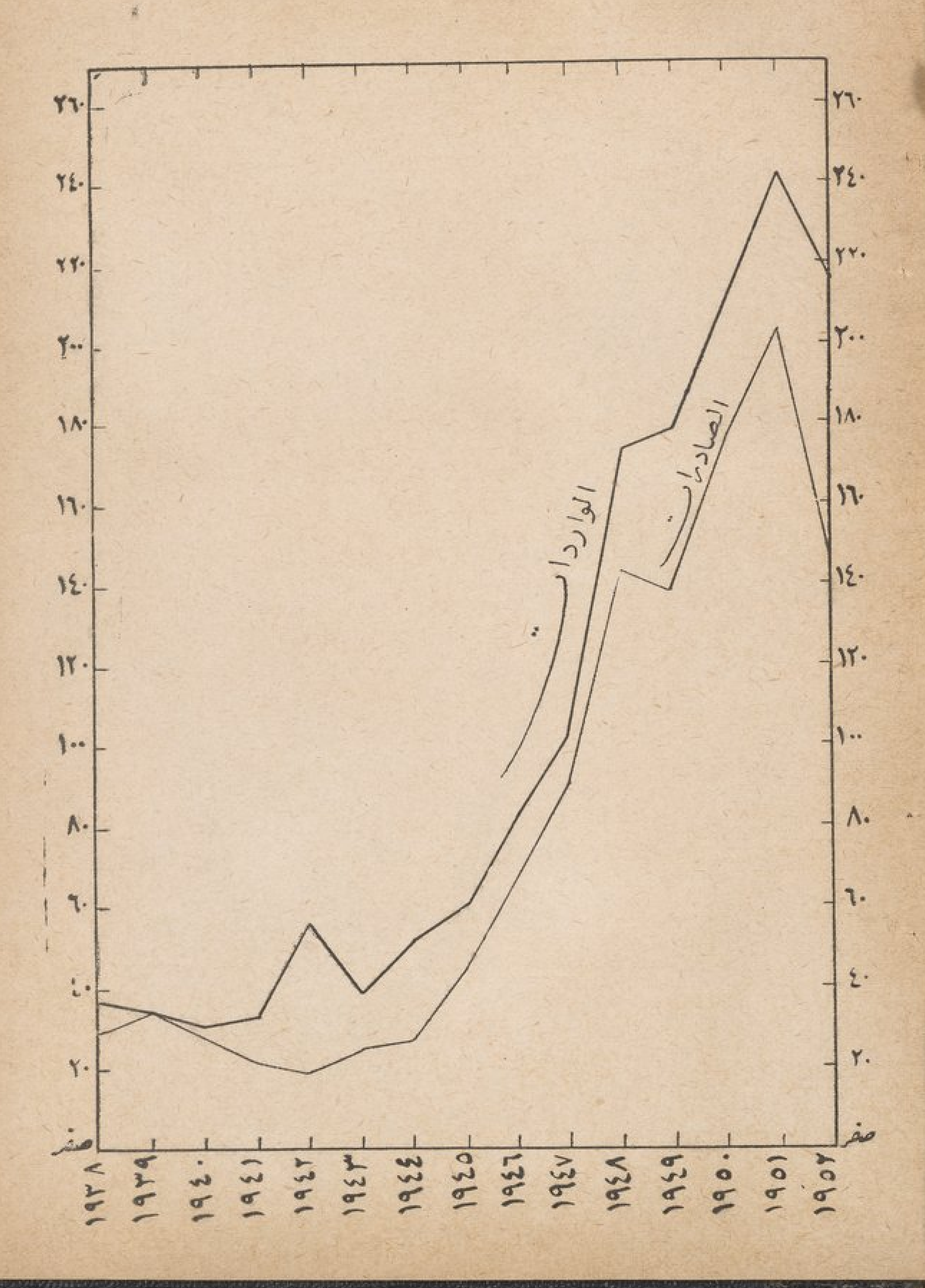
سنة ١٩١٤
مليون ١١٦ ج
٪٤٨
٪١٧
٪١٦
٪٨
٪١٠

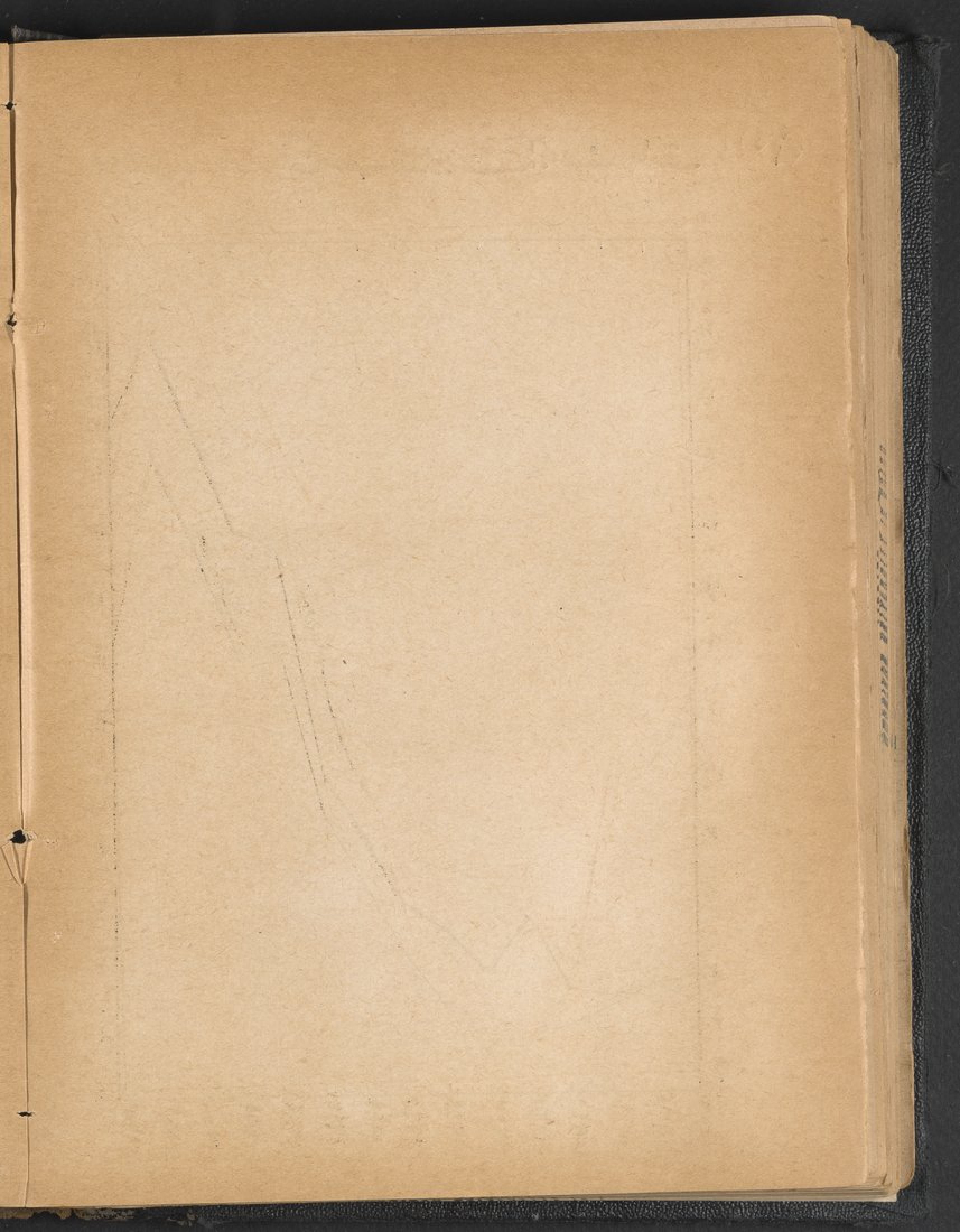
سنة ١٩٣٨
مليون ٨٧ ج
٪٢٦
٪١٥
٪١٤
٪١٩
٪١٠
٪١٦

سنة ١٩٥٠
مليون ١٤٠ ج
٪٧
٪١٤
٪٨
٪١٤
٪١٥
٪٤٢

بنوك الرهن العقاري والزراعي
شركات أراضي الزراعة والبناء
شركات الترع والمياه والري
شركات صناعية
شركات تجارية
شركات مختلفة

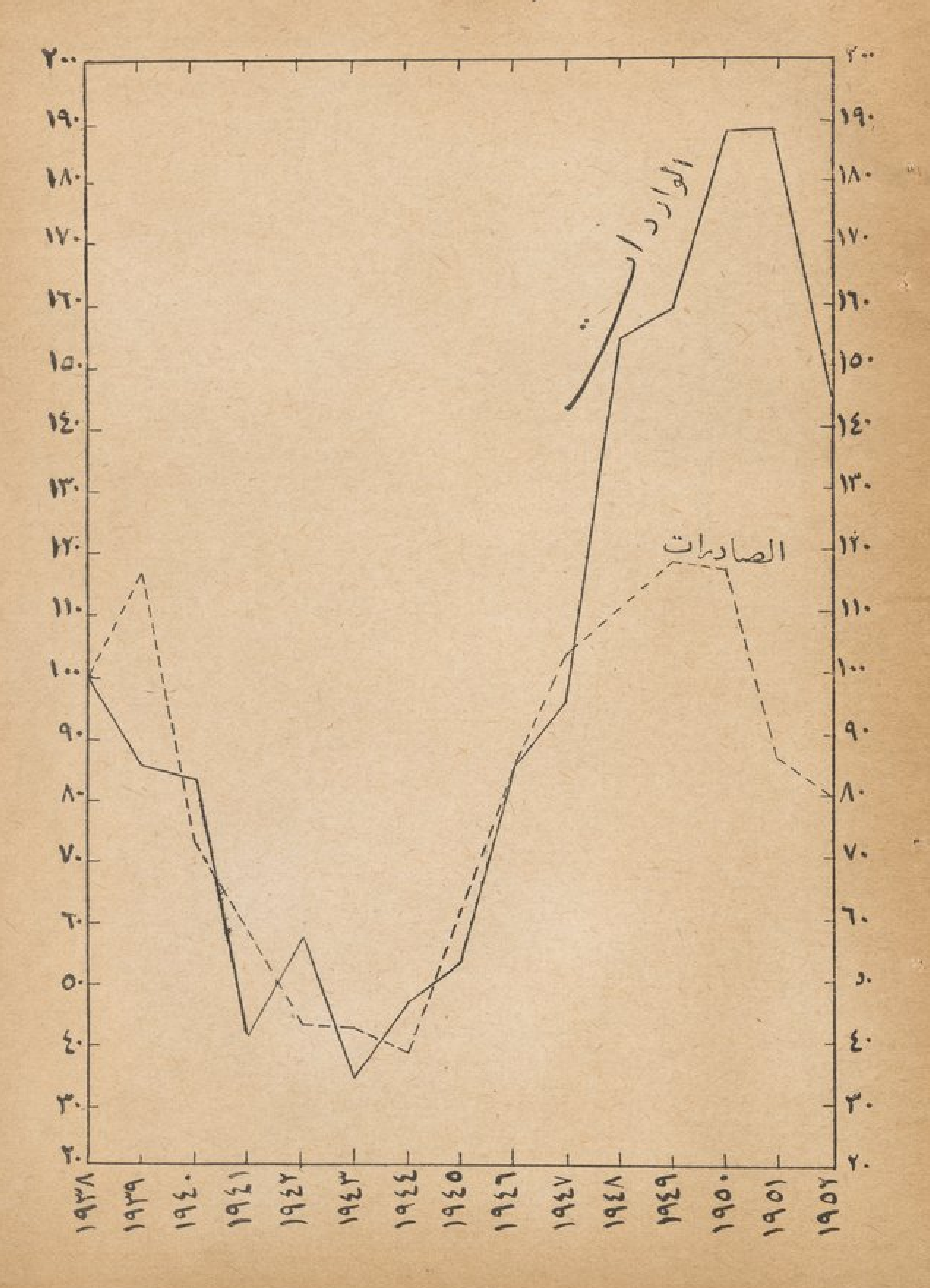
(١٠) قيمة الصادرات والواردات بملايين الجنيهات





(١١)

الأرقام القياسية لكمية الصادرات والواردات



## نسبة التبادل التجارى

## والأرقام القياسية لأسعار الواردات والصادرات

الواردات

الصادرات

نسبة التبادل

٨٠٠ ٧٥٠ ٧٠٠ ٦٥٠ ٦٠٠ ٥٥٠ ٥٠٠ ٤٥٠ ٤٠٠ ٣٥٠ ٣٠٠ ٢٥٠ ٢٠٠ ١٥٠ ١٠٠ ٥٠

١٩٣٨ ١٩٣٩ ١٩٤٠ ١٩٤١ ١٩٤٢ ١٩٤٣ ١٩٤٤ ١٩٤٥ ١٩٤٦ ١٩٤٧ ١٩٤٨ ١٩٤٩ ١٩٥٠ ١٩٥١ ١٩٥٢

## الباقى لحساب المودعين فى صندوق توفير البريد
## فى آخر كل سنة بملايين الجنيهات

٤٠
٣٥
٣٠
٢٥
٢٠
١٥
١٠
٥
صفر

١٩١٥ ١٩٢٠ ١٩٢٥ ١٩٣٠ ١٩٣٥ ١٩٤٠ ١٩٤٥ ١٩٥٠



# ملحق ١٧

من الأبحاث القيمة التى ظهرت حديثا فى موضوع الدخل الأهلى ، وتطوره فى مصر ، بحث قام به الأستاذ Henri Meunier ونشر تباعا بمجلة la Revue D, Egypte Economique et Financiére (الأعداد الصادرة فى ١ و ١٥ و ٢٢ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ و ٥ و ١٢ و ١٩ و ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ و ٩ فبراير سنة ١٩٥٢) .

وفيما يلى نقتطف بعض الجداول التى جاءت بهذا البحث :

( ١ ) التقديرات التى أجريت للدخل الاهلى منذ عام ١٨٩٨

| السنة | التقدير بملايين الجنيهات | صاحب التقدير |
|---|---|---|
| ١٨٩٨ | ٩٠ | W. Willcocks |
| ١٩١٣ | ١٥٠ | J. Baxter, J. Craig |
| ٢١ -- ١٩٢٢ | ٣٠١ | I. G. Levi |
| ٢١ — ١٩٢٢ | ٢٠٠ | D'après J. Baxter |
| ٢١ — ١٩٢٢ | ٢٧٠ | « J. Craig |
| ٢١ — ١٩٢٢ | ٢٢٥ | الدكتور محمود أمين أنيس |
| ٢٣ — ١٩٢٥ | ٢٥٨ | J, Craig |
| ١٩٢٥ | ٢٦٥ | English Mission |
| ١٩٢٨ | ٢٥٦ | E. Minost |
| ١٩٣١ | ١٦٢ | J. G. ( Revue D' Egypte ) |
| ٣٠ — ١٩٣٢ | ١٣٢ | H. Azmi |
| ١٩٣٣ | ١٥١ | G. Dernouchamps |
| ١٩٣٥ | ١٨٥ | جريدة الأهرام |
| ١٩٣٧ | ١٦٥ | الدكتور محمود أمين أنيس |
| ١٩٣٨ | ١٦٦ | « « « « |

تابع جدول (١)

| السنة | التقدير بملايين الجنيهات | صاحب التقدير |
|---|---|---|
| ١٩٣٩ | ١٦٨ | الدكتور محمود أنيس |
| ١٩٣٩ | ٢١٧ | الأستاذ منير حبشي |
| ١٩٣٩ | ١٥٠ | اللجنة المالية بمجلس النواب |
| ١٩٤٠ | ١٩١ | الدكتور محمود أمين أنيس |
| ١٩٤١ | ٢٣٣ | » » » » |
| ١٩٤٢ | ٣٢٦ | » » » » |
| ٤٢—١٩٤٣ | ١٨٠ | R. Adller |
| ١٩٤٣ | ٢٩٠ | الدكتور محمود أمين أنيس |
| ١٩٤٤ | ٤٦٤ | » » » » |
| ١٩٤٥ | ٥٠٢ | » » » » |
| ١٩٤٥ | ٦٠٠ | الدكتور عبد المنعم الشافعى |
| ١٩٤٦ | ٤٧٥ | Henri Meunier |
| ١٩٤٧ | ٥٢٠ | » » |
| ١٩٤٨ | ٥٦٠ | » » |
| ١٩٥٠ | ٦٧٥ | » » |

(ب) متوسط دخل الفرد معدلا حسب التغير فى القوة الشرائية للنقود

| السنة | الدخل الأهلى بآلاف الجنيهات | عدد السكان بالآلاف | الرقم القياسى لنفقات المعيشة ١٩١٣=١٠٠ | دخل الفرد بالجنيه | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الفعلى | المعدل |
| ١٨٩٨ | ٩٠,٠٠٠ | ٩,٨٨٠ | ٩٥ | ٩,١ | ٩,٦ |
| ١٩١٣ | ١٥٠,٠٠٠ | ١٢,١٤٤ | ١٠٠ | ١٢,٤ | ١٢,٤ |
| ٩٢٢/٢١ | ٣٠١,٠٦٢ | ١٣,٤٥٠ | ١٨٥ | ٢٢,٤ | ١٢,١ |
| ٩٢٥/٢٣ | ٢٦٨,٠٠٠ | ١٣,٧٨٧ | ١٦٣ | ١٨,٧ | ١١,٥ |
| ١٩٢٥ | ٢٦٥,٥٠٠ | ١٣,٩٣٢ | ١٦٥ | ١٩,٠ | ١١,٥ |
| ١٩٢٨ | ٢٥٦,٥٠٠ | ١٤,٤٣٥ | ١٥٥ | ١٧,٨ | ١١,٥ |
| ١٩٣١ | ١٦٢,٥٠٠ | ١٤,٩٢٣ | ١٢٥ | ١٠,٩ | ٨,٧ |
| ١٩٣٣ | ١٥١,٠١٠ | ١٥,٢٥٨ | ١٢٧ | ٩,٩ | ٧,٨ |
| ١٩٣٥ | ١٨٥,٠٠٠ | ١٥,٦٠١ | ١٣٠ | ١١,٩ | ٩,١ |
| ١٩٣٧ | ١٦٥,٠٠٠ | ١٥,٩٥١ | ١٢٩ | ١٠,٣ | ٨,٦ |
| ١٩٣٨ | ١٦٦,٠٠٠ | ١٦,٢٥٣ | ١٣٠ | ١٠,٢ | ٧,٨ |
| ١٩٣٩ | ١٦٨,٠٠٠ | ١٦,٥١٥ | ١٣٢ | ١٠,٢ | ٧,٧ |
| ١٩٣٩ | ٢١٧,٩٦٩ | » | » | ١٣,٢ | ١٠,٠ |

## تابع جدول (ب)

| السنة | الدخل الأهلى بآلاف الجنيهات | عدد السكان بالآلاف | الرقم القياسى لنفقات المعيشة ١٩١٣=١٠٠ | دخل الفرد بالجنيه | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الفعلى | المعدل |
| ١٩٤٠ | ١٩١,٠٠٠ | ١٦,٧٧٣ | ١٤٣ | ١١,٤ | ٧,٩ |
| ١٩٤١ | ٢٣٣,٠٠٠ | ١٧,٠٣٠ | ١٧٧ | ١٣,٧ | ٧,٧ |
| ١٩٤٢ | ٣٢٦,٠٠٠ | ١٧,٢٢٧ | ٢٣٥ | ١٨,٩ | ٨,٠ |
| ١٩٤٣ | ٣٩٠,٠٠٠ | ١٧,٤٢٣ | ٣١٠ | ٢٢,٤ | ٧,٢ |
| ١٩٤٤ | ٤٦٤,٠٠٠ | ١٧,٦٣٦ | ٣٥١ | ٢٦,٣ | ٧,٥ |
| ١٩٤٥ | ٥٠٢,٠٠٠ | ١٧,٩٢٣ | ٣٧٥ | ٢٨,١ | ٧,٥ |
| ١٩٤٦ | ٤٧٥,٠٠٠ | ١٨,١٤٣ | ٣٧١ | ٢٦,٢ | ٧,١ |
| ١٩٤٧ | ٥٢٠,٠٠٠ | ١٨,٥٠٠ | ٣٦٥ | ٢٨,١ | ٧,٧ |
| ١٩٤٨ | ٥٦٠,٠٠٠ | ١٨,٨٠٠ | ٣٦١ | ٢٩,٨ | ٨,٣ |
| ١٩٥٠ | ٦٧٥,٠٠٠ | ١٩,٤٠٠ | ٣٧٦ | ٣٤,٨ | ٩,٣ |

## ( ح ) عجز الدخل المحقق عن الدخل النمطى

وبافتراض اننا أردنا أن نحتفظ للسكان بمستواهم الدخلى فى عام ١٩١٣ ، لظهر العجز الذى يبينه الجدول التالى وهو بملايين الجنيهات :

| السنة | معامل زيادة السكان | معامل ارتفاع نفقات المعيشة | الدخل الأهلى | | العجز | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المحقق | النمطى | الفعلى | المعدل (١) |
| ١٩١٣ | ١ر٠٠ | ١ر٠٠ | ١٥٠ | ١٥٠ | — | — |
| ١٩٢٥ | ١ر١٥ | ١ر٦٥ | ٢٦٥ | ٢٨٥ | ٢٠ | ١٢ر٥ |
| ١٩٣٥ | ١ر٢٩ | ١ر٣٠ | ١٨٥ | ٢٥٢ | ٦٧ | ٥١ر٥ |
| ١٩٤٠ | ١ر٣٨ | ١ر٤٣ | ١٩١ | ٢٩٦ | ١٠٥ | ٧٣ |
| ١٩٤٥ | ١ر٤٨ | ٣ر٧٥ | ٥٠٢ | ٨٣٢ | ٣٣٠ | ٨٨ |
| ١٩٤٨ | ١ر٥٥ | ٣ر٦١ | ٥٦٠ | ٨٤٠ | ٢٨٠ | ٧٧ر٥ |
| ١٩٥٠ | ١ر٦٠ | ٣ر٧٦ | ٦٧٥ | ٩٠٢ | ٢٢٧ | ٦٠ |

(١) معدل حسب الرقم القياسى لنفقات المعيشة عام ١٩١٤

( ى ) متوسط دخل الفرد فى مصر وفى غيرها من الأمم بالدولار الأمريكى

| الدولة | ١٩١٣–٩ | ١٩٢٩–٢٥ | ١٩٣٨–٣٥ | ١٩٥٠ |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| مصر | ٦٠ | ٥٥ | ٤٥ | ٩٧ |
| بريطانيا | ٤٣٥ | ٥٠٠ | ٥٨٠ | ٦٦٠ |
| فرنسا | ٣٤٥ | ٣٨٠ | ٤٠٠ | ٥٥٥ |
| المانيا | ٣٦٥ | ٣٧٠ | ٣٨٥ | ٥٢٥ |
| السويد | ١٦٥ | ٢٧٥ | ٣٦٥ | ٨٥٥ |
| إيطاليا | ١٧٥ | ١٩٥ | ٢١٥ | ٢٤٠ |
| سويسرا | ٢٨٥ | ٤٦٠ | ٤٥٥ | ٩٥٥ |
| هولندا | ٢٩٠ | ٣٥٥ | ٣٣٥ | ٥٠٠ |
| بلجيكا | ٣٢٠ | ٣٤٥ | ٣٩٥ | ٥٤٥ |
| الدنمرك | ٢٣٠ | ٢٦٥ | ٣٤٥ | ٥١٠ |
| النرويج | ١٥٥ | ٢١٥ | ٢٨٠ | ٤٣٠ |
| أسبانيا | ٢٠٠ | ٢٤٥ | ٢٦٠ | ٢٤٠ |
| البرتغال | ١١٥ | ١١٠ | ١٢٥ | ٢٢٠ |
| تركيا | — | — | — | ٢٠٠ |
| أرلندا | — | — | — | ٢٠٠ |
| الولايات المتحدة | ٤٨٥ | ٥٩٠ | ٥٤٥ | ١٤٦٠ |
| كندا | ٤٠٠ | ٥٥٠ | ٥٣٠ | — |
| استراليا | ٣٣٠ | ٤٧٥ | ٤٢٥ | — |
| الأرجنتين | ٢٩٥ | ٤٤٥ | ٤٠٥ | — |
| الهند | — | ٦٥ | — | — |
| الصين | — | ٤٥ | — | — |

